

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

موضوع

آليات التصحيح الظرفي و الهيكلي لسعر صرف الدينار الجزائري

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطلبة:

سليمة بلاح

وردة هواين

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذة بوسالم فاطمة
مشرفا و مقرر	جامعة جيجل	الدكتور كريم بودخدخ
ممتحنا	جامعة جيجل	الدكتور شلغوم عميروش

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

الحمد لله الذي أحصى لكل شيء عدداً و جعل لكل شيء أمداً سبحانه لا يشرك في حكمه
أحداً نزولاً عند قوله تعالى " و لئن شكرتم لأزيدنكم".

نشكر الله و نحمده حمداً كثيراً طيباً مبارك فيه على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة
العلم و البصيرة.

كما يشرفنا أن نتقدم بتحيةة عرفان خالصة بجزيل الشكر و التقدير و عظيم الإمتنان
إلى أستاذنا المشرف " بودخدخ كريم " على كل ما أجاد و أفاد.

كما نشكر الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع
نسأل الله أن يجزيهم عنا خيراً و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد و النجاح بفضلته تعالى مهداة إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة و أخوات

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهن الله و وفقهن

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي

و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلبي.

سليمة

الإهداء

الحمد لله خالق الأنوار و جاعل الليل و النهار، ثم الصلاة و السلام على الحبيب المختار

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي و على توفيقني في هذا العمل

أما بعد لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب و رمز الأمان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم

جراحي إلى أغلى ما في حياتي...أمي

إلى من علمني العطاء بدون انتظار و من أحمل اسمه بكل افتخار... أبي

إلى تلك القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي... أفراد عائلتي

إلى الروح التي سكنت قلبي و سندي في الحياة إن شاء الله... سفیان

إلى الأخوات التي لم تلهن أمي إلى من تحلّوا بالإخاء و تميزوا بالوفاء إلى من كانوا معي على طريق

الخير و النجاح... صديقاتي.

وردة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية لجوء الجزائر إلى حلول إقتصادية تساهم في تصحيح الإختلالات الموجودة في سعر صرف الدينار الجزائري، نظرا للسقوط الحر الذي يشهده الدينار مقابل العملات الأجنبية منذ السنوات الماضية، إذ يندر بإنهيار وشيك لقدرته الشرائية و الذي ينعكس سلبا على جل المتغيرات الإقتصادية الكلية للبلاد.

و خلصت الدراسة إلى أنه يتوجب على الجزائر محاولة رد الإعتبار للدينار الجزائري، عن طريق إتباع آليات ظرفية على المدى القصير تتمثل في تطبيق سياسة نقدية و مالية تتماشى و الأهداف الموضوعية لتعزيز قيمة الدينار، بالإضافة إلى آليات هيكلية على المدى الطويل والتي تعمل على تطوير الجهاز الإنتاجي، و ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالإستثمار في مختلف القطاعات الواعدة الأخرى و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنشيط السوق المالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الإقتصاد الجزائري، الدينار الجزائري، تخفيض قيمة الدينار.

Summary :

This study aims to show the importance of implementing economic solutions that contribute in correcting the imbalances in the exchange rate of the Algerian dinar, that had weak performance against foreign currencies for many past years, and caused a decline in its purchasing power and many negative effects on the macroeconomic indicators in the national economy.

the study concluded that Algeria should try to restore confidence in the Algerian dinar, by implementing both short run policies like monetary and financial policies that must be oriented in line with the planned objectives to enhance the value of the dinar, and also long run policies that are structural in its nature to develop the production system, and the promotion of Algerian non-hydrocarbon exports by investing in various other promising sectors, supporting small and medium enterprises, and revitalizing the Algerian financial market.

Key words: the exchange rate, the Algerian economy, the Algerian dinar, the devaluation of the dinar.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف.....
09	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....
10	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف.....
10	أولاً: سعر الصرف الثنائي.....
10	ثانياً: سعر الصرف الفعلي (المتعدد)
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
11	أولاً: العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
12	ثانياً: العوامل غير الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
13	المبحث الثاني: أساسيات في سعر الصرف.....
13	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
13	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
15	ثانياً: نظام سعر الصرف المرن (الممعوم)
16	ثالثاً: نظام الصرف الوسيط.....
18	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف.....
18	أولاً: سياسة رفع قيمة العملة.....
18	ثانياً: سياسة تخفيض قيمة العملة.....
19	ثالثاً: سياسة الرقابة على الصرف
19	المطلب الثالث: سوق الصرف و المتدخلون فيه.....
19	أولاً: تعريف سوق الصرف

فهرس المحتويات

20 ثانيا: المتدخلون في سوق الصرف
22 المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
22 المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
24 المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
25 أولا: تعادل أسعار الفائدة في حالة عدم التغطية
25 ثانيا: تعادل أسعار الفائدة في حالة التغطية من خطر الصرف
26 المطلب الثالث: نظرية الأرصدة
26 أولا: أهم النقاط في هذه النظرية
27 ثانيا: الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية
28 خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية	
30 تمهيد
31 المبحث الأول: تقديم عام للإقتصاد الجزائري
31 المطلب الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري
31 أولا: الإقتصاد الجزائري من حيث الموارد الطبيعية
31 ثانيا: الإقتصاد الجزائري من حيث الصادرات
32 ثالثا: الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات
33 رابعا: إقتصاد تطورت في آليات الفساد
33 المطلب الثاني: الإصلاحات الأساسية في الإقتصاد الجزائري
33 أولا: اتفاق الإستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989
34 ثانيا: قانون النقد و لقرض 10-90
35 ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991
36 رابعا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994
36 خامسا: برنامج التعديل الهيكلي
37 سادسا: التعديلات التي مست قانون النقد و القرض 10-90
38 المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري
38 أولا: مؤشرات التوازن الداخلي
41 ثانيا: مؤشرات التوازن الخارجي
45 المبحث الثاني: مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر

فهرس المحتويات

45	المطلب الأول: مرحلة ربط الدينار.....
45	المطلب الثاني: مرحلة تعديل الدينار.....
46	أولا: الإنزلاق التدريجي 1987-1991.....
46	ثانيا: التخفيض الصريح 1991 - 1994.....
47	المطلب الثالث: مرحلة التعويم المدار.....
47	أولا: نظام جلسات التثبيت.....
47	ثانيا: سوق الصرف البيئية.....
48	المبحث الثالث: واقع سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2004 - 2018.....
48	المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004- 2018.....
50	أولا: المرحلة 2004 - 2013.....
50	ثانيا: المرحلة 2014-2018.....
51	المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية.....
51	أولا: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الواردات.....
53	ثانيا: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الصادرات.....
54	ثالثا: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزانية العامة.....
56	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: آليات تصحيح التراجع في قيمة الدينار الجزائري	
58	تمهيد.....
59	المبحث الأول: أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري.....
59	المطلب الأول: الأسباب المباشرة لتراجع قيمة الدينار الجزائري.....
59	أولا: تخفيض سنة 1991.....
59	ثانيا: تخفيض سنة 1994.....
60	ثالثا: تخفيض سنة 2003.....
60	رابعا: التخفيض خلال الفترة 2009 - 2013.....
60	خامسا: تخفيض سنة 2016.....
60	المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة لتراجع قيمة الدينار الجزائري.....
60	أولا: ضعف الجهاز الإنتاجي.....
61	ثانيا: ارتفاع معدل التضخم.....

فهرس المحتويات

62 ثالثا: زيادة الواردات.....
63 رابعا: إرتفاع العرض النقدي.....
64 خامسا: تدهور أسعار النفط.....
66 المبحث الثاني: الآليات الظرفية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري.....
66 المطلب الأول: السياسة النقدية.....
66 أولا: ضبط العرض النقدي.....
70 ثانيا: دعم إستقلالية البنك المركزي.....
73 ثالثا: سياسة استهداف التضخم.....
76 المطلب الثاني: السياسة المالية.....
76 أولا: تطور النفقات العامة في الجزائر.....
79 ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر.....
80 ثالثا: متطلبات الحد من تزايد النفقات العامة في الجزائر.....
82 المبحث الثالث: الآليات الهيكلية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري.....
82 المطلب الأول: تطوير الجهاز الإنتاجي.....
82 أولا: التنويع الإقتصادي.....
84 ثانيا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....
91 المطلب الثاني: تطوير السوق المالي.....
92 أولا: تطوير البنية الأساسية للسوق المالي.....
93 ثانيا: وضع آليات لتفعيل السوق المالي.....
94 المطلب الثالث: مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري.....
94 أولا: مفاهيم حول تغيير العملة و حذف الأصفار.....
97 ثانيا: تجارب بعض الدول في عملية حذف الأصفار.....
100 ثالثا: مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري.....
102 خلاصة الفصل.....
104 الخاتمة العامة.....
108 قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	المبادلات التجارية بين الجزائر و الدول الأوروبية خلال سنتي 2018 و 2019	(01/02)
37	اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي	(02/02)
39	تطور مؤشر النمو الإقتصادي (2004-2018)	(03/02)
40	تطور مؤشر التضخم (2004-2018)	(04/02)
41	تطور مؤشر البطالة (2004-2018)	(05/02)
42	تطور مؤشر رصيد ميزان المدفوعات (2004-2018)	(06/02)
43	تطور مؤشر احتياطات الصرف (2004-2018)	(07/02)
44	تطور مؤشر الدين الخارجي (2004-2018)	(08/02)
49	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو (2004-2018)	(09/02)
54	تطور رصيد الميزانية و سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2000-2018	(10/02)
63	تطور الكتلة النقدية و سعر صرف الدينار خلال الفترة 2004-2018	(01/03)
68	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2004 - 2018 في الجزائر	(02/03)
87	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014 - 2018	(03/03)
90	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 2015 2018	(04/03)
91	نسبة تطور الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2012-2017	(05/03)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	حجم الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2008 - 2018	(01/02)
52	تغير سعر صرف الدينار الجزائري و تغير الواردات خلال الفترة 2004-2018	(02/02)
53	تطور إجمالي الصادرات و سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2004 - 2018	(03/02)
61	تطور معدل التضخم و تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004 - 2018	(01/03)
62	تطور الواردات و سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004 - 2018	(02/03)
65	تطور متوسط أسعار النفط و سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2004 - 2018	(03/03)
75	تطور معدلات التضخم المستهدفة و الفعلية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017	(04/03)
77	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2004 - 2018	(05/03)
78	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2004 - 2018	(06/03)
79	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018	(07/03)
86	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	(08/03)
88	مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2013 - 2018	(09/03)
89	تطور معدلات نمو قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2017	(10/03)

مقدمة عامة

يقوم الإقتصاد العالمي على معاملات دولية تتشابه فيها العلاقات الإقتصادية و النشاط التجاري، تتميز بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقود متعددة في عملية التسوية، فالنقود رغم استخدامها في المعاملات الداخلية لنفس الإعتبار في تلك الخارجية إلا أنّ الوضع يختلف في حالة المدفوعات الإقتصادية الدولية، حيث أن هذا النوع من التبادل يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، و هذا ما يطلق عليه في الأدبيات الإقتصادية بسعر الصرف.

و من هنا تأتي أهمية سعر الصرف لمعالجة مسائل تعدد العملات و ذلك لم له من أثر واسع على توازن الإقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة و غير المباشرة بالمؤشرات الإقتصادية الكلية عامة و النقدية خاصة، إضافة إلى حساسيته إتجاهها لاسيما أمام تسارع دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية.

و الجزائر على غرار بلدان العالم لها عملة خاصة تحمل من معالم تاريخها، فهي تجسيد لسيادة هذا البلد و إستقلالية سياسته النقدية، و من المعروف عن نظام الصرف في الجزائر أنه شهد عدة تحولات أدت إلى حدوث تقلبات في سعر صرف العملة، فلقد شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين تحولات هامة، فإعتبارها دولة ذات إقتصاد ريعي حاولت منذ الإستقلال إستغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الإقتصادية من خلال تبني عدة سياسات نقدية ميزتها تخفيضات متتالية في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية (الأورو و الدولار)، مما أثر سلبا على جل المتغيرات الإقتصادية الكلية للبلد و أدى إلى التدهور التدريجي للترتيب العالمي للإقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة

و بناء على كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآليات الممكنة إتباعها لتصحيح الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية و هي:

1. ما هو سعر الصرف؟ و ما هي أهم النظريات المفسرة له؟
2. ما هي أهم خصائص الإقتصاد الجزائري؟
3. ما هو واقع سعر الصرف في الجزائر؟
4. هل يوجد تأثير لتراجع قيمة الدينار الجزائري على المتغيرات الإقتصادية الكلية للجزائر؟
5. ما هي الآليات التي يمكن من خلالها معالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية التي تتدرج ضمنها، يمكن وضع مجموعة من الفرضيات، تتمثل في:

الفرضية الأولى: إنّ الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري.

الفرضية الثانية: سياسة تخفيض قيمة الدينار التي قام بها بنك الجزائر أدت إلى زيادة الصادرات الجزائرية.

الفرضية الثالثة: يؤثر التراجع في قيمة الدينار الجزائري سلبا على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية للجزائر.

الفرضية الرابعة: إنّ العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي و السوق المالي الجزائري من شأنه إعادة الاعتبار لقيمة الدينار الجزائري.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

مما لا شك فيه أن لكل موضوع مبررات عديدة تعتبر بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع، و يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:

1. أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للبحث في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الإقتصادي.
- الرغبة في إعطاء صورة عن واقع الدينار الجزائري في الإقتصاد العالمي.

2. أسباب موضوعية:

- كونها القضية الراهنة التي يعيشها الإقتصاد الجزائري.
- ضرورة إيجاد حلول لتراجع قيمة الدينار الجزائري.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة معرفة واقع سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2004 - 2018.
2. محاولة معرفة أهم الأسباب وراء تراجع قيمة الدينار الجزائري.
3. محاولة معرفة تأثير تراجع قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية.

4. محاولة تقديم أهم الآليات الظرفية و الهيكلية الممكنة و المقترحة لمعالجة تراجع قيمة الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة و المهمة على المستوى الإقتصادي، و إلى أكثر المواضيع تداولاً في الآونة الأخيرة خاصة لما يعرفه الدينار الجزائري من تراجعاً في قيمته على مستوى الأسواق العالمية.

حدود الدراسة

تم حصر حدود الدراسة المكانية في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتم حصرها خلال الفترة 2004-2018.

منهج الدراسة

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل و التدقيق و نسلط الضوء على مكوناته إرتائناً إتباع المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع سعر صرف الدينار الجزائري و أثر تقلباته على مختلف المتغيرات الإقتصادية، و يعد بحثنا هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، و لبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، و من بين هذه الدراسات على سبيل الذكر:

1. دراسة سيد اعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016، يتمثل الهدف من هذه الدراسة في الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى انعكاس سياسات صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016؟

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ما يلي:

- سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري هي سياسة ظرفية أملت الظروف الداخلية و الخارجية التي مرّ و لا يزال يمرّ بها الإقتصاد الوطني و لا تصلح للمدى الطويل؛

- إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في الصادرات و إنما حققت زيادة اسمية فقط؛

- إن تحركات سعر الصرف في الجزائر لا تعكس تحركات معامل الاستقرار النقدي على المدى القصير و هذا ما أثبتته الدراسة القياسية من خلال اختبار سببية أنجل جرانجر التي بينت عدم وجود علاقة سببية بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري و معامل الاستقرار النقدي في الإقتصاد الوطني رغم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة و توازنية بين السلسلتين الزمنية لمتغيرات الدراسة.

2. دراسة برنه عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، رسالة ماجستير، تخصص تجارة و مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016، يتمثل الهدف من هذه الدراسة في الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي و الدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟

و توصل الباحث إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها:

- يؤدي تراجع الدولار أمام الأورو إلى إرتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة تلك التي مصدرها الإتحاد الأوروبي، طالما بقيت عملة تسديد الواردات مختلفة عن عملة فوترة الصادرات، و هذا ما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري الجزائري و يؤدي إلى تآكل الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي، و أن من مصلحة الجزائر أن يرتفع سعر صرف الدولار و ينخفض سعر صرف الأورو؛

- إن الانخفاض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار، و هي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات و تشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة نتيجة زيادة الطلب على سلع التجهيز و بالخصوص التجهيزات الصناعية بسبب البرامج التنموية الضخمة المنطلقة خلال هذه الفترة، أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد شهدت حصيلتها ارتفاع ملحوظ إلا أنها لم تتعدى في أحسن حالاتها نسبة 5% من مجموع الصادرات الجزائرية و هذا ما يدل على أن السياسات المتبعة في تحفيز هذا القطاع لم تحقق الأهداف المسطرة، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف القطاع الإنتاجي الذي حال دون توفير السلع بكميات و نوعية جيدة تنافس نظيراتها في الخارج خاصة منها السلع الأوروبية، و كذلك فقدانها لمواصفات الجودة العالمية.

3. دراسة بلفاسم ليندة، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2010، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2013، يتمثل الهدف من هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: هل تقلبات سعر الصرف أثرت على التجارة الخارجية (من حيث العمليات المنظورة " الميزان التجاري ") في الجزائر خلال الفترة 1998-2010 من الجانب النظري و القياسي لهذه الدراسة المدروسة؟.

و من بين أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات ممثلة بالمحروقات إلى تراجع مستوى الإنتاج الوطني، و كذا الدخل الوطني، و بالتالي اضطراب في مستوى النفقات الحكومية التي تنتقل عبرها الاضطرابات إلى المجالات الاجتماعية و حتى السياسية، مما يرهن الاستقرار المحلي بتقلبات و اضطرابات الأسواق الخارجية، و هو ما يشكل تهديدا للأمن الإقتصادي؛
- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و الميزان التجاري، إلا أنّ هذه العلاقة لم تثبت صحتها بالنسبة للمعطيات الجزائرية، و يمكن إرجاع ذلك إلى أنّ الإقتصاد الجزائري لا يعتمد على سوق الصرف و إنّما يعتمد على قطاع المحروقات، فهو اقتصاد يتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار المحروقات و التي تتأثر بدورها بتطورات الإقتصاد العالمي، هذا من جهة، و من جهة أخرى لا يمكن اعتبار أن الميزان التجاري خاضع لتقلبات سعر الصرف فقط و إنما هناك متغيرات أخرى (كسعر البترول، أسعار الواردات...).

خطة وهيكل الدراسة

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول، بحيث:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى عموميات حول سعر الصرف، أين عرضنا في البداية مدخل لسعر الصرف، ثم تطرقنا إلى أساسيات سعر الصرف و أخيرا أهم النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني: حمل عنوان تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، أين أشرنا إلى تقديم عام للاقتصاد الجزائري، ثم مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر، و كمبحث أخير واقع سعر الصرف في الجزائر.

الفصل الثالث: تحت عنوان آليات التصحيح الظرفي و الهيكل لسعر صرف الدينار الجزائري، قدمنا كمبحث أول أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري، ثم تطرقنا إلى الآليات الظرفية لمعالجة الاختلال في سعر صرف الدينار الجزائري، و أخيرا الآليات الهيكلية لمعالجة الاختلال في سعر صرف الدينار الجزائري.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

المبحث الثاني: أساسيات في سعر الصرف

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تمهيد:

لقد شهد العالم توسعا كبيرا في التعاملات الإقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة تسوية هذه التعاملات، فالإختلاف بين التبادل الدولي و التبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يكون التبادل المحلي بالعملة المحلية، و في ظل الإقتصاد المفتوح يشكل سعر الصرف أداة إنتقال من العملة الوطنية إلى العملة الدولية مساهما بذلك في تسهيل عمليات التجارة الدولية و الربط بين أسعار السلع المحلية و أسعارها العالمية، و نظرا لأهمية دراسة سعر الصرف لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات و مدى قبولها عالميا و بالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الإقتصادية المالية و التجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم، و من الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي إقتصاد كان كونه يؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

و للإلمام بجوانب هذا الموضوع تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أساسيات في سعر الصرف؛

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

إن تزايد أهمية العلاقات الإقتصادية و النشاط التجاري بين دول العالم المختلفة و التي تملك كل منها عملة وطنية أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر الصرف، إذ يعتبر هذا الأخير مؤشرا يستجيب بقوة للمؤشرات الإقتصادية الكلية لذلك سنحاول في هذا المبحث أخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلال التطرق إلى مفهومه، أشكاله و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

توجد العديد من التعاريف لسعر الصرف ومن بين أهمها نجد ما يلي:

- "سعر الصرف هو عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي"¹؛
- و يعرف أيضا بأنه: "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"²؛
- بعبارة أخرى هو: "سعر العملة الوطنية مقدرًا بالعملة الأجنبية للدول الأخرى"³؛
- أو هو: "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى"⁴.

و بصفة عامة يمثل سعر الصرف عدد الوحدات النقدية من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، و باعتبار أن سعر الصرف يمثل العلاقة التبادلية بين العملة الوطنية و أي عملة أخرى فإنه يمكننا التعبير عنه بإحدى الطريقتين:

- التسعير المباشر: يتم التعبير عن سعر الصرف وفق هذه الطريقة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية؛
- التسعير غير المباشر: وفق هذه الطريقة يعبر عن سعر الصرف بعدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية⁵، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة في

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، ص 90 .

² موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 43.

³ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص

119.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 44 .

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص46.

التعبير عن سعر الصرف تعتبر أكثر عملية من الطريقة الأولى على أساسا أن العملة الأجنبية هي السلعة المتبادلة في سوق الصرف حيث يتم شراؤها وبيعها باستعمال العملة الوطنية.¹

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

يمكن تقسيم أشكال سعر الصرف إلى سعر الصرف الثنائي و سعر الصرف الفعلي (المتعدد)، كما يلي:

أولا: سعر الصرف الثنائي

هو المعدل الذي يربط بين عمليتي دولتين، و يتميز بين:²

1- سعر الصرف الثنائي الإسمي:

يعرف سعر الصرف الثنائي الإسمي على أنه عدد الوحدات التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، و ينقسم سعر الصرف الثنائي الإسمي إلى: سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية و سعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- سعر الصرف الثنائي الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الثنائي الحقيقي عن المعدل الذي يمكن من خلاله مبادلة سلة من السلع و الخدمات لبلد ما مقابل سلة سلع و خدمات لبلد آخر، و يتحدد سعر الصرف الثنائي الحقيقي من خلال تفاعل التغيرات على مستوى سعر الصرف الاسمي و معدلات التضخم، حيث يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف الثنائي الحقيقي} = (\text{سعر الصرف الثنائي الاسمي} \times \text{مؤشر الاسعار المحلية}) / \text{مؤشر الاسعار الأجنبية}$$

ثانيا: سعر الصرف الفعلي (المتعدد)

هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، حيث يتميز بين:

1- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 216.

² كريم بوددخ، محاضرات في المالية الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016، ص ص 29، 30.

بالنسبة لمجموعة من العملات و كذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.¹

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية و هو مؤشر ذو دلالة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة و المتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية، بحيث يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، منها عوامل إقتصادية و أخرى غير إقتصادية، و يمكن توضيحا فيما يلي:

أولاً: العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل إقتصادية تؤثر في سعر الصرف نذكر منها:

1- كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات و إنخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول و إنخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.³

2- سعر الفائدة:

يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية و التغير في أسعار الفائدة الأجنبية حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في سوق

¹ عقبة مخنان و أميرة مخنان، قياس و تقييم محددات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، ص 275.

² سارة بوسيس و أحمد ضيف، سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و تأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية 2000-2017، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2019، جامعة البويرة، الجزائر، ص 145 .

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 63.

الصرف الأجنبي، أما إرتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية، و يحدث عكس ذلك في حالة إنخفاض أسعار الفائدة.¹

3- التضخم:

إن تأثير إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و إنخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الإرتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار و تغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف و تقلباته.²

ثانيا: العوامل غير الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير إقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها في:³

1- الإضطرابات و الحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي الإضطرابات السياسية و حالات الحروب الداخلية و الخارجية و التي تؤثر على أوضاع التجارة و الصناعة و الزراعة و المال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف.

2- الإشاعات و الأخبار:

تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة و بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقود فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الإقتصادية عموما، وكذلك أخبار الأحداث السياسية و الحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة و بالتالي سعر الصرف الخاص بها، و تأتي الإستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا وفي أخرى اقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

3- خبرة المتعاملين و أوضاعهم:

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999 - 2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة و مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 16، 17.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ نفس المرجع، ص 81 - 83.

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خبراتهم للسوق و أحواله بتحديد إتجاه الأسعار و إتخاذ قراراتهم بشأنها و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر لخبرة هؤلاء المتعاملين و بمهاراتهم، فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها و العكس يحدث إذا كانت قليلة.

المبحث الثاني: أساسيات في سعر الصرف

بعد تطرقنا إلى ماهية سعر الصرف و أهم العوامل المؤثرة فيه سنعرض في هذا المبحث أنظمة و سياسات سعر الصرف و أخيرا سوق الصرف و المتدخلون فيه.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

يمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة من أنظمة الصرف التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، وهو ذلك النظام الذي تكون فيه معدلات الصرف ثابتة أو تتحرك داخل هامش ضيق كما أن عملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية.

و في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:¹

- عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار و في هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث أي تغيير إلا في بعض الحالات؛
- سلة عملات، و عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة؛
- ضمن هامش محددة سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال تقلب المسموح به.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115 ، 116.

1- أنواع نظام الصرف الثابت:¹

1-1- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة:

تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية) أو أن يكون البلد عضو في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة، و باعتماد هذا النوع تتخلى السلطات النقدية عن كل حق في السيطرة المستقلة عن السياسة النقدية المحلية.

1-2- مجلس العملة:

هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية و يعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي و أن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية مم يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية و المقرض الأخير، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.

1-3- ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت:

تتطوي هذه الترتيبات على ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو وسيلة تضم عملات أهم شركائه التجاريين أو المالين مع إعطائها أوزان ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية . في هذه الحالة يكون السعر المركزي قابلا للإلغاء و يسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي، أو تظل القيم القصوى و الدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقدار 2% لمدة 3 أشهر على الأقل، و تظل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الضرورة للحفاظ على سعر التبادل الثابت من خلال التدخل المباشر (بيع/ شراء النقد الأجنبي في السوق) أو تدخل غير مباشر (استخدام مكثف لسياسة أسعار الفائدة أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي أو استخدام الضغط المعنوي أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى) و تحظى السياسة النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكبر من الاستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات أسعار الصرف بغير عملة قانونية مستقلة و ترتيبات مجلس العملة لأنها تظل تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية و تتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف و إن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبيا.

2- تقييم نظام سعر الصرف الثابت:

¹ روبا دوتاغوينا و آخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، و بأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 38، 2006، ص02.

وكل نظام لنظام الصرف الثابت إيجابيات و سلبيات:¹

2-1- الإيجابيات:

- يسعى هذا النظام للمحافظة على القيمة الداخلية للنقود وتحقيق استقرار أسعار الصرف؛
- جوهر نظام قاعدة الذهب محليا أو في الخارج هو أن كل شيء يجب أن يدفع سعره بالذهب، الفارق الوحيد بين الدول هو أن في وسعها أن تختار وحدات مختلفة لعملتها؛
- الميزة الكبرى لنظام سعر الصرف الثابت هو الاطمئنان لقيمة العملة، حيث يمكن المتاجرة و الإستثمار في الدول الأخرى دون خوف من أن التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف يمكن أن تقضي على الأرباح؛
- هذا النظام عائق أمام المضاربة لأن الأرباح المتوقعة إما أن تكون معدومة أو ضعيفة جدا.

2-2- السلبيات:

- إن الكميات المستوردة من الذهب تؤدي إلى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد؛
- يعمل هذا النظام على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى و ظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي؛
- يجب على البنك المركزي امتلاك احتياطات صرف هامة من أجل أن يحمي تعادل الصرف، و يشكل كتلة من السيولة غير المستعملة في التجارة الخارجية.

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن (المعوم) :

يمثل سعر الصرف المرن بديل للعيوب التي كانت سائدة في سعر الصرف الثابت و في هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف أو قيمة العملة الوطنية على حسب العرض و الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية في السوق، و يتميز هذا النظام بالمرونة و القابلية للتعديل على أساس بعض المؤشرات أو المعايير منها وضعية ميزان المدفوعات و سعر الصرف الحقيقي الفعال.²

1- أنواع نظام سعر الصرف المرن:³

1-1- التعويم الحر:

¹ ليندة بلقاسم، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2010 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص ص 13، 14.

² عماد غزاري و محمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة تجارب بعض الدول النامية، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 01، العدد 02، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 02، 03.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا ونزولا حسب قوى السوق، و يسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، و بالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، و مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا؛

2-1- التعويم المدار (الموجه):

ضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب و على أساس وضعية ميزان المدفوعات.

2- تقييم نظام سعر الصرف المرن

يمكن ذكر أهم إيجابيات و سلبيات هذا النظام فيما يلي:

1-2- الإيجابيات:¹

- الإستتصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف أي عن طريق آلية السوق؛
- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، و نظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها، و بذلك يمكن استخدام هذه الاحتياطات بفعالية في ميادين أخرى؛
- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الإقتصاد، بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الإقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الإقتصاديات و حمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

2-2- السلبيات:²

- يمثل حالة من عدم الاستقرار كما أنه يخلق حالة من عدم التأكد و الارتباك؛
- إن سعر الصرف المرن و ما يرافقه من عدم التأكد يجعل من المستحيل بالنسبة للمصدرين و الموردين معرفة السعر الذي سوف يحصلون عليه أو يقومون بدفعه على التوالي بالنسبة للصرف الأجنبي؛
- في ظل هذا النظام يكون هناك عرض كبير لكمية النقود يفوق الحاجة مما يؤدي إلى التضخم.

ثالثا: نظام الصرف الوسيط

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص17.

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب إنخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين و بالتالي فإن هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن، فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة و إستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة.¹

1- أنواع نظام الصرف الوسيط:²

1-1- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية:

تظل قيمة العملة محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت أو أن يكون الهامش بين القيمة القصوى و الدنيا لسعر الصرف أكثر من 2%، و يتيح هذا النظام قدراً محدوداً من الصلاحية في تنفيذ السياسة النقدية تبعاً لمدى اتساع نطاق التقلب.

1-2- نظم الربط الزاحف:

تعديل قيمة العملة وفقاً لهذا الترتيب تعديلاً دورياً طفيفاً بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة والفروق بين التضخم المستهدف و المتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين وغيرها من المؤشرات. ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائياً باستبعاد أثر التضخم في فترات سابقة، أو تحديده بسعر صرف ثابت معن سلفاً و/أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية .

1-3- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة:

تظل قيمة العملة وفقاً لهذا الترتيب ضمن هامش للتقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% مع تعديل السعر المركزي أو هامش التقلب دورياً بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة. وفي هذه الحالة تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لإتساع نطاق التقلب، وتكون النطاقات إما متنسقة حول سعر مركزي زاحف، أو تتسع تدريجياً بغير اتساق بين الحدين الأقصى والأدنى. ويفرض الإلتزام بنطاق لتقلب أسعار الصرف قيوداً على السياسة النقدية، حيث تكون درجة استقلاليتها دالة لإتساع نطاق التقلب .

¹ نوفل بلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 23.

² روبا دوتاغويتا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 03، 04.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة هامة في الإقتصاد و تظهر أهميتها من خلال تميزها و سعيها كباقي السياسات الإقتصادية الأخرى إلى تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الإقتصاد الوطني وهي:

أولاً: سياسة رفع قيمة العملة

إن عملية رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الوحيدة، و تهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري، أما مصطلح إرتفاع العملة فهو يشير إلى إرتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى،¹ و من الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:²

- 1- وجود فائض في ميزان المدفوعات ؛
- 2- معدلات الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلة إستراتيجية، كما فعلت فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الإرتفاع في أسعار النفط خلال السبعينات؛
- 3- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كم فعلت ألمانيا و اليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

ثانياً: سياسة تخفيض قيمة العملة:³

إن عملية تخفيض قيمة العملة تشير إلى قيام السلطات النقدية بإنقاص سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية و قد ظهرت عدة مفاهيم أخرى للتخفيض بعد منتصف القرن العشرين في كثير من الكتابات حول العلاقات النقدية الدولية، ومنها: التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي الرسمي لوحدة النقد، أما مصطلح إنخفاض قيمة العملة فيقصد به إنخفاض قيمة عملة بلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى.

1- الأسباب التي تدعو إلى تخفيض قيمة العملة :

- تتمثل الأسباب التي تدعو إلى تخفيض قيمة العملة فيما يلي:
- 1-1- تحسين ميزان الحساب الجاري و إزالة الخلل فيه، و تفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن؛

¹ محمد مرابط ، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات "حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص33.

² نفس المرجع، ص33.

³ نفس المرجع، ص33.

- 2-1- تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة؛
3-1- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج.

ثالثا: سياسة الرقابة على سعر الصرف:¹

نظام الرقابة على الصرف هو تدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف حتى يحصل على التوازن بين الصادرات و الواردات، بمعنى بين عرض و طلب الصرف الأجنبي، حيث تتدخل الدولة لغرض تحديد الواردات و الرقابة على حركات رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض و الطلب.

و يمكن ذكر بعض أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة؛
- الحد من هروب رؤوس الموال للخارج؛
- دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة؛
- زيادة دخل الحكومة و تنمية مركزها الإقتصادي.

المطلب الثالث: سوق الصرف و المتدخلون فيه

إن الغرض الأساسي لنشأة سوق الصرف هو تسوية الصفقات و المبادلات التجارية بين الدول التي تستدعي تبادل عملات نقدية.

أولا: تعريف سوق الصرف:

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية و معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أرقام صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويتر (REUTERS، TELERRATE) و تعمل 24 ساعة على 24 ساعة، و هذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق.²

يوجد نوعين من أسواق الصرف وهما:

¹ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و آثارها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص52، 55.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

1- سوق الصرف العاجل (الفوري) :

إن أسواق الصرف العاجلة أو الحاضرة أو الآنية هي الأسواق التي يتم فيها بيع و شراء العملة الأجنبية طبقاً للسعر الحالي و إتمام عملية التسليم و الإستلام للعملة الأجنبية في الوقت نفسه،¹ في سوق الصرف الفوري يجري شراء وبيع العملات التي يتوجب أن تسلم على ابعء حد بعد يومين قابلين للعمل من تاريخ انجاز العملية، لا تستثنى من هذه القاعدة إلا العمليات بين الدولار الأمريكي و الدولار الكندي حيث يجب أن يحصل التسليم خلال 24 ساعة، ينعقد سوق الصرف كل الأيام القابلة لأن يمارس فيها العمل بين مؤسسات المركز المعني و عبر الهاتف إما مباشرة بين مصرف و آخر و إما بشكل غير مباشر بواسطة السماسرة كما تتم العمليات أيضاً مع المراسلين الأجانب، و السوق في عمل دائم وهذا يعني انه بإمكان المتعامل دائماً أن يشتري و يبيع العملات أو النقد الوطني خلال ساعات اليوم التي يعمل فيها السوق؛²

2- سوق الصرف الآجل:

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة و هي التي يتم فيها من الآن الإتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل، على أن يؤجل إتمام التسليم و الإستلام إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.³

ثانياً: المتدخلون في سوق الصرف:

1- البنوك و المؤسسات المالية:

تقوم أسواق الصرف الدولي على أكتاف البنوك التجارية و الجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي و هي السوق الداخلية للبنوك و غالباً ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمركزها للمنافسين في ذات السوق، و يظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامها، و تتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن و يقومون بالمقاصات و يحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة و يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية و العالمية، و مهمة

¹ عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2011، ص 269 .

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2001، ص ص 235، 238.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، بدون طبعة، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص ص 38، 39 .

أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم و من هنا يتجلى بوضوح الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف.¹

2- البنوك المركزية:²

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فهو تدخل يتميز بالقلّة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة، و يمكن حصر مجال تدخلها في العمليات التالية:

2-1- شراء و بيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، تلبية لحاجة العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزانة الدولة)؛

2-2- بيع و شراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة، و التأثير على أسعار صرف العملات و إنخفاضها بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة إذا كان نظام الصرف معوم؛

2-3- تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها حينما تتعرض لضغوط المضاربة و لتوفير السيولة للاقتصاد الوطني أو التخلص من فائض السيولة فيه.

3- سمسرة الصرف:

يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.³

4- العملاء الخواص:

يقومون بشراء و بيع العملات باسم أحد البنوك و هذا الأخير يجب أن يكون له نشاط واسع و كبير في السوق و يتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص، المؤسسات الصناعية و التجارية، المؤسسات المالية التي يكون حضورها غير دائم في سوق الصرف، و يكون تدخل العملاء داخل سوق الصرف من أجل بيع و شراء و منح قروض بالعملات الصعبة كما أنه أيضا تدخلهم كمضاربين في سوق الصرف.⁴

¹ عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2007، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص19.

² ماهر كنج شكري و مروان عوضة، المالية الدولية، بدون طبعة، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 201.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁴ مراد بن ياني، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية" حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 38 .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إضافة للدور الذي يلعبه سعر الصرف في النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها أي بلد سواء كان نشاط تجاري أو استثماري فإن معدل الصرف يعتبر من أهم الأسعار في الإقتصاد المفتوح و هذا ما أدى إلى تعدد النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

ترجع هذه النظرية إلى الإقتصادي السويدي جوستاف كاسل، و مضمون هذه النظرية أن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي القوة الشرائية لهما، و طبقاً لهذه النظرية يتحدد سعر الصرف التوازني بين عملتين قابلتين للتحويل من خلال معدل القوة الشرائية النسبية لهما في الدولتين، أي عند نقطة التعادل في القوة الشرائية للعملتين في البلدين،¹ فإذا افترضنا أن²:

R: سعر الصرف؛

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية؛

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات الأجنبية.

و عليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:

$$R = Pa / Pb$$

و بصورة أخرى:

$$1R \cdot Pb = Pa$$

إذ أن منطق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية و كما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار، و يمكن إيضاح ذلك :

$$R1 = R \cdot Pa0 / Pb0$$

R1: سعر الصرف الجديد؛

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 98، 99 .

² سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21 .

R: سعر الصرف القديم؛

Pb0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية؛

Pa0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

و قد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، و أن إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف تلقائياً و هذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد و الطلب على الصرف الأجنبي، و إنخفاض كل من الصادرات و عرض الصرف الأجنبي، و تفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد القومي تتعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) و أذواق المستهلكين و الدخل (الطلب)، و تفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية أي هناك حرية للتجارة الخارجية، و في ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تكافئ القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات التالية:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة و صعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛
- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات و أثر الرقابة في النقد الأجنبي و أثر المديونية الخارجية و أعباء الضرائب؛
- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية و من ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف؛¹
- هذه النظرية تعتمد على المستوى العام للأثمان، في حين أن هناك الكثير من السلع لا تدخل في التجارة الدولية، و بالتالي يصعب وجود تأثير مباشر على سعر الصرف؛
- تباين تكاليف النقل و الشحن و التأمين بين الدول المختلفة و قد تنعكس على أسعار السلع و من ثم لا تجعلها متساوية حيث ترتفع في دولة الاستيراد و تقل في دولة التصدير.²

و بالرغم من الإنتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف و مستوى الأسعار المحلية و مستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنييتين هما (N) و (N+1)، و في ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة التالية التي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية :

¹ نفس المرجع، ص21.

² طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

$$R2 = R \cdot N \frac{Pa.n}{Pb.n} : \frac{(Pa.n+1)}{(Pb.n+1)} (R \cdot n+1)$$

R2: سعر الصرف الجديد بعد التعديل؛

Rn: سعر الصرف في المدة الزمنية الأول؛

Rn+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية؛

Pa.n: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى؛

Pa.n+1: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية؛

Pb.n: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى؛

Pb.n+1: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية .

تدلنا المعادلة على أن النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية (N+1) و سعر الصرف في المدة الزمنية (N) تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N+1) و مستوى الأسعار العالمية في المدة (N+1) مقسوما على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N) و مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية (N) بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار، غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تكافئ القوة الشرائية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى الانتقاد، فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل القومي هذه الزيادة تؤدي بدورها إلى إرتفاع الطلب على كل من السلع المحلية و الطلب على الواردات (السلع الأجنبية)، فإذا كانت الواردات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة أي بمعنى أن زيادة الطلب على الواردات لن يصاحبه زيادة في أسعارها و من ثم فان سعر الصرف سوف يرتفع و لن ترتفع معه النسبة بين مستويات الأسعار المحلية و العالمية، ومن ثم يمكن القول أن تغيرات العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية و العالمية لا تشكل العامل الوحيد الذي يحدد سعر الصرف و إنما يعد أحد العوامل المهمة التي تحدد سعر الصرف.¹

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

يعود الفضل في المعالجة الأولى لهذه النظرية إلى الإقتصادي الإنجليزي الشهير جون ماينارد كينز في كتاب نشره في 1923، حيث أصبح فيما بعد تعادل معدلات الفائدة يشكل أحد التفسيرات الهامة لتوازن الأسواق المالية.

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24 .

و تركز نظرية تعادل أسعار الفائدة على أن فرق سعر الفائدة ما بين العملة المحلية و العملة الأجنبية لا بد أن يساوي التطور المتوقع (التحسن أو التراجع) للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أن فارق أسعار الصرف يعوض فروقات الفائدة و تجدر الإشارة إلى أن يجب التمييز ما بين المتعامل الذي يتغذى من خطر الصرف لأجل و الذي لا يتغذى منه، فنكون أمام حالتين لتعادل معدلات الفائدة و هما في حالة التغطية و حالة عدم التغطية من خطر الصرف.¹

أولاً: تعادل أسعار الفائدة في حالة عدم التغطية

في هذه الحالة فان سعر الفائدة على العملة المحلية يساوي إلى الفرق بين سعر الفائدة على العملة الأجنبية و معدل التغير المتوقع لسعر الصرف، فمثلا إذا كانت التوظيفات بالأورو لمدة سنة توفر معدل فائدة 3% في حين التوظيفات بالدولار توفر 2% فإنه طبقا لهذه الصيغة نظرية تعادل أسعار الفائدة فان معدل التراجع المتوقع للأورو هو 1% أي أنه إذا كان معدل الفائدة المحلي أكبر من الأجنبي فإنه يتوقع تراجع في قيمة العملة المحلية حتى تساوي العائد بين الأصول، و العكس تماما في حالة ما إذا كان معدل الفائدة المحلي أقل من الأجنبي حيث تتحسن قيمة العملة.²

ثانياً: تعادل أسعار الفائدة في حالة التغطية من خطر الصرف

تمثل هذه الصيغة التفسير الأساسي لأسعار الصرف الآجلة حيث تسمح بتعادل العائد على الأصول بالعملة المحلية و الأصول بالعملة الأجنبية و رياضيا يمكن كتابة :

$$C_t = C_c (1+i) / (1+i^*)$$

حيث أن :

C_t : سعر الصرف الآجل؛

C_c : سعر الصرف الفوري؛

i : معدل الفائدة المحلي؛

i^* : معدل الفائدة الأجنبي.

بإجراء بعض التبسيطات على المعادلة تصبح:

² عبد الحميد مرغيت، تأثير سلوك سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية للاقتصاد "دراسة حالة الجزائر 1990-2005"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات مالية النقود و البنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص 18.
² نفس المرجع، ص 18.

$$i = i^* + (C_t - C_c) / C_c$$

تمثل $(C_t - C_c) / C_c$: معدل المربحة إذا كانت موجبة و معدل الوضيعة إذا كانت سالبة .

إذا حسب هذه الصيغة فان سعر الفائدة المحلي يساوي سعر الفائدة الأجنبي زائد معدل المربحة أو ناقص معدل الوضيعة على العملة المحلية، أو بعبارة أخرى فان فارق الصرف (المربحة أو الوضيعة) يساوي فارق أسعار الفائدة .¹

ولقد وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات يمكن حصرها في النقاط الآتي ذكرها:²

- إن معدل الفائدة ليس العنصر الوحيد و الأهم لتوجيه نمط و سلوك المحكمين؛
- إن تبني هذه النظرية يؤدي إلى قبول فرض أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة و العمل بحرية و دون قيود(وهو فرض أساسي لهذه النظرية) لكن الواقع خلاف ذلك؛
- يمكن أن تحدث عمليات المضاربة آثار تذبذب أسعار الصرف؛
- هناك الكثير من العوائق التي تحول دون تحركات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف الأجنبي التي تعتبر عائقا لحركة رؤوس الأموال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المدى القريب؛
- تفرض هذه النظرية أن عمليات التحكيم بيد المتعاملين و هو ما ينافي الواقع العملي.

المطلب الثالث: نظرية الأرصد

هذه النظرية ترى إن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فذا كان رصيدها موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وإرتفاع قيمتها الخارجية، أي إرتفاع سعر صرفها، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وإنخفاض قيمتها الخارجية أي إنخفاض سعر صرفها.³

أولا: أهم النقاط في هذه النظرية :⁴

1- بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف للعملة الوطنية؛

¹ نفس المرجع، ص ص 18، 19 .

² محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990 -2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 30، 31.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 88.

⁴ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- 2- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها؛
- 3- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات).

ثانيا: الإنتقادات الموجهة هذه النظرية¹:

- 1- إن إدعاء النظرية بأن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين فكما إن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات فان سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هاذ الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الواردات و الصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة. فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الواردات والصادرات؛
- 2- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب إن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الإقتصادية فان ذلك يستدعي و الحالة هذه استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الأجل، باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات و من ثم فان هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات؛
- 3- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم التوازن الإقتصادي؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أي مدة من الزمن، أي أنه ينصرف إلى حسابات حقوق البلد و ديونه جميعا لذلك فليس له من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج لذلك فانه قد يخفي وراءه اختلالا في النشاط الإقتصادي لذلك البلد.

¹ نفس المرجع ، ص ص 26 ، 27 .

خلاصة الفصل:

لقد عرض بإيجاز في هذا الفصل كيف أن أي دولة تحتاج لتلبية احتياجاتها من السلع و الخدمات التي لا تتوفر لديها أو أن كمياتها محدودة في السوق المحلية و هي بذلك تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تتجم جراء هذه المعاملات بين الدول، و تعرف هذه الآلية بسعر الصرف الذي يمثل وسيلة الربط بين الأسواق المحلية و الأسواق الأجنبية.

و تختلف كيفية تقديم هذه الآلية باختلاف أنظمة الصرف المعتمدة من طرف الدول حيث تنتهج كل دولة نظاما معيناً و سياسة معينة لسعر الصرف تبعا للوضعية العامة للإقتصاد الوطني، و قد قامت العديد من النظريات بتفسير تغيرات أسعار الصرف بين البلدان اعتماداً على فرضيات معينة.

الفصل الثاني: تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الإقتصادية

المبحث الأول: تقديم عام للاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: واقع سعر صرف الدينار الجزائري

تمهيد:

منذ تسعينات القرن الماضي طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة و المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هذا نتيجة الأوضاع التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري و كذا في إطار متطلبات التحول نحو إقتصاد السوق الذي شرعت فيه الجزائر بداية التسعينات من القرن العشرين، و قد كان من بين بنود هذه الإصلاحات إصلاح نظام سعر الصرف من خلال التخلي عن نظام الصرف الثابت و التحرك نحو نظام الصرف المرن ابتداء من أكتوبر 1994، وعلى إثر ذلك تبنت الجزائر خيار التعويم الموجه كنظام جديد لإدارة سعر صرف الدينار لما له من أثر واسع على توازن الإقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة و الغير مباشرة بالمشورات الاقتصادية الكلية، و هذا ما يمكن معرفته من خلال تتبع مسار تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سعر بعض العملات الأجنبية.

و للإلمام بالموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام للإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر؛

المبحث الثالث: واقع سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: تقديم عام للإقتصاد الجزائري

مرّ الإقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة في تطوره، فرغم غنى البلد و امتلاكه للكثير من المؤهلات و المقومات سواء الإنسانية، الطبيعية و الإقتصادية، إلا أن نمو إقتصاده بقي ضعيفا مقارنة بما تملكه الدولة من إمكانيات ضخمة، حيث استدعى الأمر تغيير في السياسات المالية و النقدية على مستوى الإقتصاد، و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المحاور تعنى بتقديم عام لطبيعة الإقتصاد الجزائري، و أهم الإصلاحات الأساسية التي شهدتها، و أخيرا تطور نسب أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا بصورة عامة و بلدان الساحل الإفريقي بصورة خاصة و هي أكبر بلد إفريقي و عربي من حيث المساحة، و التي تبلغ 2.381.741 متر مربع، و تمتد سواحلها على مسافة 1200 كم على البحر الأبيض المتوسط. يزيد عدد سكانها عن 43 مليون نسمة، أكثر من 24% من السكان سنهم يتراوح بين 20 و 34 سنة، و يتمتع الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

أولا: الإقتصاد الجزائري من حيث الموارد الطبيعية

تمتلك الجزائر موارد طبيعية معتبرة و متنوعة، لاسيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الـ15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن) و المرتبة الـ18 من حيث الإنتاج و الـ12 في التصدير، و قد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويا، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة الـ7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، و المرتبة الـ5 من حيث الإنتاج و الـ3 في التصدير، و هي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط إذ تحتل المرتبة الأولى في إنتاج و تصدير البترول و الغاز الطبيعي، إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات و الزنك و الحديد و الألمنيوم.¹

ثانيا: الإقتصاد الجزائري من حيث الصادرات

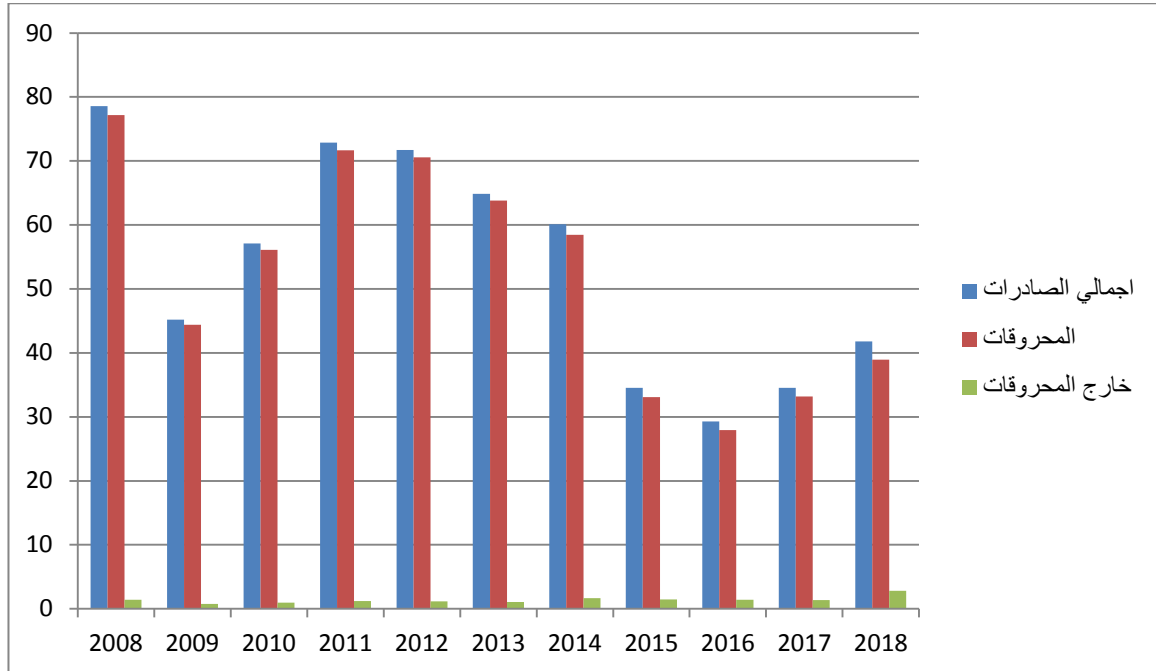
إن ما يميز الجزائر من هذا الجانب هو الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث تعتمد على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال بـ 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، و يوضح الشكل الموالي إستحواد الصادرات من المحروقات على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات طوال السنوات الماضية:

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموارد الطبيعية، متوفر على الموقع :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/82-menu?date=-6-1&start=80>

الشكل (02 / 01): حجم الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

و النشرة الإحصائية رقم 46، جوان 2019

ثالثا: الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي.¹ حيث أن أغلب واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي، و تحتل البلدان الأوروبية المركز الأول في مجال التبادلات التجارية مع الجزائر.²

و يوضح الجدول الموالي المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الأوروبية عامة و الإتحاد الأوروبي خلال سنتي 2018 و 2019:

¹ عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، 2007، قسنطينة، الجزائر، ص 208.

² وزارة التجارة، المبادلات التجارية، متوفر على الموقع:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux>

بتاريخ: 2020/06/14، على الساعة: 18.04

الجدول (01/02): المبادلات التجارية بين الجزائر و الدول الأوروبية خلال سنتي 2018 و 2019

Unité : millions USD

Zone géographique	Année 2018		Année 2019	
	valeur	Structure (%)	valeur	Structure(%)
Europe	51961.07	58.96	45207.22	58.14
Union européenne	45144.15	51.23	39060.58	50.23

Source :Ministère des finances, direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, direction des études et de la prospective, 2019.

رابعا: إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

و التي أضحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي و مجالاته و تحد من كفاءة السياسة الإقتصادية و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الإقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة و زرع عنصر الثقة فيها.¹

المطلب الثاني: الإصلاحات الأساسية في الإقتصاد الجزائري

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الإقتصاد الوطني في أزمة حادة وأصبحت القناعة أن المشكلة ليست ظرفية بقدر ما هي مشكلة هيكلية، إضافة إلى ذلك انتقال الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق و الذي كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية و على أهدافها و أدواتها، ما دفع الجزائر إلى الإستجداد بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام مختلف الإتفاقيات و التي امتدت لفترة قاربت الـ 8 سنوات بالإضافة إلى القيام بعدة إصلاحات، من أهمها:

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989

في ضوء الأزمة الإقتصادية التي واجهت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الإقتصادية، اضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و سارت في هذا المنهج مع علمها لصعوبة شروطه، خاصة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة و بمعدل فائدة منخفض مقارنة بمعدلات الفائدة المطبقة في الأسواق المالية، و قدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار اتفاق stand by، و قد استخدم المبلغ كاملا في 30 ماي 1990، و

¹ خالد خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 87، 88.

كذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ حيث قدر بـ 351 مليون وحدة سحب خاصة بسبب إنخفاض مداخل الصادرات و إرتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.¹

ثانيا: قانون النقد و القرض 10-90

وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز النقد و دور السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل إستقلالية واسعة و أعطى للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان إقتصادية مختلفة.²

1- مبادئ قانون النقد و القرض 10-90:

يمكننا إختصار أهم المبادئ الأساسية لقانون النقد و القرض في النقاط التالية:³

1-1- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط و لكن أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

1-2- الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، و لم يعد تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى بنك الجزائر يتميز بتلك التلقائية و لم يعد غير محدد، بل أصبح يخضع لبعض القواعد.

1-3- الفصل بين دائرة القرض و دائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية وكان دور النظام البنكي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسة، فجاء قانون النقد و القرض ليضع حد لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ، ليقتصر دورها في تمويل

¹ وردة علوش، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 16، 2014، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 45.

² عبود عبد المجيد و بلحاج فراحي، الإصلاح النقدي في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، 2017، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر، ص 61.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 196-199.

الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة و أصبح بذلك النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

1-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:

جاء قانون النقد و القرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، و ذلك من خلال إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة.

1-5- وضع النظام البنكي على مستويين:

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض و التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك.

ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991

في 03 جوان 1991 تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي و تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، بموجب هذا الاتفاق تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى 4 شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة: الأولى في جوان 1991، الثانية في سبتمبر 1991، الثالثة في ديسمبر 1991، الرابعة في مارس 1992، تم سحب الثلاث الأقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، بحيث كانت تهدف هذه الاتفاقية إلى: تشجيع الإيداع و ترشيد الاستهلاك عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود، إصلاح المنظومة المالية، تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على رفع صادرات النفط، تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.¹

و قد تحقق في هذه الفترة إنخفاض المديونية الخارجية حيث انخفضت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، إلا أنه ابتداء من سنة 1992 ظهرت بعض الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري، إذ ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، عاشت الجزائر خلال هذه

¹ أمينة بوخاري، رشيد يوسف، برامج الإصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989 و 2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، 2018، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 89.

الفترة وضع إقتصادي و اجتماعي جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة و التي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.¹

رابعاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994

بعد فشل الاتفاقية الأولى و الثانية مع مؤسسات النقد الدولية و تحت ضغط الازمة الإقتصادية و المالية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة أخرى إلى إبرام إتفاقية تالثة للحصول على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس و لندن، و لقد جاء في رسالة النية عدة إصلاحات تنوي الدولة تفعيلها في الواقع بإتباع إستراتيجية إقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في إقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن و البطالة و يمكن تلخيص أهداف هذا الاتفاق في: تعميق الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد و إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك، الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع الأشغال العمومية و المؤسسات و البناء، تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية، استعادة وتيرة النمو الإقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% مع مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها و تعديل قيمة الدينار.²

خامساً: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى 3 سنوات (22 ماي 1995-21 ماي 1998)، و قد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و بمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول و قدره 325,28 مليون وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844,08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، و تمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في إنشاء سوق مابين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996، تحرير الأسعار و ترشيد تسيير النفقات و تقليص الأجور و الحد من الزيادة في العملة، تحرير التجارة و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري، إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و

¹ وردة علواش، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² أمنة بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 90، 91.

الفصل الثاني: تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية

البنك الدوليين و وضع نظام التأمين و البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.¹

ويمكن تلخيص الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الجدول التالي:

الجدول (02/02): اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

Facility	Date of Arrangement	Expiration Date	Amount Agreed	Amount Drawn	Amount Outstanding
Extended Fund Facility	May 22, 1995	May 21, 1998	1,169,280	1,169,280	1,087,980
Standby Arrangement	May 27, 1994	May 22, 1995	457,200	385,200	0
Standby Arrangement	Jun 03, 1991	Mar 31, 1992	300,000	225,000	0
Standby Arrangement	May 31, 1989	May 30, 1990	155,700	155,700	0
		Total	2,082,180	1,935,180	1,087,981

Source : IMF : <https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr2.aspx?memberKey1=20&date1key=2001-01-31>

سادسا: التعديلات التي مست قانون النقد و القرض 90-10

لقد خضع قانون النقد و القرض لعدة تعديلات من أهمها:

1- الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين: الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، و الثاني يتكون من مجلس النقد و القرض و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التحلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.²

2- الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003:

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء و خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة و البنك و الصناعي و التجاري، و الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، و قد جاء هذا الأمر

¹ الطاهر برياص، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 135، 136.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 49.

مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون 90-10 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01.¹

3- الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11:

صدر هذا الأمر من طرف مجلس النقد و القرض و ذلك نظرا لبعض نقاط الضعف في التعديلات السابقة، و قصد ضمان التقارب بين أعمال الإشراف و المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، وفقا لهذا التعديل فإنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية 51% على الأقل من رأس المال.²

4- الأمر 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 و المتمم للأمر 03-11:

أضاف هذا القانون المادة 45 مكرر للقانون المتعلق بالنقد و القرض، فبموجب هذه المادة يقوم بنك الجزائر و بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر وذلك بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة و تمويل الدين العمومي الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.³

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

تعتبر المؤشرات الاقتصادية نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة، و سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2004-2018.

أولا: مؤشرات التوازن الداخلي

1- النمو الاقتصادي:

يبرز الجدول الموالي تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2018:

¹ نفس المرجع، ص 50.

² محلوس زكية، دور التسويق المصرفي في مواجهة آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية دراسة مجموعة من البنوك العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 28.

³ المادة 01، قانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57، ص 04.

الجدول (03/02): تطور مؤشر النمو الإقتصادي (2004-2018) الوحدة (%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	5,2	5,1	2	3	2,4	2,4	3,3

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6	2,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

عرفت معدلات النمو الإقتصادي للجزائر إنخفاضات مستمرة طيلة الفترة 2004-2009، بحيث قدر إجمالي الناتج الداخلي سنة 2009 بـ 2.4%، في حين سجل ما نسبته 5.2% سنة 2004، و يعود هذا التراجع إلى التبعية القوية لقطاع المحروقات و ضعف تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الإنتاج الفلاحي و النمو الصناعي غير الكافي، بحيث بلغت نسبة نمو قطاع المحروقات سنة 2004 ما قيمته 3.3%، أما بالنسبة لمعدل النمو خارج قطاع المحروقات فقد شهد تحسنا طفيفا طيلة الفترة من 2004 إلى 2009 بمعدل نمو 6.2% و 9.6%.

في حين شهدت الفترة 2010-2013 تذبذب في معدل النمو الإقتصادي نتيجة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث سجل معدل النمو لسنة 2010 ما قيمته 3.3% لينخفض في سنة 2011 إلى 2.9% ثم ارتفع إلى 3.4% سنة 2012، ثم انخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى 2.8% و هذا بالموازاة مع التراجع المستمر لمعدل نمو قطاع المحروقات من -2.2% إلى -6% سنة 2010 و 2013 على التوالي.¹

أما بالنسبة للفترة 2014-2018، فيلاحظ تراجع في معدلات النمو الإقتصادي و ذلك نتيجة الأزمة النفطية أين تراجعت أسعار البترول بشكل كبير، وهذا ما يفسر النسب المسجلة لإجمالي الناتج الداخلي لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 و التي قدرت بـ: 3.8%، 3.7%، 3.3%، 1.6%، 2.3% على التوالي.

2- التضخم:

يبين الجدول التالي تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2018:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، ص 151.

الجدول (04/02): تطور مؤشر التضخم (2004-2018) الوحدة(%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	3,54	1,63	2,53	3,51	4,46	5,74	3,91

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,4	5,59	3,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

يلاحظ من خلال الجدول تراجع في معدل التضخم سنة 2005 حيث بلغ 1.63% مقارنة بسنة 2004 أين بلغ 3.54%، لكن ارتفع معدل التضخم سنة 2007 إلى 3.51% بفعل السياسة المالية التوسعية و انطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي إلى جانب إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة،¹ ليستمر في الإرتفاع سنتي 2008 و 2009 مسجلا 4.46% و 5.74% على الترتيب بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، و الملاحظ أن معدل التضخم انخفض سنة 2010 إلى 3.91% مقارنة بما كان عليه سنة 2009، ليعاود الإرتفاع سنتي 2011 و 2012 حيث سجل نسبي 4.52% و 8.89% ليصل بذلك إلى أعلى معدل خلال الفترة من 2004-2018، و يعود هذا الإرتفاع حسب كثير من الخبراء إلى الزيادات في الأجور و التي تضغط في نفس الوقت على حجم التكاليف في العملية الإنتاجية من جهة و على الطلب على السلع و الخدمات من جهة أخرى.²

و بعد سنتين متتاليتين من إنخفاض معدل التضخم لـ: 3.26% و 2.92% (2013-2014) سجلت سنة 2016 إرتفاع معدل التضخم قدر بـ: 6.40% ثم تراجع خلال سنتي 2017 و 2018 إلى 5.59% و 3.6%.

3- البطالة:

يمكن إعطاء نظرة عامة عن تطور معدل البطالة خلال الفترة 2004-2018 من خلال الجدول التالي:

¹ مرابط محمد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² موسى رحمان، حنان بقاط، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة روى الاقتصادية، العدد 10، 2016، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 126.

الجدول (05/02): تطور مؤشر البطالة (2004-2018) الوحدة(%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في إنخفاض معدل البطالة ليصل إلى ما يقارب 10% سنة 2011 بعد أن قدر سنة 2004 بنسبة 17.7%، إذ نتج ذلك الإنخفاض بسبب إرتفاع حجم العمالة بما يقارب 3.2 مليون منصب عمل، فقد سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة بما يقارب 668000 منصب عمل، و ذلك راجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط و التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبيرة له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق نموا في حجم العمالة قدر بـ: 770000 منصب عمل خلال الفترة 2005-2009¹، و بعد الإنخفاض المستمر سجلت معدلات البطالة تذبذب خلال الفترة 2012-2018 بين 11% في 2012، 10.5% في 2016، 11.1% في 2018.

ثانيا: مؤشرات التوازن الخارجي

1- ميزان المدفوعات:

يمثل الجدول الموالي الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2004-2018:

¹ كريم بوددخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 229.

الجدول(02-06): تطور مؤشر رصيد ميزان المدفوعات (2004-2018) مليار دولار أمريكي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الميزان التجاري	14,27	26,47	34,06	34,24	40,6	7,78	18,2
الرصيد الاجمالي	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,85	15,32

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	25,96	20,16	9,88	0,45	-18,08	-20,12	-14,41	-7,46
	20,14	12,05	0,13	-5,88	-27,53	-26,03	-21,76	-15,82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> ،

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019.

يلاحظ من هذه البيانات تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2004 إلى سنة 2008 و ذلك يعود إلى تحسن أسعار البترول الذي انجر عنه إرتفاع حصيد الصادرات البترولية من 31.55 مليار دولار سنة 2004 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.¹

في سنة 2009 و بالنظر إلى التقلصات في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى إنخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، بحيث إنخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.85 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار سنة 2008، بعد ذلك تحسنت وضعية ميزان المدفوعات خلال السنتين الموالتين برصيد 15.32 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على التوالي، لينخفض في سنة 2012 إلى 12.05 مليار دولار و 0.13 مليار دولار سنة 2013، إن إرتفاع الواردات من السلع من 37.4 مليار دولار سنة 2009 إلى 59.7 مليار دولار سنة 2014، أدى إلى تسجيل أول عجز منذ أوائل 2000 في الحساب الجاري و كذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات على الرغم من المستوى العالي لأسعار البترول الذي قارب 100 دولار للبرميل، حيث بلغ العجز في الرصيد الإجمالي -5.88 مليار دولار سنة 2014، نتج عن الإنخفاض الحاد في أسعار البترول و الصادرات من المحروقات في 2015 و 2016، إلى جانب المستوى الذي وصلت إليه الواردات من السلع على الرغم من إنخفاضها في

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، ميزان المدفوعات و الدين الخارجي، ص 85.

الفصل الثاني: تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية

2015 و 2016، عجز جد مرتفع في الميزان التجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات حيث سجل هذا الأخير عجز بـ 27.53 مليار دولار و 26.03 مليار دولار خلال سنتي 2015 و 2016.¹

و قد سمح إرتفاع أسعار البترول في سنة 2017 و كذا الصادرات من المحروقات بتقليص عجز ميزان المدفوعات خلال سنتي 2017 و 2018.

2- احتياطات الصرف:

يمثل الجدول الموالي تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2004-2018:

الجدول(07/02): تطور مؤشر احتياطات الصرف (2004-2018) مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطات	43,11	56,18	77,68	110,18	143,1	148,91	162,22

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
182,2	190,6	194,01	178,94	144,13	114,14	97,33	82,82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

إن التراكم القوي للاحتياطات الرسمية للصرف من 2004 إلى غاية 2013 مكنت السلطة النقدية من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار و حمايته من الصدمات و التقلبات الخارجية، فيما أدت العجزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 و العجز الأقل حدة المسجل في 2017 و 2018 إلى تراجع حاد للاحتياطات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب)، حيث انتقلت من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 82.82 مليار دولار سنة 2018، يفسر هذا المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطات قدرة مقاومة الإقتصاد الوطني اتجاه الإنخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014.²

3- الدين الخارجي:

يبين الجدول الموالي تطور حجم الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2004-2018:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية و سعر الصرف، ص40.

² نفس المرجع، ص 48.

الجدول(08/02): تطور مؤشر الدين الخارجي(2004-2018)

مليار دولار أمريكي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين الخارجي	21,82	17,19	5,61	5,6	5,92	5,68	5,68

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدين الخارجي	4,4	3,63	3,39	3,73	3,02	3,84	3,98	4,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019

بعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن، سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من سنوات 2000 بنقل مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها خصوصا من بداية سنة 2004، حيث سمح الاستمرار في التسديدات المسبقة خلال 2005 و تسارعها في 2006 بتحقيق إنخفاض قوي في الدين العمومي الخارجي من 21.82 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006¹، لتعرف بعدها قيمة الدين الخارجي استقرار ما بين سنة 2006 و 2010 بحوالي 5.6 مليار دولار، لينخفض قائم إجمالي الدين الخارجي في 2012 للسنة الثانية على التوالي إلى 3.63 مليار دولار مقابل 4.40 مليار دولار سنة 2011، لتتوالى بعدها إنخفاضات مستمرة إلى غاية 2017 بقيمة 3.98 مليار دولار، لترتفع بعدها إلى 4.04 مليار دولار سنة 2018.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، ميزان المدفوعات و الدين الخارجي، ص ص 90، 92.

المبحث الثاني: مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تطبيق عدة نظم من الصرف إرتبطت إرتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية و ذلك إنطلاقا من مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة وصولا إلى مرحلة التعويم المدار سنة 1994، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري وفق مجموعة من المراحل.

المطلب الأول: مرحلة ربط الدينار

كانت الجزائر منتمية إلى منطقة الفرنك رغم إستقلالها السياسي، إلى أن تم بموجب القانون 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 إنشاء الدينار الجزائري و أصبح عوض للفرنك الفرنسي، حيث عرفت الفترة 1964-1973 تعادل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي على أساس 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي، تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة بثبات أسعار الصرف (قاعدة صرف الدولار بالذهب) بحيث يتعين على كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي أن تصرح بتكافؤ عملتها بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، وعليه قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 مغ من الذهب و هي نفس قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي، لجأت فرنسا لتخفيض قيمة الفرنك في أوت 1969، و هذا بعد تعرضه لهجمات المضاربة سنة 1968، استدعت استخدام كل إحتياطات فرنسا من الصرف في الدفاع عنه، و أدى تراجع الفرنك الفرنسي إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري.¹

و أمام إنهيار نظام بريتون وودز و إقرار مبدأ تعويم العملات سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة*، و تم ذلك في 21 جانفي 1974، و هذا قصد الحفاظ على إستقرار و كذا إستقلالية الدينار عن أي عملة من العملات القوية، و استعمال الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار و باقي عملات السلة.²

المطلب الثاني: مرحلة تعديل الدينار الجزائري

نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 و باعتباره المورد الأساسي للجزائر دخل الإقتصاد في أزمة حادة نتيجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات وعليه عاش الإقتصاد الجزائري حالة

¹ جميلة الجوزي، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات بالجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر- محاولة التقييم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر3، ص 95.

* تتمثل هذه العملات في: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسباني.

² عبد الجليل هداجي، بن سعيد محمد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 07، 2015، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 68.

ركود مما توجب ذلك إدخال إصلاحات على الإقتصاد الوطني بشكل عام،¹ مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية الكلية على المستوى الداخلي و الخارجي و لتحقيق هذا الهدف تم بداية 1987 تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة و حجم الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية،² و هذا وفقا لـ:

أولاً: الانزلاق التدريجي 1987-1991

تبنّت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى غاية 1991، و التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال³. و بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة و زيادة ثقل خدمة الدين لجأت الجزائر إلى طريقة الانزلاق التدريجي بهدف تعديل الدينار و ذلك من خلال تخفيض قيمته بصفة تدريجية و منظمة للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة و عليه انتقل سعر الصرف من 1 دولار=4.936 دينار جزائري في نهاية 1987 إلى 1 دولار=8.032 دينار جزائري نهاية 1989، و مع بداية 1990 شهدت عملية الانزلاق تسريع و ذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات أين واصل سعر الصرف إنخفاضه من 1 دولار=12 دينار جزائري نهاية 1990 إلى غاية بداية 1991 أين أصبح 1 دولار=17.76 دينار جزائري.⁴

ثانياً: التخفيض الصريح 1991-1994

إبتداء من سنة 1991، و للظروف الإقتصادية الخاصة للجزائر أصبح من الضروري إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري بطريقة صريحة و مباشرة، ما انعكس سلبا على قيمة الدينار الذي شهد إنهيارات كبيرة لم يعرفها من قبل، و يرجع هذا إلى ضعف الإنتاج الوطني و تراجع الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى العجز المزمّن في ميزان المدفوعات.⁵

بموجب الإتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 قام مجلس النقد والقرض بإتخاذ قرار تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 22% و هذا لغرض تحقيق ما يلي:⁶

¹ سهام مانع، محمد حداد، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 212.

² ليندة بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 192.

³ عيود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ سهام مانع، مرجع سبق ذكره، ص 212.

⁵ ليلاز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم و النتائج بين 1964-2015، مجلة روى الاقتصادية، العدد 11، 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 125.

⁶ سهام مانع، مرجع سبق ذكره، ص 212، 213.

- 1- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- 2- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- 3- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- 4- رفع الدعم عن المنتجات المحلية و ترك سعارها تتحدد وفق قوى العرض و الطلب.

نتيجة القرار الذي اتخذه مجلس النقد و القرض أصبح 1 دولار = 22.5 دينار جزائري لكنه حافظ على السعر إلى غاية أبريل 1994 أين تم إبرام اتفاق آخر جديد مع صندوق النقد الدولي الذي نتج عنه تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17% ليصبح بذلك 1 دولار = 36 دينار جزائري.

المطلب الثالث: مرحلة التعويم المدار

تعتبر سنة 1994 نقطة تحول كبير في نظام سعر الصرف المطبق من قبل السلطات الجزائرية التي تم فيها إصدار قرار التخلي عن نظام الربط المتبنى منذ سنة 1974 و التوجه إلى نظام الصرف المعوم المدار الذي يقوم على قواعد العرض و الطلب و ذلك تماشيا مع مواصلة البنك المركزي لعملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ليشهد بعد ذلك حالة إرتفاع (1995-1998)، ثم إنخفاض في قيمته الفعلية من 1998-2001، و من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق قام البنك المركزي بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار في جانفي 2003،¹ و قد شهدت مرحلة التعويم المدار فترتين نوجزهما كما يلي:

أولاً: نظام جلسات التثبيت

هي جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر و تجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر مع العلم أنها كانت تعقد أسبوعيا في بداية انطلاقها، و قد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة و وفرت للسيارة فرصة لتعميق معارفهم وإدراك تأثير المعلومات السياسية و الاقتصادية و المالية على سلوك سعر الصرف، كما مكنت من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض و الطلب.²

ثانياً: سوق الصرف البيئية

نظرا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق مابين البنوك و الإعلان عن تبني نظام التعويم المدار الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض و الطلب، الذي تمارسه يوميا

¹ نفس المرجع، ص 213.

² بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 356.

جميع البنوك التجارية و المؤسسات المالية مع إلزامية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته، و هكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيدية التي كانت قبل نظام جلسات التثبيت التي ساهمت بدورها في رسم الخطوط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به لتبني شكل من أشكال التعويم (التعويم المدار)، حيث استطاع هذا الأخير أن يقلص الفارق الذي كان موجودا بين السعر الرسمي و سعر السوق الموازي، و في نفس الوقت السوق الرسمي هو الآخر استرجع عافيته و توسع بسبب الإصلاحات و التحفيز التي مست خاصة نظام المدفوعات و التجارة الخارجية بالإضافة إلى دخول العديد من البنوك و المؤسسات المالية الخاصة.¹

المبحث الثالث: واقع سعر صرف الدينار الجزائري 2004-2018

ترتبط دراسة العملة إرتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تشهد تقلبات إما إنخفاضا أو إرتفاعا، قد تكون ناتجة عن سياسة محددة كتخفيض قيمة العملة مثلا أو بسبب ظروف إقتصادية عالمية كالأزمات العالمية، و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى وضعية سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004-2018 مع بيان آثار تقلباته على الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004-2018

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و إتفاق التمويل الموسع لصندوق النقد الدولي، حيث خفضت قيمة الدينار بنسبة 40.17% و كان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، و ما بين 25% و 30% خلال سنتي 1991 و 1993، و في عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين بمجموع 70% و ذلك ما بين شهر أفريل و سبتمبر 1994، و خلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية.²

و في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، إذ جاء هذا الإجراء أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين

¹ محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 37.

² شعيب بونوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 05، 2011، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 124.

الفصل الثاني: تغيرات سعر الصرف في الجزائر و آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية

القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية،¹ ويمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري و هي خلاصة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات التسعينات كما يلي:²

- تقييم الدينار بأكبر من قيمته الحقيقية؛
 - الإحتياطات الدولية، حيث شهدت فترة التسعينات وجود قيم سالبة لمؤشر إحتياطات العملات مما يشكل صعوبة لدى الجزائر لتدعيم الدينار الجزائري؛
 - عجز ميزان المدفوعات، يعد ميزان المدفوعات سببا آخر وراء موضوع تخفيض قيمة الدينار و يظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة إلى زيادة مداخيل صادراتها(خاصة بعد أزمة النفط 1986) و إلى رؤوس أموال أجنبية؛
 - إرتفاع الديون الخارجية، أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي يمكن توجيهها كإحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري حيث لوحظ إرتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية؛
 - تدهور أسعار البترول خصوصا بعد 1986 و الذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار، و قد صاحبه أيضا تدهور في أسعار البترول.
- و يمكن توضيح أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار من خلال الجدول التالي:

الجدول(09/02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو (2004-2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مقابل الدولار	72,61	73,35	72,64	69,13	64,56	72,4	74,4
مقابل الأورو	89,64	91,3	93,9	94,99	99,47	101,29	99,19

¹ نفس المرجع، ص 124.

² سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 135.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
116,61	110,96	109,46	100,46	80,56	79,38	77,55	72,85
137,68	125,32	121,17	111,14	106,90	105,43	102,16	102,21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 23، سبتمبر 2013 .

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25، مارس 2014، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019.

يمكننا تقسيم تطور سعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو و الدولار خلال الفترة 2004-2018 على

مرحلتين:

أولاً: المرحلة 2004-2013

1- الفترة من 2004-2008:

شهدت هذه المرحلة تذبذب في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث شهد عام 2004 تحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار قد بلغ 1 دولار = 72.61 دينار جزائري ليتراجع سنة 2005 إلى 73.35 دج/دولار ثم تحسن مرة أخرى سنة 2006 إلى 72.64 دج/دولار، و انخفض مرة أخرى سنة 2007 و 2008 إلى 69.16 دج/دولار و 64.56 دج/دولار على التوالي.

فيما واصلت قيمة الدينار إنخفاضها مقابل الأورو من 89.64 دج/أورو سنة 2004 إلى 99.47 دج/أورو سنة 2008.

2- الفترة 2009-2013:

عرفت سنة 2009 و نتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية 2008 أكبر تراجع في قيمة الدينار مقابل الدولار و الأورو، حيث ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري إلى 72.40 دج/دولار و 101.29 دج/أورو، ليواصل بعدها الإرتفاع و يحقق ما قيمته 79.38 دج/دولار و 105.43 دج/أورو سنة 2013.

ثانياً: المرحلة 2014-2018

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار حاد و مفاجئ لأسعار البترول حيث انخفض سعر برميل النفط من 100.23 دولار في جوان 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015 أي إنخفاض قدره

47.1%¹، ثم 45.01 دولار للبرميل سنة 2016، هذه التغيرات المفاجئة التي عرفها سوق النفط العالمي أثرت على التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري²، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري إلى 80.56 دج/دولار و 106.90 دج/أورو و هذا راجع إلى النمو المفرط للواردات حيث بلغت فاتورة الاستيراد 58.36 مليار دولار سنة 2014 و الذي يعتبر عائق أمام إستقرار قيمة الدينار الجزائري و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات³، و سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار و الأورو (100.46 دج/دولار و 111.14 دج/أورو سنة 2015)، و في سياق هذه التقلبات واصل بنك الجزائر بصفته المشتري و البائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله النشط في سوق الصرف مابين البنوك الجزائرية بهدف الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري، حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالإنخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و 6.7% مقابل الأورو خلال سنة 2015، و أكبر إنخفاض في قيمة الدينار كان بتاريخ 17 أوت 2015 حيث تم تخفيض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار و الأورو عند 107 دج/أورو و 105 دج/دولار، و كان مبرر السلطة النقدية من وراء هذا التخفيض كبح النمو الكبير في الواردات التي تضاعفت بأكثر من 5 مرات ما بين 2000 و 2013⁴، و عموما فمنذ نهاية 2014 تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو من 80.56 دج/دولار سنة 2014 إلى 116.61 دج/دولار في 2018، و 106.90 دج/أورو سنة 2014 إلى 137.68 دج/أورو في 2018.

المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية

لقد ترتب عن انزلاق قيمة الدينار العديد من الآثار السلبية التي أثرت على الإقتصاد الوطني.

أولا: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الواردات

يمثل الشكل الموالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و تطور الواردات خلال الفترة

2018-2004:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية و سعر الصرف، ص 59.

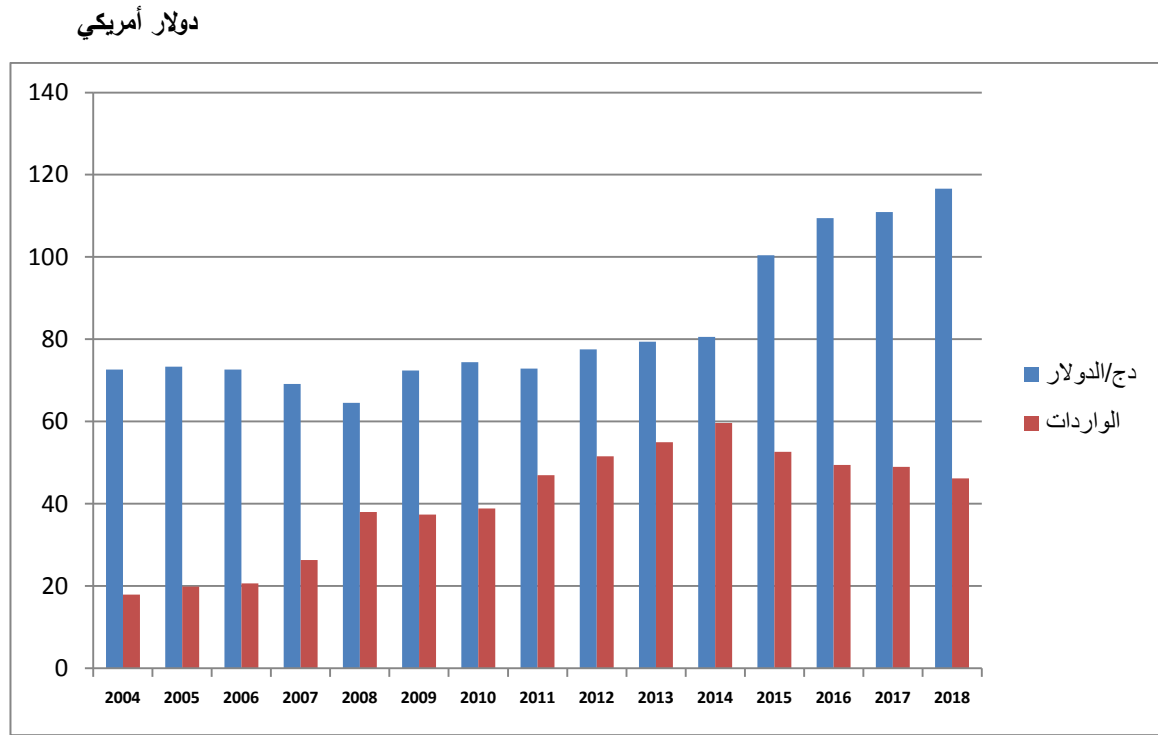
² التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية و سعر الصرف، ص 40.

³ زهرة سيد اعمر، إنعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نفود و مالية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 150.

⁴ نفس المرجع، ص 146.

الشكل (02/02): تغير سعر صرف الدينار الجزائري و تغير الواردات خلال الفترة 2004-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45، مارس 2019.

من خلال الشكل (02/02) نلاحظ أنه على الرغم من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلا أن حصيلة الواردات في تزايد مستمر باستثناء سنتي 2009 و 2015، حيث شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2004-2008 بنسب متفاوتة لتشهد سنة 2009 تراجع بنسبة 2% على اثر تخفيض بنك الجزائر لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% لحماية الإقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية، لتعاود الإرتفاع مجددا طيلة الفترة 2009-2014 مسجلة أعلى قيمة لها منذ سنة 2000 بقيمة 59.67 مليار دولار أمريكي.¹

على إثر إنهيار أسعار النفط سنة 2014 فإن تخفيض السلطات النقدية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% أدى إلى تراجع حصيلة الواردات بنسبة 12% لتواصل الإنخفاض إلى غاية 2018 و على الرغم من استمرار بنك الجزائر في إتباع سياسة التخفيض إلا أن هذا التراجع في الحصيلة يرجع إلى سياسة النقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد و فرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع

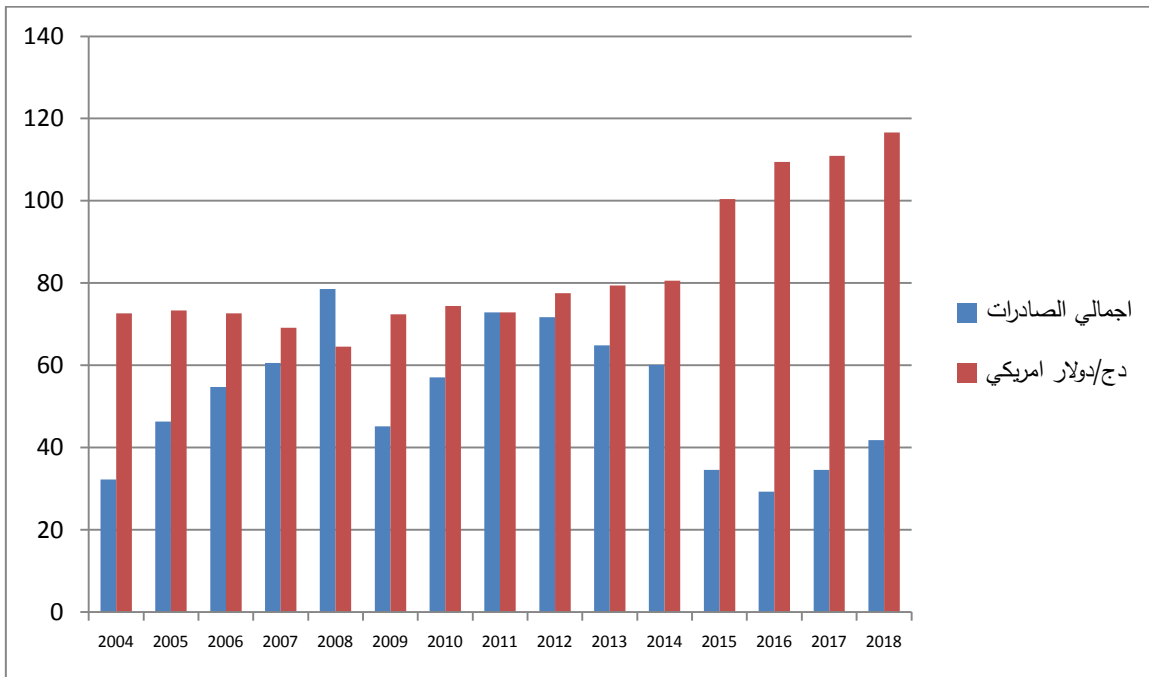
¹ سارة بوسيس، أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 149.

كالإسمنت و الحديد أواخر 2017، و يرجع سبب الأثر المحدود لسعر الصرف على الواردات إلى كون هذه الأخيرة تعرف زيادة في الطلب عليها خاصة السلع التجهيزية التي لا تتوفر عليها الجزائر إضافة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة زيادة عدد السكان إضافة إلى إرتفاع أجور العمال و الموظفين ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المعمرة كالسيارات.¹

ثانيا: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الصادرات

قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها يؤدي إلى زيادة الطلب على صادراتها، و بالتالي تزداد أسعار و كميات صادرات هذه الدولة إلى العالم الخارجي، بحيث يجب الحفاظ على الأسعار الداخلية للصادرات و أن لا تفوق نسبة الزيادة فيها نسبة التخفيض حتى تتمكن الدولة من تحسين المركز التنافسي لصادراتها، و الشكل الموالي يوضح تطور إجمالي الصادرات و سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2004-2018:

الشكل (03/02): تطور إجمالي الصادرات و سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2004-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

و النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، مارس 2019

¹ نفس المرجع، ص ص 149-150.

يتضح من خلال الشكل (03/02) زيادة في حصيللة الصادرات خلال الفترة 2004-2008 و هذا عائد إلى إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و قيام السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار سنة 2005 ، ثم تراجعت سنة 2009 بالرغم من التخفيض الذي قامت به السلطات النقدية سنة 2009 و هذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية و إنخفاض أسعار البترول.

خلال الفترة 2010-2014 سجل تحسن في حصيللة الصادرات، لتعاود الإنخفاض بعدها رغم إرتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار طوال الفترة 2009-2018. هذا التذبذب في حصيللة الصادرات رغم التخفيضات التي قامت بها السلطات النقدية راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و عدم تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية و الذي أدى إلى إلغاء أثر سياسة تخفيض الدينار الجزائري.¹

ثالثا: أثر إنخفاض قيمة الدينار على الميزانية العامة

يمثل الجدول الموالي تطور رصيد الميزانية العامة و إجمالي نفقات الميزانية في ظل تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004-2018

الجدول (10/02): تطور رصيد الميزانية و سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة 2004-

2018

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دج/الأورو	89,64	91,3	93,9	94,99	99,47	101,29
دج/الدولار	72,61	73,35	72,64	69,13	64,56	72,4
إجمالي نفقات الميزانية	1891,8	2052	2453	3108,5	4175,7	4264,3
رصيد الميزانية	337,9	1030,6	1186,8	579,3	935,3	-570,3

¹ ميلود وعيل، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 200-2015، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 18.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
137,68	125,32	121,17	111,14	106,90	105,43	102,16	102,21	99,19
116,61	110,96	109,46	100,46	80,56	79,38	77,55	72,85	74,4
8627,7	7389,3	7297,5	7656,3	6995,7	6024,1	7169,9	5853,6	4466,9
-1913,5	-1206,5	-2187,4	-2553,2	-1257,3	-66,6	-758,6	-63,5	-74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

قانون المالية لسنة 2018، متوفر على الموقع <http://www.andi.dz>

من خلال الجدول (08/02) نلاحظ أن رصيد الميزانية كان موجب طوال الفترة 2004-2008، حيث تجاوز 1000 مليار دينار سنتي 2005 و 2006، و سبب الرصيد الموجب هو القطاع النفطي، فرغم إرتفاع سعر صرف الدينار أمام الأورو إلا أنه لم يؤثر على رصيد الميزانية، بداية الإنخفاض في رصيد الميزانية كان سنة 2007 رغم إرتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، و سببه التوسع في منح الائتمان خاصة قروض دعم الشباب عن طريق مؤسسات الدعم و كذا مسح ديون الفلاحين، و منذ سنة 2009 أصبح رصيد الميزانية سالبا بسبب النفقات من أجل دعم الإقتصاد و دعم برامج التنمية، أما سنة 2015 فقد حقق رصيد الميزانية أكبر عجز منذ الإستقلال و الذي قدر بـ: 2553.2 مليار دينار، بسبب التوسع المفرط في النفقات و التي سجلت تزايد مستمر طيلة الفترة 2004-2018 و إنخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار سنتي 2014 و 2015 بالإضافة إلى الإنخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام الأورو و الدولار، ما انعكس سلبا على الإقتصاد ككل، ثم بدأ هذا العجز بالإنخفاض بشكل تدريجي خلال سنتي 2016 و 2017 قدر بـ: 2187.4 و 1206.5 مليار دينار على التوالي، ثم ارتفع هذا العجز مرة أخرى سنة 2018 إلى حوالي 1913.5 مليار دينار.¹

إن السلطات النقدية في الجزائر كثيرا ما تلجأ لتغطية العجز في الميزانية العامة إلى عدة آليات، أهمها الإصدار النقدي دون تغطية للكتلة النقدية هذا بالإضافة إلى التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، من أجل تمويل الميزانية العامة خاصة عند إنخفاض أسعار النفط، إذ أن اللجوء إلى هذه الآليات بصفة دورية و بشكل غير متحكم فيه أدى إلى آثار سلبية على الإقتصاد الوطني ألغت الآثار الايجابية لتخفيض قيمة الدينار على الدورة الإقتصادية.²

¹ دلال بن سمينة، عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 34.

² ميلود وعيل، محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لسياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحول تدريجي في هذه السياسة و التي كانت ترافق دائما التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، فقد كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت من خلال ربط الدينار بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم ربط الدينار بسلة من العملات الصعبة سنة 1974، غير أنه و أمام الظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب إنهيار أسعار البترول و ضرورة التوجه نحو إقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف في الجزائر و التي عرفت هي الأخرى توجه آخر تدريجي نحو تحرير الدينار الجزائري و ذلك ابتداء من إحداث انزلاقات تدريجية ثم تخفيضات مست قيمة العملة الوطنية بداية من 1987 إلى غاية 1991 لتتوالى بعدها تخفيضات أخرى من بنك الجزائر، و التي أثرت سلبا على المتغيرات الإقتصادية و لم تحقق الأهداف المرجوة منها و بقي الإقتصاد الوطني رهينة للنفط، هذه الآثار السلبية راجعة إلى عدم تنوع الإقتصاد الجزائري و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و غيرها من المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، و هذا ما يستوجب ضرورة اللجوء إلى حلول من أجل تصحيح هذه الإختلالات في سعر صرف الدينار الجزائري.

الفصل الثالث:

آليات تصحيح التراجع في قيمة الدينار الجزائري

المبحث الأول: أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري؛

المبحث الثاني: الآليات الظرفية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري؛

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري

تمهيد:

شهدت أسعار صرف الدينار الجزائري إنخفاضا حادا خلال السنوات السابقة، مما استدعى ضرورة البحث الجاد في خلفيات هذا التراجع، خاصة في ظل حدة الآثار و تفاقمها على مستوى الإقتصاد الوطني الذي يعيش أوضاع حرجة تتميز بضعف النمو الإقتصادي بشكل عام و اختلال التوازنات الداخلية و الخارجية، و بالتالي توجب اللجوء إلى مجموعة من السياسات الإصلاحية، بهدف إعطاء العملة الوطنية قوة إقتصادية و إعادة ثقة الجمهور بها من جهة، و إعطاء طابع التنويع الإقتصادي من جهة أخرى.

و للإلمام بالموضوع أكثر تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري؛

المبحث الثاني: الآليات الظرفية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري؛

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري

تواجه الجزائر تحديات عديدة على مستوى الوضع الإقتصادي، من بينها تواصل وتيرة انهيار أسعار الدينار الجزائري خلال السنوات الماضية و وصولها إلى مستويات غير مسبوقة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها أسباب مباشرة تعود إلى التخفيضات التي قام بها بنك الجزائر، و أسباب أخرى غير مباشرة.

المطلب الأول: الأسباب المباشرة لتراجع قيمة الدينار الجزائري

تتمثل الأسباب المباشرة لتراجع قيمة الدينار الجزائري في جملة التخفيضات التي قامت بها السلطات النقدية بسبب إرتفاع الديون الخارجية، المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، عجز ميزان المدفوعات الجزائري، إنخفاض مستوى الاحتياطات الدولية، العجز المالي و التوسع التضخمي.¹

يمكن تلخيص أهم التخفيضات التي قامت بها السلطات النقدية في:

أولاً: تخفيض سنة 1991

نظرا لتدهور الحالة الإقتصادية للجزائر بعد الصدمة النفطية، قامت السلطات الجزائرية في سبتمبر 1991 و بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأول بتخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 22%، حيث إنتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 18.5 دينار للدولار الواحد إلى 22.5 دينار جزائري من نفس السنة.²

ثانياً: تخفيض سنة 1994

هو التخفيض الرسمي الثاني الذي أقره مجلس النقد و القرض و قد أرغمت السلطات العامة على انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار حيث بلغ التخفيض نسبة 7.3% في مارس 1994 و نسبة 40.17% في أبريل 1994.³

¹ خديجة بلببوس، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الإقتصادي الجزائري دراسة قياسية 1990-2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة و إدارة أعمال دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017، ص 143.

² محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، العدد 04، 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص 246.

ثالثا: تخفيض سنة 2003

في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسب تتراوح ما بين 2% و 5%، و هذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية.¹

رابعا: التخفيض خلال الفترة 2009 - 2013

إتخذت السلطات الوطنية قرار تخفيض قيمة العملة بنسبة 10% سنة 2009 و بنفس النسبة سنة 2013، و يهدف هذا التخفيض إلى تصحيح بعض الإختلال على المستوى الكلي، و رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني من خلال ترقية السلع التصديرية.²

خامسا: تخفيض سنة 2016

في النصف الأول من عام 2016، سمحت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20% بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالإقتصاد الجزائري منذ سنة 2014 نتيجة إنخفاض أسعار البترول.³

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة لتراجع قيمة الدينار الجزائري

تتمثل الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في إنخفاض قيمة الدينار الجزائري في مختلف العوامل الإقتصادية التي من شأنها التأثير على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

أولا: ضعف الجهاز الإنتاجي

إن ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر و عدم مرونته و الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات يعد من الأسباب الرئيسية لتراجع قيمة الدينار، بحيث أن ضعف أداء الجهاز الإنتاجي أدى إلى إنخفاض الطلب على الدينار الجزائري مقارنة بالمعروض منه.⁴

¹ شعيب بونوة، رحيمة خياط، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² حليلة بومعزة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الفترة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 18، 2017، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 96.

³ يونس بورنان، الجزائر تخفض قيمة الدينار 20% لمواجهة الازمة الاقتصادية، متوفر على الموقع:

<https://al-ain.com/article/algeria-dinar-economy-crisis>

بتاريخ: 2020/07/10، على الساعة: 13:10

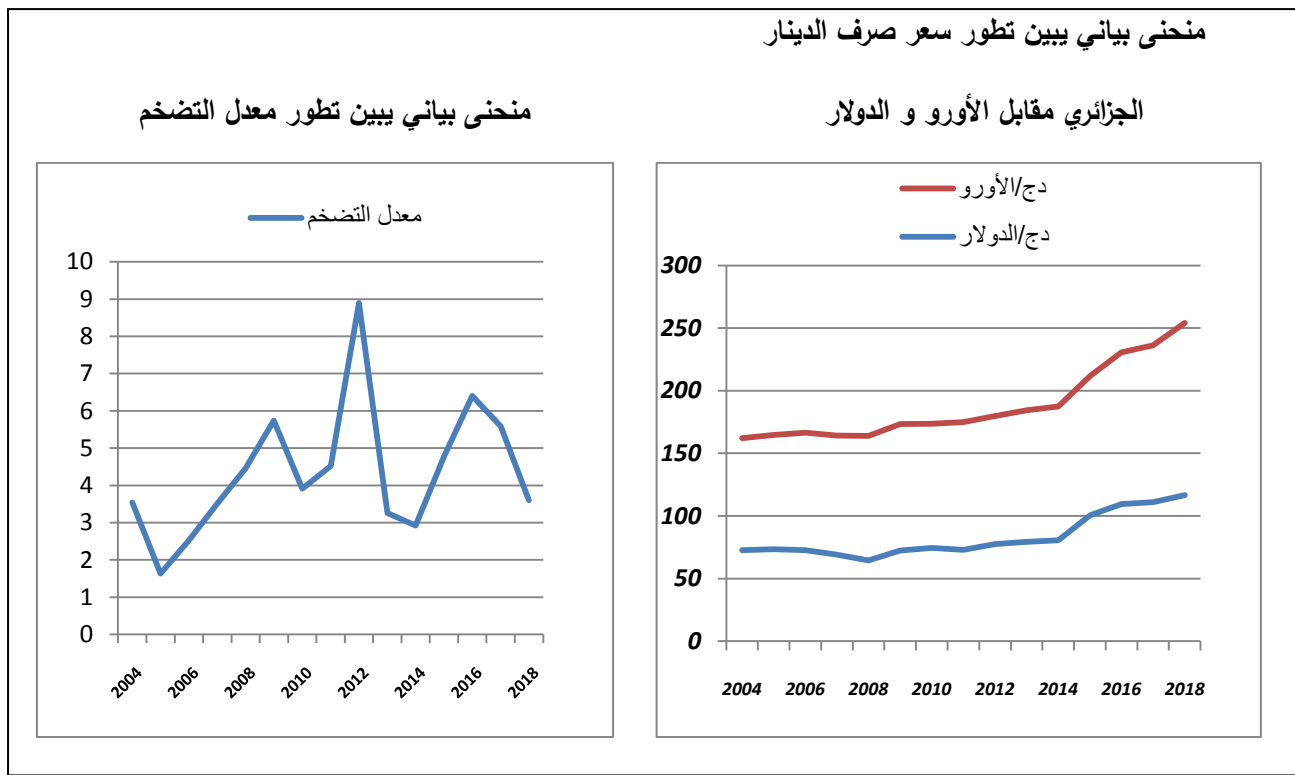
⁴ صلاح الدين كروش، تأثير التضخم و معدلات الفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير، المجلد 05، العدد 01، 2016، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، ص ص 266، 267.

ثانيا: إرتفاع معدل التضخم

يترتب عن إرتفاع معدلات التضخم ضعف ثقة الأفراد في العملة و إضعاف الحافز على الإدخار، و فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر، و بالتالي التدهور التدريجي لقوتها الشرائية.¹

يوضح الشكل الموالي تطور معدل التضخم و تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الاورو خلال السنوات الماضية:

الشكل(01/03): تطور معدل التضخم و تطور سعر صرف الدينار مقابل الاورو و الدولار خلال الفترة 2018-2004



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، مارس 2019

ساهم إرتفاع معدل التضخم في الجزائر في تراجع القيمة الشرائية للدينار الجزائري، بحيث شهدت الفترة 2013-2004 تذبذب في معدلات التضخم و معدل سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار، بعد ذلك استمر التراجع في قيمة الدينار الجزائري طوال الفترة 2018-2014 و قابله إرتفاع في معدل التضخم، حيث

¹ نفس المرجع، ص 255.

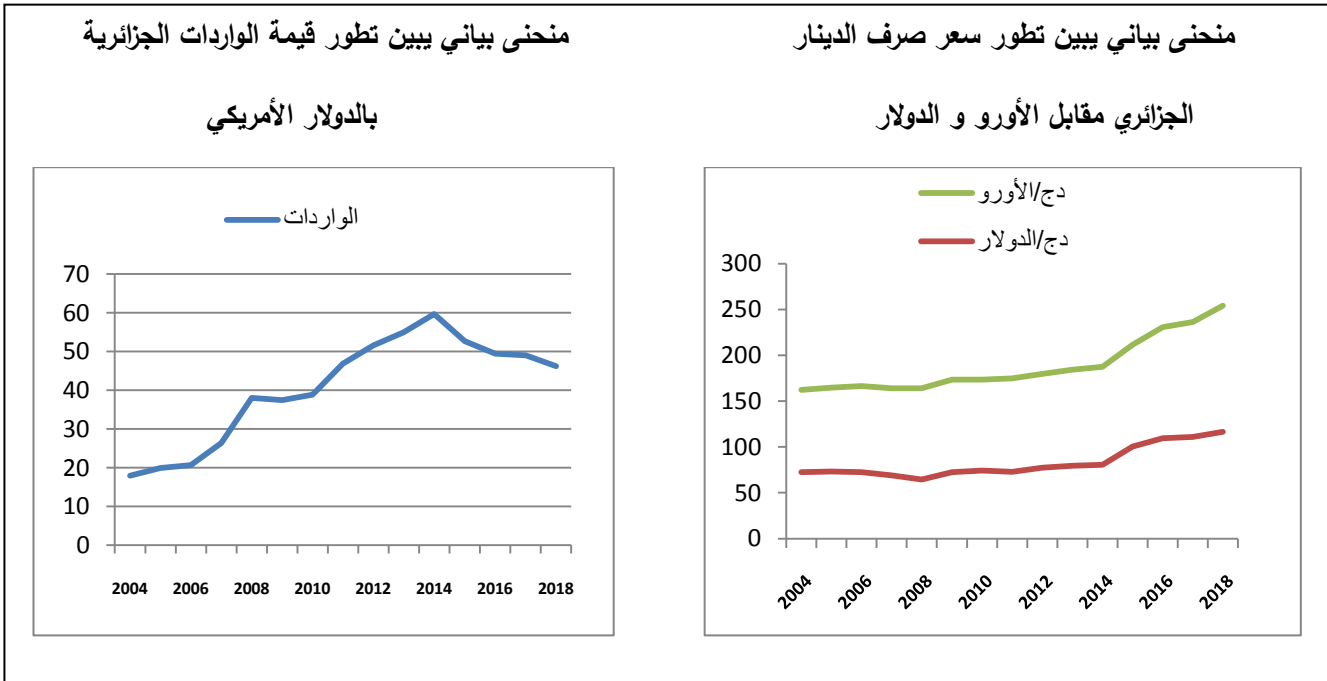
ارتفع معدل التضخم من 2.92 سنة 2014 إلى 5.59 سنة 2017 و ارتفع سعر صرف الدينار من 80.56 دينار مقابل الدولار و 106.9 دينار مقابل الأورو سنة 2014 إلى 116.61 دينار مقابل الدولار و 137.68 دينار مقابل الأورو سنة 2018.

ثالثا: زيادة الواردات

إن الإرتفاع المستمر لحجم الواردات و إعتقاد الجزائر عليها لتلبية مختلف حاجياتها من السلع و المواد كون الجهاز الإنتاجي عاجز عن إنتاج سلع بديلة لها، يؤدي إلى إرتفاع الطلب على العملة الأجنبية و إنخفاض الطلب على الدينار الجزائري و بالتالي استنزاف العملة الصعبة و إنخفاض قيمة الدينار الجزائري.¹

يوضح الشكل الموالي تطور الواردات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة 2004-2018

الشكل (02/03): تطور الواردات و سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة 2004-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، مارس 2019

¹ جمال بوزكري، تراري مجاوي الحسين، دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف و حجم الواردات في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1980-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 2019، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 373.

من خلال الشكل (02/03) يلاحظ أن الإرتفاع المستمر في حجم الواردات خلال الفترة 2004-2014 رافقه إرتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو، حيث إرتفع حجم الواردات من 17.95 مليار دولار سنة 2004 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014، و ارتفع سعر الصرف من 72.61 دينار جزائري مقابل الدولار و 89.64 دينار مقابل الأورو سنة 2004 إلى 80.56 دينار مقابل الدولار و 106.9 دينار مقابل الأورو سنة 2014.

بعد أزمة 2014 و رغم إنخفاض حجم الواردات من 59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 46.19 مليار دولار سنة 2018 إلا أن سعر صرف الدينار الجزائري واصل الإرتفاع إذ بلغ 116.61 دينار مقابل الدولار و 137.68 دينار مقابل الأورو سنة 2018 و هذا ما يؤكد أن زيادة الواردات ليس السبب الوحيد لتراجع قيمة الدينار الجزائري بل توجد أسباب أخرى.

رابعا: إرتفاع العرض النقدي

تلعب الكتلة النقدية دورا كبيرا في تحديد مستوى الأسعار و مستوى الإنتاج و ميزان المدفوعات، و لقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر إرتقاعا كبيرا مما أثر سلبا على سعر صرف الدينار الجزائري.¹

فالإفراط النقدي و تزايد كمية النقود في الإقتصاد الجزائري يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار الوطنية مما يجعلها أقل قدرة على تحقيق المنفعة الداخلية و بالتالي زيادة الواردات و إنخفاض الصادرات ليقابل ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية و إنخفاضه على الدينار الجزائري.

يوضح الجدول التالي تطور العرض النقدي و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة 2004-2018:

الجدول (01/03): تطور الكتلة النقدية و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2004-2018

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7173,1	8280,7
دج/الدولار	72,61	73,35	72,64	69,13	64,56	72,4	74,4
دج/الأورو	89,64	91,3	93,9	94,99	99,47	101,29	99,19

¹ عبد السلام قاصدي، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 149.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
16636,7	14974,6	13816,3	13704,5	13686,7	11941,5	11013,3	9929,2
116,61	110,96	109,46	100,46	80,56	79,38	77,55	72,85
137,68	125,32	121,17	111,14	106,90	105,43	102,16	102,21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، مارس 2019

عرفت الكتلة النقدية إرتفاعا مستمرا خاصة ما بين سنتي 2004 و 2008، و الذي كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية لاسيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ نهاية 2005 الكتلة النقدية M2، بالإضافة إلى تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، لكن عرف نمو الكتلة النقدية إنخفاضا محسوسا سنة 2009 بلغت حوالي 7173.1 مليار دينار بمعدل نمو 3.1%، و يمكن تفسير ذلك بالإنخفاض في أسعار المحروقات الدولية نتيجة الأزمة المالية العالمية و بالتالي تقلص الموجودات الأجنبية.¹

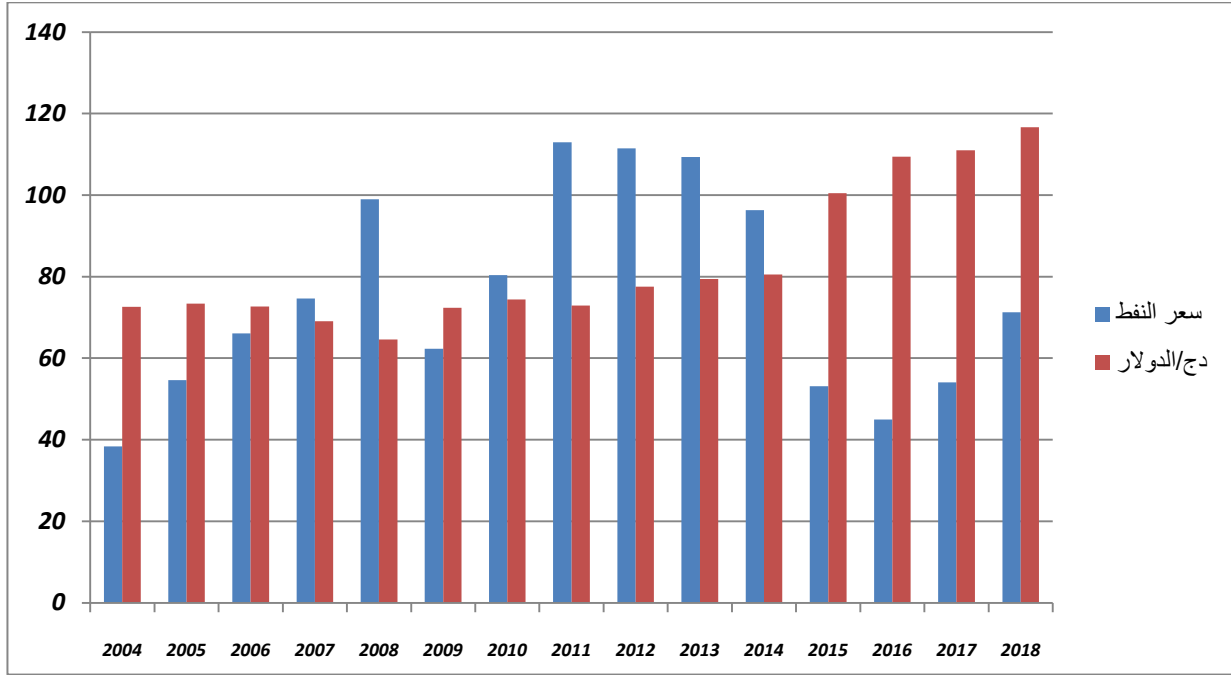
استمر حجم الكتلة النقدية في الإرتفاع طوال الفترة 2009-2018، حيث بلغت سنة 2018 مبلغ 16636.7 مليار دينار، و استمر إرتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، إذ بلغ 116.61 دج/ دولار و 137.68 دج/ أورو خلال سنة 2018.

خامسا: تدهور أسعار البترول

إن الاعتماد الشبه كلي للجزائر على قطاع المحروقات في توفير العملة الصعبة يؤثر بشكل سلبي على مختلف متغيرات الإقتصاد الكلي، بحيث أن أي تدهور أسعار البترول يؤثر بشكل عكسي على قيمة الدينار الجزائري، و يوضح الشكل التالي تطور متوسط أسعار النفط و سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2004-2018:

¹ جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 17، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 114.

الشكل(03/03): تطور متوسط أسعار النفط و سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2004- 2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، مارس 2019. فريحة مراد، محمد قويدري، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، ص 113.

يلاحظ من خلال الشكل استقرار في سعر صرف الدينار خلال الفترة 2004- 2007، لكن مع إرتفاع أسعار النفط سنة 2008 انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصبح 64.56 دينار جزائري مقابل الدولار بعدما كان 72.61 دينار مقابل الدولار سنة 2004، و هذا راجع إلى تحقيق الجزائر احتياطي صرف مرتفع قدره 143.1 مليار دولار، و كذلك التبعات الحادة للأزمة العالمية على الدولار،¹ أما سنة 2009 شهدت انهيار أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 61 دولار مما أثر على سعر الصرف الذي ارتفع مسجلا 72.4 دينار مقابل الدولار، عرف سعر صرف الدينار حالة استقرار نسبي خلال الفترة 2009- 2014، ليواصل الإرتفاع بعدها بسبب إنهيار أسعار البترول الناتج عن أزمة 2014.

¹ سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد 02، 2016، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، ص 627.

المبحث الثاني: الآليات الظرفية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري

إن الهدف الأول للحكومة الجزائرية هو إتباع سياسة إقتصادية تحقق الاستقرار و تعمل على الحد من التقلبات الدورية، و ذلك عن طريق استخدام السياستين المالية و النقدية، فموضوع تأثير هاذين الأخيرين في النشاط الإقتصادي من المواضيع المثيرة للجدل و التي تزداد أهميته يوما بعد آخر، فالسياستين بأدواتهما المختلفة ملزمتان بتحقيق التوازنات الإقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم و حماية العملة الوطنية من التدهور و تحقيق التوسع الإقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة، و ذلك عن طريق مجموعة من الأدوات.

أولاً: ضبط العرض النقدي

تمثل أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة وسائل البنوك المركزية للتحكم في حجم الكتلة النقدية، غير أن الاتجاه متزايد نحو تبني استخدام الأدوات غير المباشرة من طرف البنوك المركزية التي تعد من وسائل التحكم في اتجاه تغير عرض النقود حسب الضرورة من أجل أن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية، و ذلك كون الأدوات المباشرة تعمل على تحديد معدلات الفائدة أو تحديد كميات القرض عن طريق القواعد التنظيمية، في حين أن الأدوات غير المباشرة تعمل من خلال السوق عن طريق التأثير في عرض و طلب النقود المصرفية.¹ و هذا ما حاولت السلطات النقدية في الجزائر التحكم فيه، فقد عرف الإقتصاد منذ بداية الألفية الثالثة ظهور فائض هيكلي في السيولة المصرفية بسبب ضخامة الإيرادات النفطية التي أدت إلى تغيرات في الجانب الإقتصادي و الهيكل المالي.²

و قد وضع قانون النقد و القرض 90-10 مجموعة من الأدوات المباشرة و غير المباشرة لتحقيق أهداف السياسة النقدية و التي تتمثل في الأدوات التقليدية، أما القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 و المتعلق بالنقد و القرض حددت فيه الأدوات الحديثة المعتمدة في الجزائر.³

¹ عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 04، 2017، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 06.

² فتية بن علي، صالح تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 49، 50.

³ سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة 2008-2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 169.

1- الأدوات التقليدية:

تنقسم الأدوات التقليدية إلى أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة، كما يلي:

1-1- الأدوات المباشرة:

تتمثل الأدوات المباشرة في معدل إعادة الخصم، الإحتياطي الإجباري و سياسة السوق المفتوحة:

1-1-1- معدل إعادة الخصم:¹

لقد نص قانون النقد و القرض بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن خصمها كما يلي:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع و الخدمات؛
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها 06 أشهر و يمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى 03 سنوات؛
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 03 أشهر.

و لقد بقي معدل إعادة الخصم في الجزائر ثابتا عند مستوى 4% منذ سنة 2004 و حتى منتصف 2016، و قام بنك الجزائر بخفضه سنة 2016 إلى 3.5% ثم أتبعه برفع بسيط إلى 3.75% سنتي 2017 و 2018.²

1-1-2- الإحتياطي الإجباري:

يلتزم كل بنك تجاري بالإحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية و ودائعه بشكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، و قد حقق قانون النقد و القرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الإحتياطي الإلزامي 28%، و في سنة 1994 أصدرت التعلية رقم 16-94 التي تلزم المصارف و المؤسسات المالية بالإحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي و تم تحديد معدل الإحتياطي الإلزامي في هذه التعلية ب 2.5%.³

و الجدول الموالي يبين تطور نسبة الإحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة 2004-2018:

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² مازن صباح أحمد و آخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمات أسعار النفط 2014 العراق و الجزائر حالتان دراسيتان، مجلة الدراسات النقدية و المالية، المؤتمر السنوي الرابع، عدد خاص، 2018، البنك المركزي العراقي، العراق، ص 06.

³ فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الجدول (02/03): تطور معدل الإحتياطي الإجباري خلال الفترة 2004-2018 في الجزائر

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	6,25	6,25	6,25	6,25	8	8	8

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل %	9	9	11	12	12	12	12	12

المصدر: فتيحة بن عليّة، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1-1-3- سياسة السوق المفتوحة:

و هي عمليات البيع و الشراء المباشرة التي يقوم بها البنك المركزي للأسهم و الأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالي و للسندات و الأوراق التجارية و الأذونات الحكومية في السوق النقدية.¹

و قد نص قانون النقد و القرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 06 أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الأدوات العادة للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض أزال شرط السقف ب 20% و جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف و أهداف السياسة النقدية.²

و على الرغم من الفعالية الكبيرة لهذه الأدوات في ضبط السيولة لم يتمكن بنك الجزائر من استعمالها في السوق النقدية إلا بصورة محددة.³

1-1-2- الأدوات غير المباشرة:

تتمثل الأدوات غير المباشرة في استرجاع السيولة بالمناقصة و تسهيلات الودائع المأجورة:

1-2-1- إسترجاع السيولة بالمناقصة:

تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية بدء من سنة 2002 بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة المصرفية، و تعد آلية استرجاع السيولة بمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي

¹ سوسن بركاني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² فتيحة بن عليّة، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ مازن صباح أحمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 06.

إستخدامها بنك الجزائر سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية التي عانت عجزا في السيولة غير أن حالة الوفرة المالية التي أصبحت الميزة الأساسية للبنوك التجارية بعد سنة 2001 دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته.¹

1-2-2- تسهيلات الودائع المأجورة:

و هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، و تستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو 3 أشهر على مستوى البنك المركزي من عائد يحدده هذا الأخير.²

2- الأدوات الحديثة:

نتيجة للظروف السيئة و المتمثلة في التراجع الحاد لأسعار البترول و ما نتج عنه من تراجع كافة المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، استدعى الأمر إجراء تعديل جديد لقانون النقد و القرض سنة 2017، من أجل إدراج أداة التسيير الكمي لإجراء التوازنات الكلية للإقتصاد الجزائري، و تهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة منع العودة إلى المديونية الخارجية.³

و المقصود بالتسيير الكمي هو عملية خلق كتلة نقدية من طرف بنك الجزائر دون وجود مقابل لها، و يتم ضخ هذه النقود في الإقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة و/أو السندات الحكومية و بعد استعادة النشاط الإقتصادي لانتعاشه يتم إعادة بيع هذه السندات و تخفي بذلك هذه النقود.⁴

و لنجاح سياسة التسيير الكمي بالجزائر لابد من توفر شرطين أساسيين، هما:⁵

- وجود تناسب بين الإصدار النقدي و التقديرات التي تقدم من طرف المسؤولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقات الإنتاجية العاطلة، و كذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتجة عن التنمية؛
- التحكم في الإصدار النقدي الجديد و توجيهه إلى القطاعات المنتجة.

¹ نفس المرجع، ص 08.

² فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ سوسن بركاني، مرجع سبق ذكره، ص 170.

⁴ محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التسيير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03، العدد 04، 2018، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 254.

⁵ ناصر بوجلال كمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 254.

ثانيا: دعم إستقلالية بنك الجزائر

يعد البنك المركزي أحد أهم المؤسسات المالية في الدولة، و التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، و تمثل السياسة النقدية واحدة من أهم جوانب السياسات الإقتصادية و أهم مجالات عمل البنك المركزي.¹

فكلما كان البنك المركزي يدير السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية كلما كان أكثر استقلالية في تنفيذ هذه السياسة، كما تعمل إستقلاليته على ضمان مصداقية السياسة النقدية و ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدية من السلطة السياسية في المحافظة على إستقرار عملها و مهامها لتحقيق هدفها.²

1- مفهوم إستقلالية البنك المركزي:

تتمثل إستقلالية البنك المركزي في مدى قدرته على تحديد السياسة النقدية دون تدخل من الحكومة، و الإستقلالية لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة أو السياسات الإقتصادية العامة للدولة بل يجب أن يكون هناك تنسيق بين كل السياسات التي تعتمدها، فالبنك المركزي ما هو إلا مؤسسة تعمل داخل الإطار العام للدولة و يصعب فصله تماما عنها، و إنما أن تكون إدارة السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي دون تدخل الحكومة.³

2- إستقلالية بنك الجزائر:

عرفت المنظومة المصرفية إصلاحا جذريا منذ مطلع التسعينات من خلال ما يعرف بقانون النقد و القرض و الذي أعاد لبنك الجزائر كافة صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان.

2-1- إستقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد و القرض 90-10:

¹ زين منصوري، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، ص 423.

² عبد القادر روشو، فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد ، العدد 03، 2020، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 39.

³ إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 33.

يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 أول نص تشريعي طالب بإعادة هيكلة كل النظام المصرفي الجزائري، حيث شمل هذا الإصلاح منح بنك الجزائر الاستقلالية و جعله يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.¹ كما أعطى القانون أهم وظيفة لبنك الجزائر و هي الإشراف على رسم السياسة النقدية و تنفيذها.²

2-2- إستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01-01:

كانت مجمل تعديلات الأمر 01-01 المعدل و المتمم للقانون 90-10، مرتبطة إلى حد كبير باستقلالية بنك الجزائر، و هي تعبر في الواقع عن الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية لتحرير قبضتها على بنك الجزائر، و من أبرز هذه التعديلات المادة 02 و 03 و 13 من الأمر 01-01.³

2-3- إستقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11:

لقد جاء هذا التعديل في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، حيث جاء الأمر 03-11 مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع إدخال بعض التعديلات عليها و التي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، كما نصت المادة 19 على مهام و وظائف مجلس الإدارة و الذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص و القواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول له قانونا البث في المنازعات و التأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.⁴

¹ ابراهيم بوكرشاوي، ارزي فتحي، تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد و القرض و مختلف التعديلات الطارئة عليه خلال الفترة 1990-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2020، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 417.

² سعديا حديوش، علي سنوسي، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لنموذج CWN خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 33.

³ ابراهيم بوكرشاوي، ارزي فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 419.

⁴ نفس المرجع، ص 422.

2-4- إستقلالية بنك الجزائر وفق القانون 17-10:

صدر هذا القانون في 11 أكتوبر 2017 مكملاً للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أثر بدوره على إستقلالية بنك الجزائر، من خلال تعديل المادة 45 مكرر، و التي جاء فيها ما يلي: " يقوم بنك الجزائر و بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بشراء مباشر من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة و ذلك بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة و تمويل الدين العمومي الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للإستثمار".¹ و بعد لجوء الحكومة إلى خيار التمويل غير التقليدي، و ذلك بتمكين بنك الجزائر من إقراض الخزينة العمومية لتمويل الإقتصاد، أثر ذلك بصورة واضحة على درجة إستقلالية بنك الجزائر.²

لقد أعطى القانون 90-10 إستقلالية قانونية لبنك الجزائر بنسبة 47.7% بعدها انخفض إلى 39.87% بموجب الأمر 01-01، بعدها ارتفعت إلى 47.6% بموجب الأمر 03-11، و مع التعديل الأخير و إصدار القانون 17-10 انخفضت درجة إستقلالية بنك الجزائر إلى 44.3% و لكنها تبقى إستقلالية قانونية و ليست فعلية.³

3- اقتراحات من أجل دعم إستقلالية بنك الجزائر:

من أجل دعم إستقلالية بنك الجزائر يجب القيام بمجموعة من الإجراءات، منها:⁴

- إعطاء إستقلالية قانونية أكبر لبنك الجزائر لتكون هناك إستقلالية فعلية و منه تحقيق الإستقرار النقدي للجزائر؛
- لا بد من تحديد فترة ولاية المحافظ وتكون لمدة 8 سنوات على الأكثر و هذا ما يمنح إدارة بنك الجزائر الإستقرار و بالتالي التحكم في الوضع النقدي؛
- وضع حدود لإقراض الخزينة من أجل المحافظة على أصول البنك بإعادة النظر في المادة 45 مكرر من القانون 17-10.

ثالثاً: سياسة إستهداف التضخم

¹ المادة 01، قانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57، ص 4.

² إبراهيم بوكرشاوي، ارزي فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 425.

³ سعدية حديوش، علي سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 27-32.

⁴ نفس المرجع، ص 33.

تعد سياسة إستهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، و تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من طرف السلطة النقدية بأن هدف السلطة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.¹

1- مفهوم سياسة إستهداف التضخم:

سياسة استهداف التضخم هي نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.²

2- شروط تبني سياسة إستهداف التضخم:

حتى تكون سياسة استهداف التضخم أكثر فعالية في تحقيق هدفها لا بد من توفر بعض الشروط الأساسية، و هي:³

1-2- إستقلالية البنك المركزي:

حيث تعتبر استقلالية البنوك المركزية إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المنخفضة في الأجل الطويل.

2-2- امتلاك هدف وحيد يتمثل في استقرار الأسعار:

ينبغي أن تركز السلطات النقدية على تحقيق هدف وحيد يتمثل في الاستقرار النقدي و التخلي عن باقي الأهداف الأخرى التي تتضارب مع هدف الاستقرار النقدي كالعالة و استقرار سعر الصرف، كما ينبغي عليها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن السياسة المالية، لأنه في الواقع وجود مستوى عال من الدين العام سيرفع من مستوى التوقعات المتشائمة أي التفكير في أن الوصول لمعدل التضخم المستهدف أمر صعب في المدى القصير، و هذا ما سيؤدي حتما إلى إرتفاع أسعار الفائدة، و بالتالي تزايد الإرتفاع في الدين العام.

2-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم:

¹ عبد الله البحيري، علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² أحمد مير، حنان بورعدة، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2017، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر، ص 156.

³ زكرياء خلف الله، عبد الوحيد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002-2016، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 04، العدد 02، 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 4، 5.

يتوجب على السلطة النقدية المعتمدة لهذه الإستراتيجية أن تكون قادرة على بناء نموذج ديناميكي يتم من خلاله توقع معدل التضخم في المستقبل و تقديره عند مستوى يمكن تحقيقه و التحكم فيه، بما يساعد السلطة النقدية على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد من جهة، و من جهة أخرى يجب أن تتوافر بين أيدي السلطة النقدية أدوات سياسة نقدية فعالة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية من اجل تصحيح الانحرافات و إعادة معدل التضخم المتوقع إلى مستواه أو مداه المحدد، و لا بد أيضا من أن تكون هناك أسواق مالية و نقدية متطورة تساعد على سرعة استجابة تلك الأدوات لمعدل التضخم.

3- فعالية سياسة إستهداف التضخم:

يرى أنصار تبني سياسة استهداف التضخم أن تحقق ذلك يوفر المبرر و الحافز القوي بشأن إعطاء إستقلالية أكبر للبنك المركزي بما يحد من تداخل السياسة المالية و السياسة النقدية و هو ما يخلق درجة عالية من الشفافية و اليقين لدى العملاء، كما أن استقرار معدل التضخم حول القيمة المستهدفة في الفترة الطويلة يعزز مصداقية البنك المركزي و الإقتصاد الكلي و يستخدم معدل التضخم كمقياس أو معيار لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أدق مقارنة مع غيره من المعايير.¹

في حين نجد أن معارضي سياسة استهداف التضخم يعرضون عدة حجج نذكر منها: إن إستهداف رقم معين لمعدل التضخم يقلل من قدرة البنك المركزي على التعامل مع الصدمات، كما أن سياسة إستهداف التضخم تحتاج وقتا طويلا حتى تظهر نتائجها على المستوى العام للأسعار، كم أن توجيه الجمهور لهدف وحيد لا يخدم مبدأ الشفافية عموما لأنه يصرف الاهتمام عن أهداف أخرى مهمة.²

4- سياسة إستهداف التضخم في الجزائر:

يمكن القول أن تجربة استهداف التضخم في الجزائر قد مرت بمرحلتين أساسيتين تمثلت الأولى في القيام بإستهداف ضمني لمعدل التضخم، أما المرحلة الثانية فقد تم فيها الاستهداف الصريح للتضخم، و يمكن تلخيصهما فيما يلي:³

4-1- المرحلة الأولى 2002 - 2010

عرفت هذه المرحلة إستهدافا ضمنا لمعدل التضخم في الجزائر، فقد قامت السلطات النقدية باختيار المؤشر المناسب للتضخم، و الذي استند إلى مؤشر أسعار المستهلكين، حيث اعتمد لبناء هذا المؤشر إدراج

¹ عبد الله البحيري، علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² نفس المرجع، ص ص 42، 43.

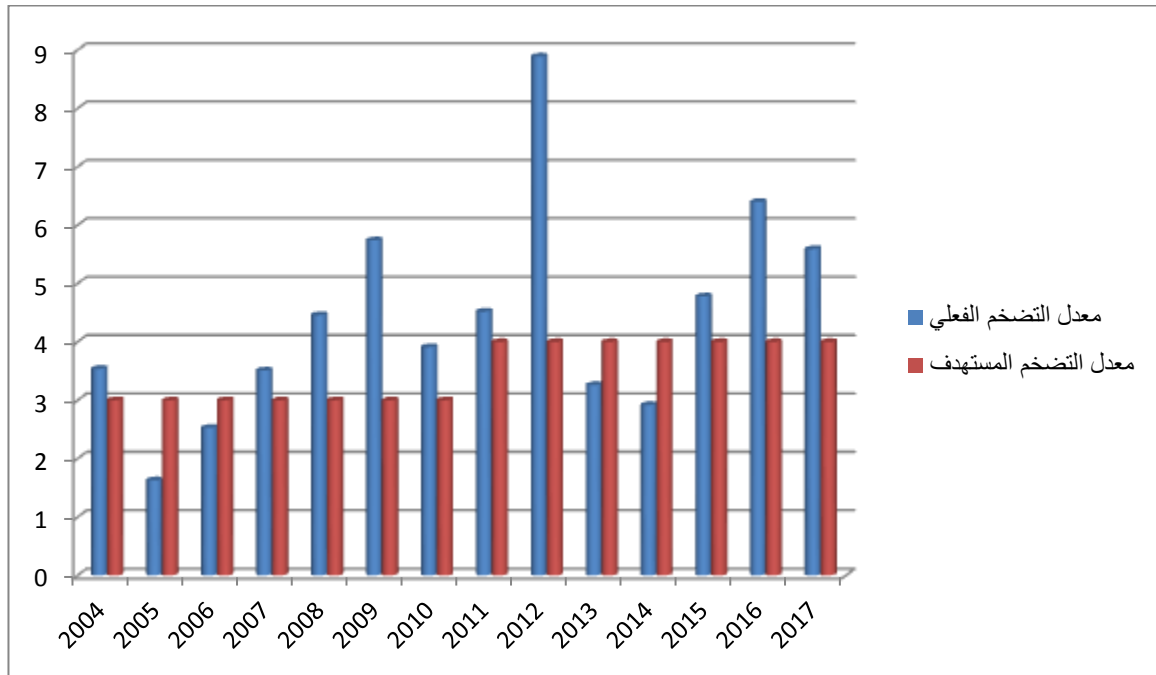
³ أحمد صديقي، حسين بن العارية، سياسة استهداف التضخم كبدل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2018، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 95، 96.

أسعار 261 مادة من المواد الغذائية و المنتجات المصنعة و الخدمات المحلية و المستوردة، و قد خصت تلك الأسعار منطقة الجزائر العاصمة، كما قامت السلطات النقدية في هذا الإطار بتحديد هدف ضمني لمعدل التضخم تم تحديده بـ 03% - 04% خلال الفترة 2007 - 2008، ثم حدد بـ 04% خلال الفترة 2009 - 2010، و مع توجه الوضع النقدي العالمي نحو تصدير التضخم عبر السلع إلى الدول المستوردة لها، توجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى الإعلان الصريح عن معدل التضخم المستهدف لتلافي التأثير بتلك الأوضاع.

4-2- المرحلة الثانية: إبتداء من سنة 2011

عقب الإصلاحات النقدية التي أجريت سنة 2010 و التي تمثلت في صدور الأمر 10 - 04 المعدل و المتمم للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد و القرض و الذي صدر بهدف التركيز على استقرار الأسعار كهدف أولي و صريح للسياسة النقدية، قام مجلس النقد و القرض بالإعلان عن معدل التضخم المستهدف، و الذي حدد بنسبة 4% إبتداء من سنة 2011 و السنوات الموالية لها مع السماح بهامش تحرك $\pm 01\%$ ، و يعتبر ذلك أول اتجاه نحو استهداف التضخم بصفة مباشرة و صريحة، و يمكن من خلال الشكل الموالي عرض معدلات التضخم المستهدفة و الفعلية خلال الفترة 2004 - 2017 كما يلي:

الشكل (04/03): تطور معدلات التضخم المستهدفة و الفعلية في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (03/02) و أحمد مير، بورعدة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 162.

من خلال الشكل يلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات 2010، 2011، 2013، 2015، من جهة أخرى سجلت سنة 2008 و 2009 أعلى نسبة

للفجوة التضخمية نتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري، أما سنة 2012 فسجلت أعلى معدل للتضخم و يعود ذلك إلى التوسع في النفقات الجارية للميزانية مما أثر تصاعديا على الأسعار، يلاحظ أيضا أن سنة 2016 و 2017 سجلت فجوة تضخمية بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار البترول و إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار و الأورو، و كذا لجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية.¹

المطلب الثاني: السياسة المالية

من المؤكد بأنه لا يمكن للسياسة النقدية و حدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف الدينار الجزائري، لأن ذلك سينتج عنه استنزاف احتياطات بنك الجزائر من العملة الصعبة، فالسياسة المالية يجب أن توجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم الدينار الجزائري، و هذا ما يتطلب قيام الجزائر بتشديد السياسة المالية عن طريق محاولة التخفيض من النفقات العامة المرتفعة و ترشيدها من أجل التحكم بشكل دقيق في نمو الكتلة النقدية و الحد من الضغوط التضخمية.

أولاً: تطور النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين يرتبط كل منهما بميزانية محددة هما النفقات الجارية (نفقات التسيير) و ترتبط بميزانية التسيير، و النفقات الإستثمارية (نفقات التجهيز) و ترتبط بميزانية التجهيز.

1- تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2004-2018

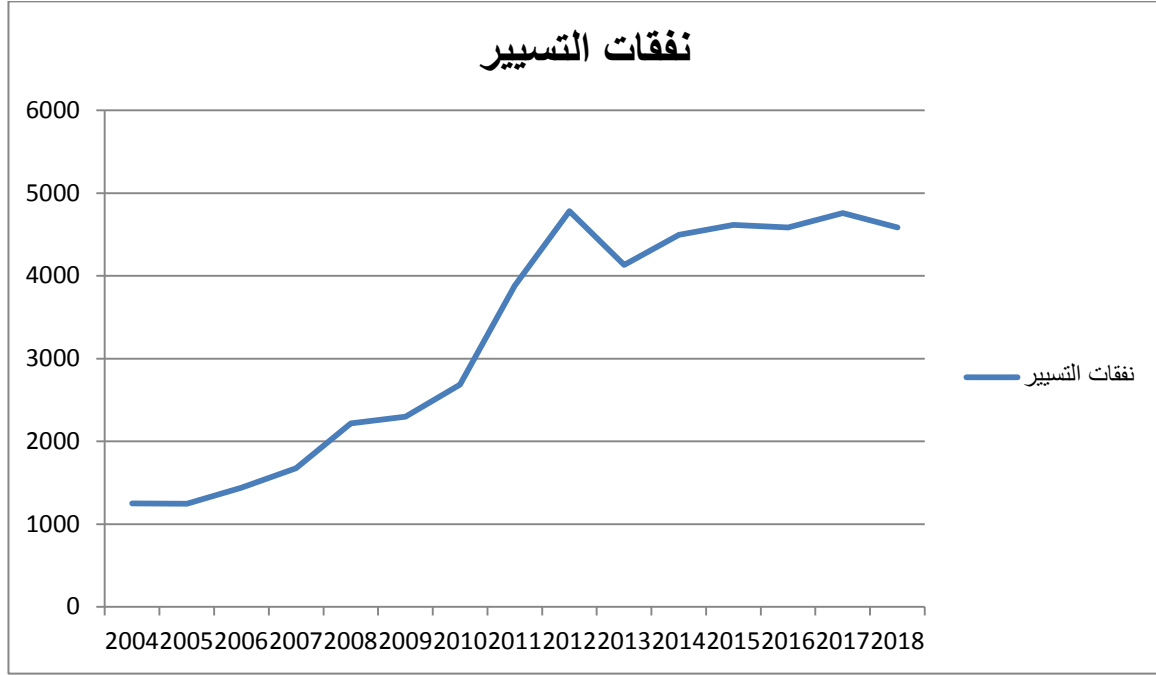
تتمثل نفقات التسيير في الجزائر في تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة.² و لقد شهدت الفترة 2004-2018 تذبذب في نفقات التسيير في الجزائر كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ أحمد مير، حنان بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 02، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 07.

الشكل (05/03): تطور نفقات التشغيل خلال الفترة 2004-2018

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

قانون المالية لسنة 2018 متوفر على الموقع <http://www.andi.dz>

2- تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2018

نفقات الإستثمار أو نفقات التجهيز، هي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة قصد زيادة الحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو زيادة الخدمات العامة.¹ و قد عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى تذبذبات خلال الفترة 2004 - 2018 كما يوضحه الشكل التالي:

¹ الطاهر شليحي، غربي ياسين سي لاضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية و أسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، 2019، جامعة البليد 2، الجزائر، ص 60.

الشكل (06/03): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2004-2018

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر، متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و قانون المالية لسنة 2018 متوفر على الموقع <http://www.andi.dz>

من خلال الشكلين (05/03) و (06/03) يلاحظ أن الجزائر شهدت إرتفاع معتبر في نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2004-2011، فلقد شجع الإرتفاع المستمر في أسعار البترول خلال هذه الفترة الجزائر على تطبيق العديد من البرامج الإستثمارية، مراجعة الأجور لأكثر من مرة، تقديم الإعانات و فتح مناصب شغل جديدة، و يندرج هذا كله ضمن مساعي تطوير الإقتصاد الجزائري، و ركزت الحكومة خلال هذه الفترة على تحسين البنى التحتية من طرقات (خصوصا الطريق السيار شرق غرب) و منشآت إدارية و صحية، كما عرفت الفترة بين 2011-2018 تذبذبات في كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و لعل أهم الأسباب في ذلك هو التذبذبات الحاصلة في سوق البترول في هذه الفترة، ولقد شهدت نفقات التسيير في السنوات الأخيرة استقرار في قيمتها و ذلك راجع إلى توقيف الدولة لعمليات التوظيف، في حين ارتفعت نفقات التجهيز بالرغم من إنخفاض أسعار البترول و يرجع ذلك إلى إرادة الدولة في استكمال المشاريع الإستثمارية العديدة غير المنتهية من أجل تسليمها في آجالها المحددة.¹

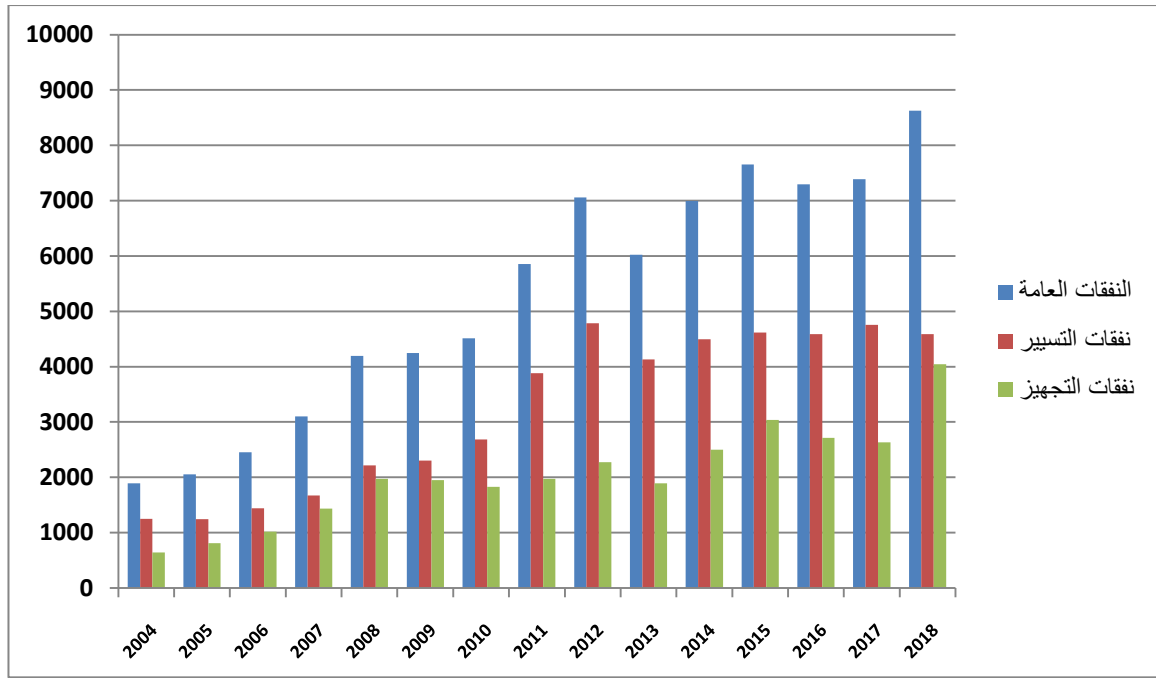
¹ جميلة صادق، عبد القادر دريال، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 61.

و تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2017 تجاوز مستوى نفقات التشغيل و نفقات التجهيز المصروفة فعلا مستواها المدرج في الميزانية، حيث مثلت نفقات التشغيل و نفقات رأس المال 103.6% و 114.8% على التوالي من نفس النفقات المدرجة في الميزانية، بينما من المعتاد أن المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية، و ترجع هذه التجاوزات خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز لمؤخّرات الدفع بموجب سنة 2016 و المصروفة في 2017.¹

و يمكن توضيح تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل (07/03): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر، متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria>

و قانون المالية لسنة 2018 متوفر على الموقع <http://www.andi.dz>

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر:

يرجع تزايد النفقات العامة في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر منها:²

¹ المالية العامة، نفقات الميزانية، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص 63.

² جميلة صادق، عبد القادر دربال، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- إرتفاع المستوى العام للأسعار؛
- إنخفاض قيمة الدينار الجزائري؛
- الزيادات المتتالية في أجور الموظفين؛
- إرتفاع عدد السكان؛
- إرتفاع في الخدمات الإدارية و النفقات المتعلقة بها؛
- التكفل المتزايد بالنفقات ذوي الإحتياجات الخاصة و ذوي الدخل الضعيف و المحدود؛
- التوسع في نفقات الصحة و التعليم.

ثالثا: متطلبات الحد من تزايد النفقات العامة في الجزائر:

إن التزايد المستمر في الإنفاق العام في الجزائر يتطلب تدخل الدولة من أجل محاولة تخفيضه أو ترشيده، و ذلك من خلال:

1- ترشيد الإنفاق العام:

و يقصد به زيادة فعالية الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة إلتزاماته الداخلية و الخارجية، و القضاء على مصدر التبذير و الإسراف إلى أدنى حد ممكن، على أن تشمل عملية ترشيد النفقات بكل أنواعها و على كل المستويات (حكومة، وزارات، جماعات محلية و إدارات عمومية)، ذلك أن عملية الترشيد تتطلب تحديد الأهداف بدقة مع مراعاة ترتيبها حسب الأولوية، و تحديد تكلفة كل هدف و الكلفة البديلة.¹

2- مراجعة نظام الدعم و التحويلات الإجتماعية:

تخصص الدولة مبالغ ضخمة من الإعتمادات المالية المفتوحة في ميزانية الدولة للدعم الإجتماعي حيث وصل إلى 20% من مجموع النفقات العامة سنة 2019، مثل دعم أسعار بعض المواد الأساسية، غير أن نظام الدعم الإجتماعي في الجزائر تشوبه بعض النقائص نتج عنها استفادة كل المواطنين بغض النظر عن مستوى دخلهم، و بالتالي وجب توجيهه فقط إلى الفئات المعوزة أو ذات الدخل المحدود، و ذلك بوضع آليات لمعرفة هذه الفئات كإعداد بطاقة وطنية لهذه الفئة.²

3- تعزيز الرقابة على النفقات العامة:

¹ وافي ناجم، عبد الجليل جلايلة، ظاهرة تزايد النفقات العامة و واقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 120.

² نفس المرجع، ص 121.

للتأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها ينبغي توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما تم التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون منطلقاتها و وسائلها منسجمة و مؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، و ضمان حمايتها من الإنحراف.¹

4- إصلاح شامل للمالية العامة في الجزائر:

أبرز عناصر الإصلاح هو الانتقال إلى ميزانية الأهداف و وضع برنامج لتقييم الأداء من أجل الوقوف على الاختلافات التي تعيق عملية تقدير و تنفيذ النفقات العامة، و يمثل إصدار القانون 18-15 الصادر في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية خطوة في الإتجاه الصحيح نحو إصلاح المالية العامة في الجزائر، على أن يشمل الإصلاح قوانين أخرى و جعلها تتميز بالمرونة، و يقصد هنا بالتحديد قانون الصفقات العمومية و القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية.²

¹ عيسى براق، أنيسة بركان، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 05، 2018 جامعة البليلة 2، الجزائر، ص 122.

² وافي ناجم، عبد الجليل جلايلة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية لمعالجة الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري

تتمثل الآليات الهيكلية لمعالجة إختلال سعر صرف الدينار الجزائري في الإجراءات على المدى الطويل التي يجب أن تتخذها الجزائر من أجل تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار، و ذلك من خلال العمل على زيادة الطلب على الدينار الجزائري و الحد من الطلب على العملات الأجنبية.

المطلب الأول: تطوير الجهاز الإنتاجي

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على النفط بشكل كبير سواء في صادراتها أو تمويل ميزانيتها، هذا ما يعرضها إلى مخاطر عديدة هي في غنى عنها، لذلك يتوجب عليها إتباع إستراتيجية قوامها التنويع الإقتصادي، و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، عن طريق تطبيق مختلف الإجراءات التي تعمل على تطوير و تعزيز الهيكل الإنتاجي المحلي بغية زيادة الصادرات و الحد من الواردات و بالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية و إنخفاضه على العملات الأجنبية، و بالتالي تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري.

أولاً: التنويع الإقتصادي

التنويع الإقتصادي بشكل عام هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد، و الإنتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية و هو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.¹

إن التنويع الإقتصادي في الجزائر مرهون بالدور الذي تلعبه الدولة من خلال السياسات الإقتصادية المنتهجة بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة و البيئة المحفزة للنمو و التوسع، و لتفعيل سياسة التنويع الإقتصادي و فك الإرتباط المفرط بقطاع النفط يجب إتباع مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها في:

1- بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع الإقتصادي:

لأن ما يعاب على الإقتصاد الجزائري هو عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن التخلف الكبير في الجهاز المصرفي و عدم قدرته على تخصيص كفاء للموارد المالية، بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية لتغيير الإقتصاد و التخلص من التبعية النفطية؛¹

¹ رفيقة صباغ، التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 69.

2- تفعيل دور القطاع الخاص:

إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه،²

3- إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية ":

إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي، و إنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، و في علاقاتها بالإقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغييرات نوعية في جوانب عديدة مثل تغييرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الإقتصادية و عليه فإن التنمية الإقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع مهيكّل تساهم فيه جميع القطاعات و النشاطات الإقتصادية بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على الدخل؛³

4- التبنّي الدائم لبرامج الإصلاح و الإنعاش الإقتصادي:

و ذلك على جميع الأصعدة المالية، النقدية، التجارة الخارجية، و تعزيز آلية السوق و هو ما يسفر إيجابا على زيادة مساهمة كل القطاعات الإقتصادية في خلق الناتج المحلي الخام، أما تحرير التجارة الخارجية يرفع من حصيلّة الإيرادات بالعملة الصعبة، مما يسد العجز الذي تعاني منه إيرادات خزينة الدولة و بذلك يتحقق استقرار الموازنة العامة؛⁴

5- تحسين بيئة الأعمال:

يجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية و التجارية المواتية و إزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، و انخراط القطاع الخاص في المبادرات الحكومية، و أخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الإقتصاد.⁵

¹ ابتسام عليوش قريوع، عبد الوهاب دادن، حرب أسعار النفط و تأثيرها على الإقتصاد الريعي الإقتصاد الجزائري نموذجا دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 03، 2020، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر، ص ص 527، 528.

² عبد النعيم دفرور و آخرون، الإقتصاد الجزائري و ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 362.

³ نفس المرجع، ص 362.

⁴ نجاة كورتل، الإقتصاد الجزائري بين واقع الإقتصاد الريعي و رهانات التنويع الإقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 52، 2019، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص 8، 9.

⁵ أسماء بللعم، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر، ص 342.

6- الإهتمام بالموارد البشرية:

عن طريق تعزيز التعليم العالي و دعم البحث و التطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع.¹

ثانيا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لا يزال الإقتصاد الجزائري مرتبطا بقطاع المحروقات، إذ يمثل هذا الأخير نسبة كبيرة جدا من الصادرات، هذا ما يستدعي حتمية التوجه نحو التنويع الإقتصادي، و خلق بدائل جديدة من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالاستغلال الجيد للطاقات المتجددة التي تملكها الجزائر بالإضافة إلى تعزيز و تطوير مختلف القطاعات الإقتصادية.

1- الإستثمار في الطاقات المتجددة:

الطاقة المتجددة هي الطاقة المستدامة غير التقليدية و التي يتم الحصول عليها عن طريق الموارد الطبيعية، و هي طاقة لا تنفذ و لا تنضب و ليس لها عمر افتراضي من الناحية العلمية، و تعتبر الطاقة المتجددة بالأخص الحديثة منها صديقة للبيئة.²

تتمتع الجزائر بإمكانات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة، و هي:

1-1- الطاقة الشمسية:

بما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة و بالخصوص الطاقة الشمسية لمساحتها الشاسعة من جهة و لموقعها الجغرافي من جهة أخرى، فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم و تنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر المربع الواحد ما يسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و 4 مرات الاستهلاك العالمي و تغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.³

1-2- طاقة الرياح:

¹ نفس المرجع، ص 343.

² سارة جدي، طارق جدي، واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، 2015، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 03.

³ إلياس حناش، عز الدين بوحبل، البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 04، 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 68.

تتوفر الجزائر فيها على إمكانيات معتبرة ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي، و طاقة حرارية جوفية، إذ أنها تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي و الشمال الغربي للوطن.¹

1-3- الطاقة المائية:

تقدر كمية الأمطار السنوية التي تسقط على الإقليم الجزائري بحوالي 65 مليار متر مكعب لكن لا يستغل منها إلا نسبة 5% في توليد الطاقة الكهرومائية و ذلك على عكس الدول الأوروبية (70%)، حيث يبلغ الإنتاج الكهرومائي إلى ما استطاعته 286 ميغاواط فقط و ذلك نتيجة العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج و عدم استغلالها بطريقة كفاءة.²

1-4- طاقة الحرارة الجوفية:

تحتوي الجزائر على أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية لها، يمكن أن تستغلها في التدفئة، التجفيف الزراعي، تربية الحيوانات و صناعة الأغذية، و ذلك لأن حوالي ثلثي هذه المنابع المعدنية ذات درجات حرارة تفوق 45° بينما منابع أخرى درجة حرارتها تصل إلى 118°، فمن خلال الآبار الارتوازية و مصادر المياه المعدنية الحارة يتم الحصول على أكثر من 12 متر مكعب/الثانية من الماء الساخن الذي تتراوح درجة حرارته بين 98° و 232°.³

2- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المؤسسات التي تلعب دورا فعالا في تنمية الصادرات نظرا لتمتع منتجاتها و خدماتها بميزة تنافسية بفضل اعتمادها على فنون إنتاجية متنوعة، و كذا بفعل تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر و من سوق لأخرى، و قد أثبتت التجارب قدرة هذا النوع من المؤسسات في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.⁴

¹ نفس المرجع، ص 69.

² موسى بن منصور، سهام مانع، واقع و افاق تحول الجزائر إلى الطاقات المتجددة في ظل تحديات النفط، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 01، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 456.

³ نفس المرجع، ص 456.

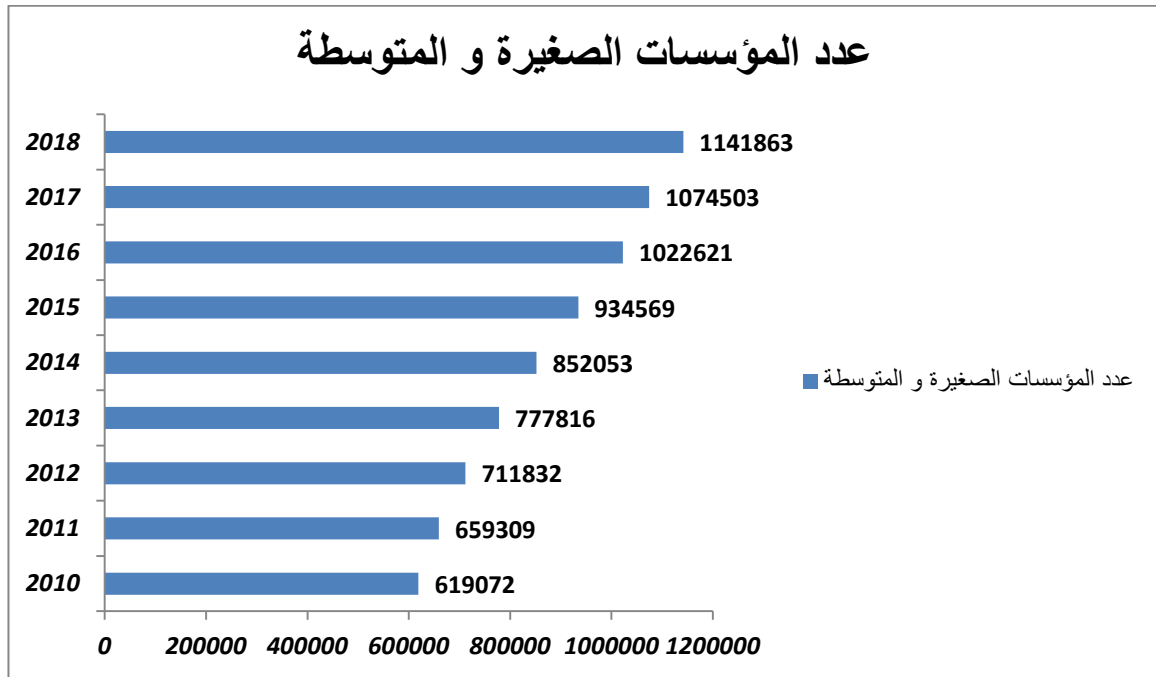
⁴ ليلي ماديو، ضعف دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تنمية الصادرات، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المنعقد يوم 28 نوفمبر 2019، ص 295.

و الجزائر كغيرها من الدول ركزت جهودها من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل استراتيجي لتمويل البلاد بالعملة الصعبة، لكن ما شهده الإقتصاد الجزائري من تحولات و تطورات ناجمة عن اتجاهه نحو إقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي و الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، و كذا اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، زاد من حدة المنافسة و جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في وضع صعب لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة، مما يدفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتأهيل إقتصادها و ترقية مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة و رفع العراقيل عنها، و كذا تحسين أدائها و تعزيز تنافسيتها و ضمان إستمراريتها في ظل إقتصاد تنافسي يكون البقاء فيه للأقوى.¹

2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

يوضح الشكل التالي نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الشكل (08/03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، متوفرة على الموقع: www.mdipi.gov.dz

يتضح من خلال الشكل أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يشهد تطور مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وصل عددها إلى 1141863 مؤسسة سنة 2018، في حين كان عددها 619072 مؤسسة سنة 2010.

¹ إلياس حناش، عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2-2- تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات:

يوضح الجدول الموالي مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014-2018

الجدول(03/03): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة

2014-2018

2018		2017		2016		2015		2014	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
86,5	2449	87,4	1660	89,8	1621	92,9	1916	92,6	2392

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم: 34، 32، 28، متوفرة على الموقع: www.mdipi.gov.dz

مع أن نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات ضئيلة إلا أن ذلك لا يخفي تطور قيمتها، حيث شهدت تطور مستمر خلال الفترة 2014-2018، إذ بلغت 2449 مليون دولار سنة 2018 بعدما سجلت 1916 مليون دولار و 1621 ملون دولار خلال سنتي 2015 و 2016، و هذا يؤكد أهمية التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و التخفيف من التبعية النفطية.

3- دعم قطاع الفلاحة:

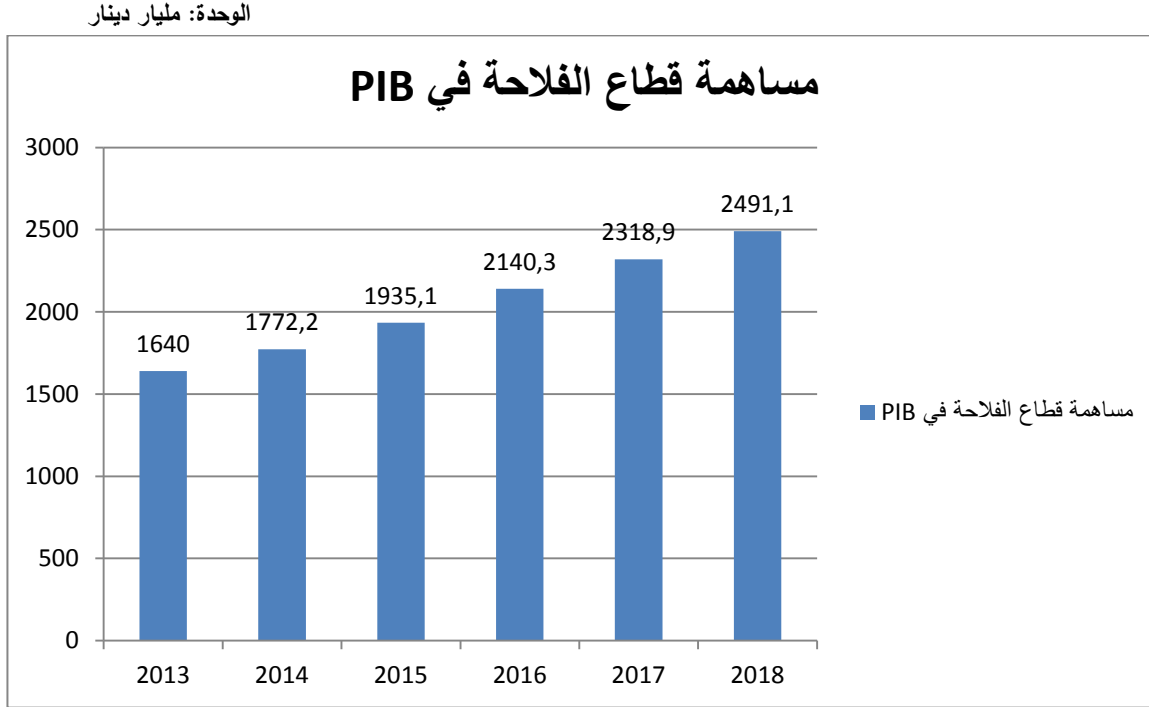
يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر، لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتنويع مداخل الإقتصاد الذي يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات، و تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، و تقليل فاتورة الواردات.¹

3-1- مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي:

يوضح الشكل الموالي مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018:

¹ أحلام فرج الله، دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي و تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعه بالجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2020، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 239.

الشكل (09/03): مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018



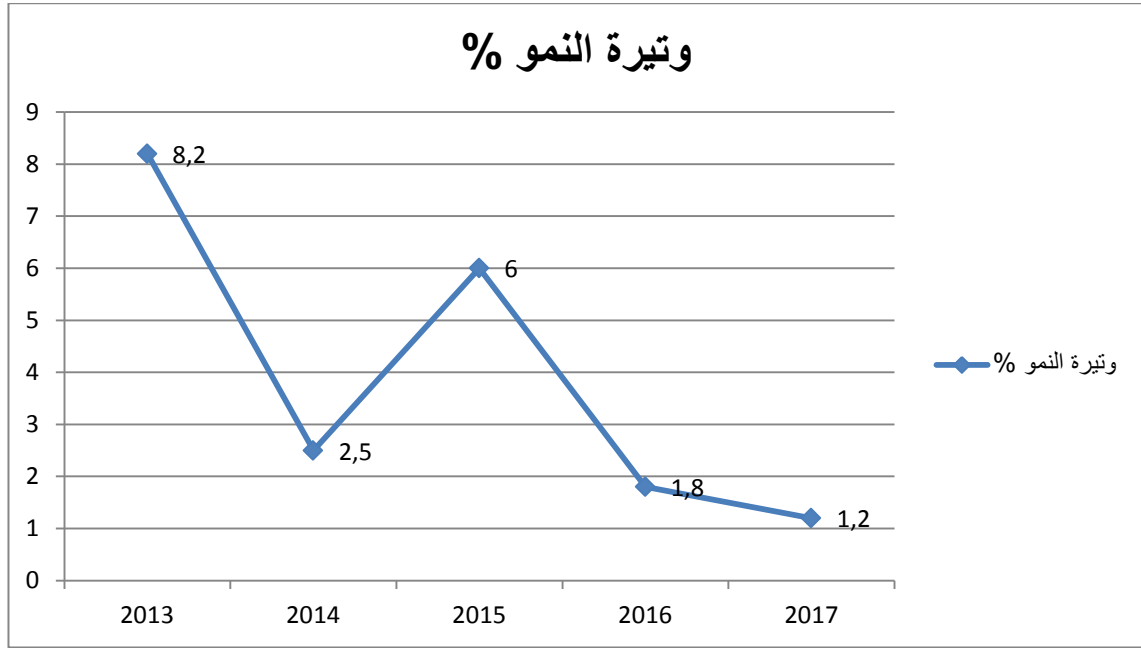
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 لسنة 2019، متوفر على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

3-2- تطور معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر:

يوضح الشكل التالي تطور معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2013-

2017:

الشكل (10/03): تطور معدلات نمو قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017

من خلال الشكلين (09/03) و (10/03) يلاحظ أنه بالرغم من التطور المستمر في مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018 حيث بلغ 2491.1 مليار دينار سنة 2018، إلا أن وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر شهدت تدهورا خلال الفترة 2013-2017 حيث انخفضت نسبة نموها من 8.2% سنة 2013 إلى 1.2% سنة 2017. هذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل رد الاعتبار للقطاع الفلاحي و النهوض به في ظل منظومة إقتصادية متكاملة، و وضع سياسات إقتصادية واضحة فيما يتعلق به، بهدف توسيع و تحديث نشاطه، بالإضافة إلى ضرورة تطوير الصادرات الفلاحية كآلية إقتصادية فعالة لتطوير الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.¹

4- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر:

¹ يحي عبد الله قوري، محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2016، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 157.

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الأساسية في التنمية الإقتصادية نظرا لدوره في رفع القدرة الإنتاجية و تنمية الصادرات و إحلال الواردات و زيادة القدرة على المنافسة الخارجية، بالإضافة إلى أنه يعد من أهم آليات التنويع الإقتصادي.¹

و لقد سعت الجزائر عبر سياسة موجهة على تشجيع زيادة معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لأن ذلك من شأنه أن يشجع على نقل الخبرة الأجنبية و التكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية و زيادة إمكانية تصديرها، و ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب و منحهم الحوافز المالية و الضريبية الملائمة، و قد أفضت هذه الجهود إلى زيادة معتبرة في استقطاب رؤوس الأموال.²

5- تشجيع و تطوير قطاع السياحة:

تتوفر الجزائر على مقومات سياحية هامة و متنوعة تؤهلها لأن تكون من أبرز الأقطاب السياحية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، لذلك يجب عليها العمل من أجل تطوير هذا القطاع لما له من أهمية في التنويع الإقتصادي، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات إذا ما تم ترقيته و تطويره، فهو يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية و بالتالي التقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في تمويل الإقتصاد الوطني.³

5-1- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام بالجزائر:

يوضح الجدول التالي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة 2015-2018:

الجدول (04/03): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بالجزائر

خلال الفترة 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
النسبة %	1.3	1.4	1.6	1.7

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي، حصة قطاع السياحة و التوظيف، متوفر على الموقع www.mtatf.gov.dz

¹ عبد النعيم دفرور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 363، 364.

² إلياس حناش، عز الدين بوحيل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ إلهام نايلي، الإستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 281.

من خلال الجدول يبرز ضعف مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام، بسبب عدم الاهتمام بقطاع السياحة و التركيز على قطاع المحروقات.

5-2- نسبة تطور الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات في الجزائر:

يمثل الجدول التالي نسبة تطور إيرادات قطاع السياحة من إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017-2012

الجدول(05/03): نسبة تطور الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2012

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة %	0,39	0,48	0,5	0,92	0,75	0,46

المصدر: البنك الدولي، متوفر على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?locations=DZ>

بتاريخ: 2020/07/09، على الساعة: 18:39

يلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في وتيرة تطور إيرادات السياحة خلال الفترة 2012-2016، إلا أنها تساهم بشكل ضعيف جدا في الصادرات الجزائرية، مما يبرز ضرورة وضع إجراءات و سياسات من أجل تطوير هذا القطاع و تعزيز مساهمته في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

5-3- بعض المقترحات للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر:

لتطوير قطاع السياحة في الجزائر لابد من القيام ببعض الإجراءات الأساسية منها:¹

- تأهيل العنصر البشري عن طريق التكوين أو إعادة التأهيل إن لزم الأمر، بهدف تقديم و تسيير البرامج التنموية في القطاع السياحي؛
- رفع حجم الإستثمارات الموجهة للقطاع السياحي؛
- توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفترض بناء إستراتيجية إقتصادية خاصة بهذه المؤسسة بما يخدم الإقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الإقتصادية و عليه توجيه هذه المؤسسات نحو الإستثمار في القطاع السياحي بهدف تربيته؛
- ترقية مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و توجيهه نحو الإستثمار في القطاع السياحي.

¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 78.

المطلب الثاني: تطوير السوق المالي

رغم الجهود المبذولة لإنشاء سوق مالي فعال و متطور إلا أن السلطات الجزائرية لم تتوصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه نظرا لوجود عدة عراقيل حالت دون تطوره، و عليه أصبح من الضروري على السلطات إتخاذ إجراءات و استراتيجيات من أجل تطويره، و محاولة إستقطاب رؤوس الأموال من أجل زيادة الطلب على الدينار و تحقيق الإستقرار في سعر صرفه.

أولا: تطوير البنية الأساسية للسوق المالي

ترتبط عملية تطوير البنية الأساسية للسوق المالي بتطوير البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية، و ذلك من خلال توفير عدة عوامل تتمثل في:¹

- 1- توفير نظام الهيئات تكون ذاتية التنظيم، و ذلك بشرط أن:
 - يتوفر لها القانون الذي يسمح بتواجدها و يخولها السلطات و أغلب الصلاحيات؛
 - يتبنى التنظيم وضع نظام و آداب المهنة التي تحكم العلاقة بين الأعضاء و العملاء؛
 - تشمل الهيئة جميع العاملين في سوق الأوراق المالية و أن لا تكون هادفة للربح.
- 2- التشجيع على تعدد الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية، خاصة:
 - شركات الوساطة، كشرركات السمسرة و شركات الترويج و تغطية الاكتتاب؛
 - شركات الإستثمار، كصناديق الإستثمار و شركات تكوين و إدارة المحافظ، صناديق رأس المال المخاطر؛
 - شركات الخدمات أو شركات الاستشارات المالية التي تتكفل بتقييم و تصنيف و تحليل الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي؛ مؤسسات صناع السوق التي تتدخل في السوق المالي لمنع حدوث إرتفاع عشوائي أو إنخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية دون مبرر إقتصادي.
- 3- الترويج و الإعلان عن الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية من أجل توعية المستثمر بدورها و بالخدمات التي تستطيع أن تقدمها له.
- 4- تطوير نظم التسوية و المقاصة و الحفظ المركزي التي تساعد السوق المالي على القيام بوظائفه بكفاءة و الرفع من درجة سيولته، فيصبح عنصر جذب للمستثمر المحلي و الأجنبي، كما توفر عملية تطوير نظم التسوية و المقاصة و الحفظ المركزي مزايا أخرى كالتعامل بالأوراق المالية في شكل قيود دفترية، الأمر

¹ فريدة بن شنهو، واقع السوق المالي في الجزائر و افاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، 2016، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 66.

الذي يقلل من نسبة المخاطر و التزوير و بالتالي الوصول إلى تطبيق المعايير الدولية و إتمام عمليات التسوية في مواعيد ثابتة، و توفير بيانات دقيقة عن المساهمين و حمايتهم.

ثانيا: وضع آليات لتفعيل السوق المالي

إن السوق المالي الجزائري يتسم بالهشاشة و ضعف أدائه و فعاليته، لذلك يجب وضع آليات و استراتيجيات من أجل تفعيله، و هذا من خلال:¹

1-مراجعة الإطار التشريعي:

إن نجاح السوق المالي في الجزائر يقتضي التكيف مع المستجدات و المعطيات ذات الطابع السياسي، الإقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و لا يتم ذلك إلا بوضع التشريعات و التنظيمات الفعالة لتنظيم عمليات التبادل، ضف إلى ذلك يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة و مرنة، و أن تتماشى مع خصائص و طبيعة المجتمع من الناحية الإقتصادية لحماية المستثمرين و الإقتصاد الوطني.

2-وجود جهاز مصرفي متكامل:

يعتبر وجود هذا العامل وسيلة مهمة لترقية و نمو البورصات، ذلك لأن مثل هذه المؤسسات التي تختص في الوساطة المالية تتطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة لتقوية مقدرتها على تعبئة الإيداع، و توفير الفرص الإستثمارية في صورة مشاريع و التوسط بين عرض السيولة الفعلية و الطلب الحقيقي عليها.

3-توفير بيئة إقتصادية ملائمة:

يعتبر توفير المحيط الإقتصادي الملائم شرط أساسي لفعالية السوق المالي، و لابدّ من توفير قطاع خاص نشيط يمتاز بالحرية و المنافسة، و أيضا يجب توفير المناخ الإستثماري المناسب من منح الحوافز الضريبية للشركات، و ووضوح الأطر القانونية و التنظيمية لها.

4-تطوير معايير الشفافية و الإفصاح:

و ذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق، و توفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق المالي.

¹ عبد الوهاب شمام، عمار زودة، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية المشكلات و الحلول، مجلة افاق للعلوم، العدد 02، 2016، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 167، 168.

5- إدراج أدوات مالية إسلامية في السوق المالي:

بغية رفع الحرج في التعامل في سوق الأوراق المالية يتعين إنشاء و إدراج أسهم البنوك الإسلامية و دخولها و عملاتها كمتعاملين في السوق المالي، و كذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع الاستفادة من أنظمة الوساطة و التداول التي أنشأتها و جربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الإستثمار الإسلامية.

6- تحفيز المؤسسات الإقتصادية:

يحقق تحفيز المؤسسات الإقتصادية لاسيما الإستراتيجية نتائج إيجابية بالتوجه أكثر نحو أسلوب التمويل بالوساطة المالية عن طريق استخدام الأدوات المالية المختلفة بما يمكنها من الحصول على التمويل طويل الأجل.¹

المطلب الثالث: مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري

يعد موضوع حذف الأصفار أو ما يعرف بتعديل القيمة الاسمية لعملة أي بلد ما، من الموضوعات بالغة الأهمية في استهداف التضخم و تحسين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

أولاً: مفاهيم حول تغيير العملة أو حذف الأصفار

1- مفهوم عملية حذف الأصفار:

هي عملية تغيير وحدة نقدية جديدة مع وحدة نقدية قديمة بنسبة استبدال معينة، و يتحقق ذلك عن طريق إزالة الأصفار من العملة أو نقل بعض المرتب العشرية إلى اليسار، وذلك بهدف تصحيح الإختلال الواضح في هيكل العملة و التسعير و تعزيز مصداقية العملة المحلية، و تسهيل عملية التبادل بين المواطنين و المستثمر الأجنبي، إزالة أثر التضخم، و تسهيل الإندماج مع الأسواق العالمية.²

2- دوافع و أسباب إصلاح العملة:

¹ أمينة بودريوة، واقع و آليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 07، 2019، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 203.

² عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الأصفار من الناييرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 20، 2015، جامعة واسط، العراق، ص 3.

ينطوي طرح عملة جديدة على جهد لا يستهان به و يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك التضخم الشديد، أو انهيار سعر الصرف أو تزوير العملة المحلية القائمة على نطاق ضخم أو حتى الحرب، و يمكن أن يكون الدافع أيضا تغيير متعمد لأجل الانضمام إلى إتحاد نقدي.¹

3- البيئية الاقتصادية لعملية حذف الأصفار:

إن عملية حذف الأصفار أو إصلاح نظام العملة هي عملية يقوم بها البنك المركزي بعد أن تتوفر البيئة المناسبة و التي تستوجب وجود الشروط التالية:²

3-1 وجود تضخم ينحدر نحو فترة استقرار:

أكدت العديد من الدراسات على مسألة السيطرة على التضخم فحسب الباحثة الأمريكية "لينا موسلي" فإن تغيير العملة غالبا ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة استقرار، و عليه فإن التضخم هو المؤشر الهام لتطبيق عملية حذف الأصفار، بسبب معدلات التضخم المرتفعة نسبيا و التي تجعل من قيمة العملة المحلية منخفضة جدا و جعل العملة المحلية ذات الفئة الكبيرة مطلوبة للمعاملات الأساسية في الإقتصاد.

3-2 استقلالية البنك المركزي:

المقصود بها هو مدى الحرية التي يتمتع بها البنك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية و في اختيار أداة و حجم و توقيت تنفيذها.

3-3 انفتاح البلد للتدفقات الرأسمالية:

إن هذه النقطة تضم معيارين لدعم عملية تغيير العملة و حذف الأصفار، أولهما يتضمن ارتباط البلد مع صندوق النقد الدولي في برنامج تكيف و إصلاح إقتصادي، و ثانيهما عندما يكون البلد مفتوح للتدفقات الرأسمالية في ميدان الإستثمار و التجارة و هنا فإن المعيار الثالث و الرابع يدعمان عملية التغيير و يسندهما المعيار الثاني الذي يؤكد على مسألة استقلالية السياسة النقدية.

3-4 وجود الخبرات السابقة لعملية تغيير العملة في البلد:

إذ يؤكد هذا المعيار على أهمية الخبرة السابقة في ميدان تغيير العملة و حذف الأصفار لدى الدولة و أجهزتها الحكومية و المصرفية، فتراكم الخبرة يسهل عملية التغيير.

¹ عبد المجيد عبود، بلحاج فراحي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² عبد الحسين جليل الغالي، رجا جابر عباس، الإصلاح النقدي و سياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 7، العدد 30، 2014، جامعة الكوفة، العراق، ص 4-7.

4- تكاليف عملية حذف الأصفار من العملة:

تتمثل هذه التكاليف في:¹

- تكاليف طباعة العملة الجديدة و صك العملات النقدية الصغيرة؛
- تكاليف إتلاف العملات القديمة المستبدلة، وهي عادة ما تكون قليلة و لكن الخطر الأكثر أهمية هو احتمال إعادة هذه الأوراق النقدية إلى التداول ثانية؛
- إعادة صياغة المعلومات المخزونة، تكاليف تدريب الموظفين على الوضع الجديد للعملة المحلية، تكاليف الإعلام، و الوقت اللازم لهذا التغيير؛
- تكاليف تغيير الموازنات و خاصة الموازنة العامة و السجلات المحاسبية؛
- تكاليف التعليم و التدقيق و الإعلان عن تغيير العملة للمواطنين.

5- الآثار الاقتصادية لحذف الأصفار:²

إن إعادة تسمية العملة سوف يؤثر على الأعمال المحاسبية في كل مؤسسات الدول التي تعمل على إعادة تسمية عملتها، إذ أن قيمة النقد سوف تبقى على حالها و كذلك القوة الشرائية له على قدم المساواة، فالتأثير الحقيقي على الإقتصاد من الناحية الجزئية و الكلية يكون صفرا، أي لا يكون له أي تأثير من جانب العرض و الطلب على السلع و الخدمات، كذلك الإنفاق الحكومي و صافي الصادرات و ميزان المدفوعات، إذ أن أثمان الصادرات تستمر نفسها دون تغيير، كذلك المدفوعات المنفقة على الاستيرادات لا تتأثر، لأن التبادل الخارجي يتم بالصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية الذي يبقى دون تغيير لأن القوة الشرائية للعملة لا تتغير، و عليه فالأثر يكون صفرا إذ أن تجربة التغيير في العملة ليس لها تأثير على الإقتصاد و على مستوى استهلاك الأسر، أما أسواق المال فلا أثر إقتصادي يمكن تلمسه على متغيراتها، فأسعار الأصول تبقى محددة في السوقين الأولي و الثانوي سوى أنها تتخفف لتعكس الهيكل الإقتصادي الجديد بعد حذف الأصفار، لأن القيمة الإسمية للنقود المستخدمة لتملك الأصول سيتم تعديلها في ضوء ذلك و بالتالي فالأثر النهائي سيكون صفرا، مما يجعل رسملة السوق و التداول و القيمة التجارية و مؤشرات السوق الأخرى تخضع لنفس الآليات بحذف نفس عدد الأصفار.

أما الأثر الغير مباشر و الذي يمكن تحسسه على المدى الطويل سيعمل على تدفق رؤوس الاموال نحو الداخل لأن المستثمرين الأجانب سيضعون ثقة أكبر في مناخ الإستثمار الذي سيتحسن مع الزمن في القطر لإدخال أموالهم في الأسواق المالية المحلية بانتظار عوائد أكبر منطلقين من افتراض أساسي يتمحور حول

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الأصفار من النaira، مرجع سبق ذكره، ص06.

² نفس المرجع، ص 04.

إنخفاض التضخم و تحسن سياسات الإقتصاد الكلي و هذا يعتمد على إمكانيات الحكومة في ترسيخ الأثر النهائي على المدى البعيد.

6- مزايا و سلبيات حذف الأصفار من العملة:

6-1- مزايا حذف الأصفار من العملة: تتمثل هذه المزايا في:¹

- زيادة ثقة المواطنين في العملة الجديدة و اعتمادها كمخزن للقيمة؛
- التخلص من أعباء العملة القديمة حيث ستكون العملة الجديدة سهلة التداول و الحمل دون مشاكل؛
- إنهاء إحدى مبررات السلطة النقدية للسيطرة على اتجاهات عرض النقد من خلال أدائها لوظائفها في إدارة السيولة و المراقبة و الإشراف على العملة الوطنية؛
- إن العملية تكون ضرورية لمواكبة التحولات الإقتصادية و سياسية الإصلاح الإقتصادي كالارتباط و الانضمام إلى كتلة أو منطقة إقتصادية أو نقدية معينة، أو تكون جزء من إستراتيجية طويلة الأمد للإصلاح النقدي.

6-2- سلبيات حذف الأصفار من العملة: تتمثل هذه السلبيات في:²

- إرتفاع التكاليف الناجمة عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة في عدم حالة إصدار فئات كبيرة من العملة؛
- الزيادة المؤقتة في الأسعار المترتبة على التكيف مع الوضع أو النظام الجديد و التي قد تصبح زيادة مستمرة و دائمة؛
- التكاليف المترتبة عن إبطال العملات الورقية و المعدنية القديمة؛
- أن عملية حذف الأصفار غير مضمونة النتائج فهي تساعد على خلق انطباعات بأن التضخم انتهى و أصبح من الماضي.

ثانيا: تجارب بعض الدول في عملية حذف الأصفار

أقدمت بعض من الدول على خطوة حذف أصفار من عملتها المحلية، في إطار خطة إقتصادية لمواجهة التضخم الكبير في العملة، و لمواجهة الانهيار الإقتصادي المحتمل، كحل قد يكون من شأنه خفض التناقض الإقتصادي.

1- عملية حذف الأصفار من النايرة النيجيرية:

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي و سياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 03، 04.

² نفس المرجع، ص ص 07، 08.

شهدت نيجيريا ظروفًا صعبة خلال فترة الثمانينات و اختلالات هيكلية في كافة مجالاتها الاقتصادية بسبب تعرضها للكثير من الصدمات النفطية، كونها تملك إقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، و نتيجة انخفاض أسعار النفط في فترة الثمانينات عرفت معدلات التضخم إرتفاعًا متزايدًا و عدم استقرار في أسعار الصرف، عندها أقدمت الحكومة على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج 1986 و 1999 و التي لم تحقق الأهداف المطلوبة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، ثم أتبعها ببرنامج في سنة 2004 و الذي كان من نتائجه تحقيق استقلالية البنك المركزي و الحد من التدخل الحكومي، إلا أن العملة النيجيرية ظلت في حالة عدم استقرار، الأمر الذي دفع السلطات إلى الإقدام على هيكلتها بإزالة صفرين منها بهدف ضمان استقرار الإقتصاد الكلي.¹

إذ جاء في نص مشروع محافظ البنك المركزي النيجيري: " نعتزم إعادة تسمية العملة الموحدة برمته من خلال إسقاط اثنين من الأصفار أو نقل نقطتين عشرية إلى اليسار من العملة، و إصدار فئات أخرى، و ذلك اعتبارًا من 1 آب 2008، و ما يترتب على ذلك من صرف العملة و استكمال التخلص التدريجي من جميع الفئات الموجودة على نحو فعال و على أساس سعر الصرف الحالي أي أن سعر صرف الناييرة مقابل الدولار الأمريكي سيكون " 1.25 نايرة = 1 دولار " و من ثم جميع الموجودات و الأسعار سيتم إعادة تسمية قيمتها من خلال إسقاط اثنين من الأصفار أو نقطتين عشرية إلى اليسار، و ستكون هناك فترة إنتقالية تستمر لمدة 5 أشهر اعتبارًا من الأول من آب و حتى 31 كانون الأول 2008، تكون خلالها الناييرة القديمة و الناييرة الجديدة قانونية في التداول و يمكن أن تحدد بهما الأسعار و الرواتب و الأجور، و بعد 31 كانون الأول 2008 لن تكون الناييرة القديمة قانونية في التداول و لكن تستمر المصارف التجارية بإستبدالها بالناييرة الجديدة"، في نوفمبر 2011 أقر مجلس البنك المركزي النيجيري فئات العملة الجديدة، ثم سعى في 29 ديسمبر 2011 للحصول على موافقة الرئيس النيجيري في إطار الهيكل الجديد، و نتيجة لذلك تمت هيكلة عملة الناييرة لتكون 12 فئة.²

1-1- تقييم عملية حذف الأصفار في نيجيريا:

إن المعايير التي تم ذكرها سابقًا لتقييم عملية حذف الأصفار تنطبق إلى حد ما على الوضع في نيجيريا، إذ أن التضخم سيطر عليه في بادئ الأمر قبل عملية حذف الأصفار و لكنه عاود الإرتفاع 2008-2012 ليصل إلى 12.2% و كذلك سعر الصرف المرتفع الذي شجع على استخدام النقد الأجنبي لاسيما بعد بيع البنك المركزي للدولار في منافذ رسمية من خلال المزاد إلى جانب برامج الإصلاح المرتبطة بالمؤسسات الدولية، و أما الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي النيجيري في اتخاذ قراراته فإنها لا تعد مطلقة بل يمكن أن تكون جزئية لتدخل الحكومة في قراراته، فضلًا عن خبرته في ميدان استبدال العملة، لذا فإن المعايير المشار إليها

¹ عبد المجيد عبود، بلحاج فراحي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الأصفار من الناييرة، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14.

تؤيد عملية حذف الأصفار من النايرة النيجيرية، أما التوقيت الذي حدده البنك المركزي و الحكومة في سنة 2008 يعد توقيتا لا بأس به كونه جاء متوافقا مع أغلب المعايير التي تم الإشارة إليها، أما الإنتقاد الذي يمكن أن يوجه إلى عملية حذف الأصفار هنا هو إبقاء اسم العملة دون تغيير، إعادة هيكلة العملة لم تتم بنفس الوقت الذي حذفت فيه الأصفار و هذا ما حملّ الدولة تكاليف إضافية.¹

2- عملية حذف الأصفار من الليرة التركية:

عانى الإقتصاد التركي من تضخم جامح و منفلت امتد لفترة تزيد عن 25 سنة منذ الثمانينات من القرن العشرين، و أصبحت معظم الفواتير كبيرة في تركيا و أمسى عدد الأصفار كبيرا في الأرقام الإقتصادية و التجارية التي تصل في بعض الأحيان إلى عدة ترليونوات، فالتضخم المضطرد و المتسارع لسنوات متتالية جعل من كل شخص في تركيا مليونيرا الأمر الذي دفع بالحكومة التركية نحو تغيير عملتها بإصدار الليرة التركية الجديدة التي تعادل مليون ليرة أي حذف ستة أصفار منها، و بدأ تداول العملة الجديدة في مطلع عام 2005 و استمرت العملتين معا لمدة سنة.²

2-1- أسباب حذف الأصفار من العملة التركية:

قررت الحكومة التركية تغيير عملتها لثلاث أسباب رئيسية و هي:³

- أسباب عملية: التعامل مع عشرات، مئات، الالاف و الملايين هو أسهل بكثير من التعامل مع الملايين و المليارات و الترليونوات و يمكن التحكم فيها؛
- أسباب فنية: أرقام متعددة تسبب مشاكل مع محاسبة و معالجة البيانات و نظم الدفع و البرامج الإحصائية المصممة لعملات أصغر، الأمر الذي انعكس على رفع ست أصفار و ليس أقل من ذلك كأن تكون أربعة أو ثلاثة لأن ذلك سيكون غير كافي للتغلب على تلك المشاكل، خصوصا في ظل وجود فئات كبيرة من العملة مثل 20 مليون ليرة؛
- تدني المصدقية و الثقة في الليرة التركية.

2-2- مراحل عملية استبدال العملة التركية:

مرت عملية استبدال الليرة التركية بعدة مراحل يمكن تلخيصها في ما يلي:¹

¹ نفس المرجع، ص ص 16، 17.

² عبد الحسين جليل الغالبي، رجا جابر عباس، الإصلاح النقدي في تركيا و سياسة حذف الأصفار من الليرة، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية، المجلد 08، العدد 02، 2016، جامعة بابل، العراق، ص ص 63، 64.

³ نفس المرجع، ص 64.

- بداية الاستعداد لإعادة تسمية العملة عن طريق حذف ست أصفار سنة 2003 و تم تنفيذه سنة 2005؛
- تداول العملة الجديدة اعتبارا من 1 جانفي 2005 مع بقاء العملة القديمة حتى نهاية 2005؛
- عرض قوائم الأسعار و الرسوم في كلا الليرتين القديمة و الجديدة خلال المدة 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأول من عام 2005؛
- كان معدل التحويل بين الليرة التركية القديمة و أجزاءها من القروش و بين الليرة التركية الجديدة و أجزاءها من القروش ساريا خلال سنة 2005.
- كان هناك اختلاف أساسي كبير بين فئات الليرة التركية القديمة و الليرة الجديدة من حيث الحجم و الأبعاد و التصميم و الألوان و في خصائص الأمان؛
- كانت فئات الأوراق النقدية الجديدة 5، 10، 20، 50، 200 ليرة تركية جديدة، و العملات المعدنية 1، 5، 10، 25، 50 قروش، و الفئات الكبيرة من العملة و خاصة فئة 200 ليرة سيكون التعامل بها في الصفقات و التعاملات الكبيرة إلا أنّ القانون لا يمنع استخدامها في أي تعاملات أخرى؛
- في سنة 2009 أصدرت تركيا عملة جديدة أبقّت فيها على اسم الليرة فقط و حذف كلمة "الجديدة" منها دون تغيير في الأصفار.

2-3- تقييم عملية حذف الأصفار في تركيا:

إن الإقتصاد التركي و وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي كان مفتوحا لتحركات رأس المال، إلى جانب نقشي ظاهرة الدولار لأن سعر صرف الليرة التركية أمسى يقاس بالملايين أمام الدولار الأمريكي، و كذلك فإن معيار استقلالية البنك المركزي أيضا ينطبق على البنك المركزي التركي الذي منح استقلالية أكثر، و بذلك فإن عملية تغيير العملة في تركيا قد جاءت في وقتها، و هذا يعد من الأسباب المحورية التي ساهمت في نجاحها.²

ثالثا: مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري:

إن انتقال الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية و أهدافها و أدواتها، ما تطلب من الحكومة المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات إقتصادية ذاتية، و لكن مع استمرار تفاقم الأوضاع و إرتفاع معدل التضخم و حجم المديونية و عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية و إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي لم يكن أمام السلطات الوطنية سوى التوجه نحو مؤسسات النقد الدولية لتنفيذ برامج إصلاح أكثر عمقا، شملت جميع القطاعات و المتغيرات الإقتصادية، حيث فرضت على الجزائر إجراء

¹ نفس المراجع، ص ص 64، 65.

² نفس المرجع، ص ص 65، 66.

تخفيضات متتالية على الدينار و فك القيود الإدارية المفروضة عليه الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي بإنخفاض القدرة الشرائية للمواطن نتيجة هذه التخفيضات، و مع أزمة تراجع أسعار النفط في سنة 2014 و الإنخفاض المستمر لقيمة العملة إلى أدنى مستوياتها، كثر الحديث حول مقترح لإخراج الإقتصاد الجزائري من أزمتته و الذي تمثل في حذف الأصفار من العملة و إدراج دينار جديد من شأنه أن يعيد للعملة الوطنية قوتها و يسترجع أموال السوق الموازية لتعويض تراجع عائدات النفط، حيث كان من سبب ظهور هذا السوق في الجزائر الكتلة النقدية الكبيرة من العملة الصعبة التي بحوزة الأشخاص و خاصة المهاجرين، تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق الأسعار، عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة.¹

1- الآثار المتوقعة من عملية حذف الأصفار من الدينار الجزائري:²

انقسمت آراء الخبراء في الجزائر حول الآثار المتوقعة من هذه العملية، فمنهم من رآها الحل الأمثل لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة البنكية و إعادة ضخها شريان الإقتصاد الوطني لتغطية مخلفات تراجع عائدات النفط، كما يرى الباحث "نور الدين جوادي" أن أثر العملية ليس جليا جدا على المدى القصير و لكن هذا لا ينفي الاستفادة منه كبنود ضمن إستراتيجية تنموية شاملة للإقتصاد الوطني، مع ضرورة تحويل الإيداعات النقدية إلى حسابات رقمية و تعميم التبادلات الالكترونية، كما يرى أن للعملية أثر سيكولوجي مهم بحيث يشعر المواطن بما يشبه إنخفاضا في الأسعار و تحسن كبير في القدرة الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الثقة في العملة الوطنية و يتسبب في تغيير نمط الاستهلاك نحو الطلب الفعّال على السلع و الخدمات و رأس المال، ما يشجع الإستثمارات و يحفز التجارة و يحسن الأداء العام للإقتصاد الوطني.

أما في الجهة المقابلة، منهم من رأى العملية مجرد وهم إقتصادي لا تصلح للجزائر و سوف تكبد الحكومة ميزانية كبيرة، و أن الشروط الواجب توفرها للقيام بعملية تغيير العملة لا تنطبق على الواقع الإقتصادي الجزائري، كون هذا الأخير حسب رأي الباحث "سي محمد كمال" يتمتع بخصائص يمكنها أن تؤجل عملية إطلاق دينار جديد أو تعدم فرصة استحداث دينار جديد، حيث أن العملية سوف تؤدي إلى دخول كل الكتلة النقدية إلى الدائرة المصرفية قصد تحويلها إلى الدينار الجديد و لكن في نفس الوقت و بمجرد انتهاء عملية التحويل سيخرج جزء من تلك الأموال بدورها إلى السوق الموازي النشط في الجزائر و الذي سيحدث مضاربة على الدينار الجديد و التي ستؤدي إلى إنخفاض قيمته، إضافة إلى صعوبة إتلاف العملة القديمة، ناهيك عن النقود المزورة التي تتخر الإقتصاد الوطني، بدون أن ننسى إنشاء و طبع نقود جديدة.

¹ عبد المجيد عبود، بلحاج فراحي، مرجع سبق ذكره، ص 60-67.

² نفس المرجع، ص 68.

خلاصة الفصل:

حتى تتوصل السلطات النقدية في الجزائر إلى تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري، يتوجب عليها انتهاج سياسات إقتصادية متوازنة، و ذلك بالتحكم في العرض النقدي و دعم استقلالية بنك الجزائر عن طريق السياسة النقدية، و محاولة ترشيد النفقات العامة و توجيهها نحو القطاعات المنتجة عن طريق السياسة المالية من أجل محاولة الحد من إرتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي و تطوير السوق المالي، و تنويع مصادر الدخل بعيدا عن قطاع المحروقات من خلال تطوير القطاعات الأخرى، و بالتالي جذب رؤوس الأموال من الخارج، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدينار الجزائري و إنخفاضه على العملات الأجنبية و منه إعادة التوازن لسعر صرف الدينار الجزائري.

الخاتمة العامة

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها المركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي، إذ يعتبر سعر الصرف حجر الزاوية لأي إقتصاد و الواجهة الخارجية له، كما يؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال التأثير على التنمية الاقتصادية و تنشيط الصناعات التصديرية و التي بدورها تؤثر على الدخل الوطني، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الداخلي و الخارجي للدولة.

و في إطار العلاقات الإقتصادية و المبادلات التجارية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في سعر صرف عملتها، إذ يعرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجع رهيب خلال السنوات الأخيرة، مما أثر سلبا و بشكل ملحوظ على مختلف متغيرات التوازن سواء الداخلي أو الخارجي.

كل هذا استدعى ضرورة البحث عن آليات يمكن من خلالها إعادة التوازن للدينار الجزائري، و هذا ما أشرنا إليه في الفصل الأخير، حيث اقترحنا مجموعة من الآليات سواء الظرفية أو الهيكلية و التي رأينا فيها إمكانية تعديل مسار سعر صرف الدينار الجزائري وذلك عن طريق تفعيل دور السياستين المالية و النقدية، دعم القطاعات المنتجة، تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، تطوير السوق المالي، النظر في اللجوء إلى مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري.

و لقد حاولنا في هذه الدراسة من خلال الفصول الثلاثة الإجابة على الإشكالية المطروحة حول أهم الآليات التي يمكن إتباعها من أجل تصحيح الإختلال في سعر صرف الدينار الجزائري، و ذلك من خلال عرض أهم الآليات الظرفية التي يمكن إتباعها على المدى القصير و المتمثلة في تشديد السياسة النقدية من خلال ضبط العرض النقدي و دعم إستقلالية بنك الجزائر و إستهداف التضخم، بالإضافة إلى تشديد السياسة المالية عن طريق ترشيد النفقات العامة و توجيهها إلى القطاعات المنتجة، أما فيما يخص الآليات الهيكلية التي تتبع على المدى الطويل فقد قدّمنا مقترحات من أجل تطوير الجهاز الإنتاجي و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دعم القطاعات المنتجة الأخرى بالإضافة إلى إستغلال الطاقات المتجددة التي تملكها الجزائر، و العمل على دعم و تطوير السوق المالي الجزائري، إضافة إلى تقديم مقترح حول عملية حذف الأصفار من الدينار الجزائري بغية تعزيز قيمته.

و فيما يلي سنجيب على الفرضيات و نستخلص أهم النتائج المتوصل إليها و نضع أهم الإقتراحات و التوصيات و آفاق الدراسة.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: إن الإعتقاد الشبه كلي على قطاع المحروقات أدى إلى تراجع قيمة الدينار.

من خلال الدراسة تم تأكيد هذه الفرضية، إذ أنّ اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي و هيمنته على الاقتصاد الجزائري يتيح لها مصدر وحيد للمداخيل بالعملة الصعبة، ومنه فإن أي تقلب في أسعار النفط سيؤثر مباشرة على حجم الاحتياطات الأجنبية و منه التأثير على سعر صرف الدينار الجزائري.

الفرضية الثانية: سياسة تخفيض قيمة الدينار التي قام بها بنك الجزائر أدت إلى زيادة الصادرات الجزائرية.

من خلال الدراسة تم نفي هذه الفرضية، حيث أنّ سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري التي قام بها بنك الجزائر لم تؤدي الهدف المرجو منها بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، إذ أنّ ارتفاع صادرات الجزائر يعود في مجمله إلى ارتفاع أسعار البترول و الذي يعتبر عامل خارجي، و حتى إن كان هناك تأثير لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على زيادة الصادرات إلا أنّه ضعيف جدا.

الفرضية الثالثة: يؤثر التراجع في قيمة الدينار الجزائري سلبا على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية للجزائر.

من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية، حيث أن التراجع المستمر في قيمة الدينار الجزائري سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و تراجع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إستنزاف الإحتياطات من العملة الصعبة، و عجز الميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة.

الفرضية الرابعة: إنّ العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي و السوق المالي الجزائري من شأنه إعادة الإعتبار لقيمة الدينار الجزائري.

من خلال الدراسة تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أن العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي و التنوع الاقتصادي من شأنه تقوية الصادرات الجزائرية و الحد من الواردات، بالإضافة إلى أن تطوير السوق المالي الجزائري يؤدي إلى زيادة دخول رؤوس الأموال للإقتصاد الوطني و بالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تتمثل أهمية سعر الصرف في كونه حلقة أساسية في تسوية المعاملات التجارية التي تتم أساسا بعملات أجنبية.
- يتأثر سعر الصرف بالكثير من العوامل منها عوامل إقتصادية و أخرى غير إقتصادية.

- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي ليس له مداخيل كبيرة خارج قطاع المحروقات، هذا ما جعله رهينة لتغيرات أسعار النفط، إذ تعتبر تقلبات أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضع الإقتصاد الجزائري.
- يعد الإقتصاد الجزائري من أكثر الإقتصادات تركزا و أقلها تنوعا، و عليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية و يمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.
- يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية في البلاد، و بالتالي فهو المشرف الرئيسي على إدارة السياسة النقدية و تنفيذها بما يتوافق و أهداف السياسة الاقتصادية.
- أعطى قانون النقد و القرض و الأوامر المعدلة درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر برغم وجود تفاوت بسيط في درجتها.
- تعد استقلالية البنك المركزي مطلبا ضروريا خاصة مع تطور وظائفه بالتزامن مع التطورات الاقتصادية.
- تتحقق فعالية السياسة النقدية كلما تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الإستقلالية.
- يعتبر كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و السياحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الإقتصادي و ذلك بسبب الإمكانيات التي تملكها الجزائر في هذه القطاعات.
- إن القيام بتشديد السياسة المالية من خلال تخفيض النفقات العامة و ترشيدها يساهم في التحكم بشكل دقيق في نمو الكتلة النقدية و الحد من الضغوط التضخمية.
- إنّ الشروط اللازمة للقيام بعملية تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل زيادة الصادرات و تقييد الواردات غير متوفرة في الجزائر نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي.
- إنّ العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي و السوق المالي الجزائري و تدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات من شأنه رد الاعتبار لقيمة الدينار الجزائري.
- إنّ مقترح حذف الأصفار من العملة في الجزائر تباين الآراء حوله بين التأييد و الرفض، فالأول يرى أصحابه أنه حل لمشاكل تخبط الإقتصاد الوطني، و استرجاع كتلة نقدية هائلة و إعادة ضخها في شريان الإقتصاد، أما الثاني يرى أصحابه أنّ هذا المقترح غير مقبول و لا يمكن تطبيقه على الإقتصاد الجزائري غير المستقر.
- قوة العملة من قوة الإقتصاد، فإقتصاد غير مستقر يعني عملة ضعيفة و غير مستقرة.

ثالثا: توصيات و مقترحات الدراسة

- يجب إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم و الأهداف من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي و التخلص من التبعية النفطية و تعزيز أداء الاقتصاد الوطني.
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- وضع إستراتيجية متكاملة تهيبئ مناخ ملائم لنمو المدخرات المالية و استقطاب رؤوس الأموال من أجل رفع قدرة السوق المالي الجزائري على مواكبة متطلبات العولمة.
- خلق بيئة محلية تساعد على الزيادة في الاستثمارات الأجنبية و تشجيع المنافسة الحرة و تشجيع المستثمرين و إعطائهم تحفيزات بنكية و جبائة لتحويل أموالهم إلى البنوك الجزائرية.
- دعم إستقلالية بنك الجزائر من أجل وضع سياسة نقدية و مالية تهدف إلى تعزيز قيمة الدينار الجزائري.
- ضرورة تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات و دعم الجهاز الإنتاجي للبلد من أجل دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات و الحد من الواردات.
- العمل على دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل محاولة إحلال المنتجات المستوردة.

آفاق الدراسة:

يحظى موضوع تصحيح إختلالات سعر الصرف بإهتمام كبير من الجانب الإقتصادي، و الذي كان و لا يزال في حاجة إلى دراسته و إعطاء نتائج من شأنها توضيح أهم الآليات سواء الظرفية أو الهيكلية التي يجب إتباعها بغية الوصول إلى عملة قوية في الساحة المالية الدولية، و هذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي إهتمت بتشخيص هذه الآليات و توضيح طريقة تفعيلها على المستوى النقدي، و من هنا تتضح أهمية الموضوع، لذلك نجد من آفاق هذه الدراسة:

- دراسة الآليات الهيكلية بشكل أدق و أوسع.
- دراسة الآليات الظرفية بطريقة أكثر وضوحا.
- دراسة الأسباب الحقيقية لتراجع قيمة الدينار الجزائري.
- دراسة الإقتصاد الجزائري بكل جوانبه.

ما يمكن قوله في الأخير، أنه مهما تكن المعلومات و البيانات المقدمة فهو إلاّ جهد يبقى دائما قابلا للإنتقاد و التحسين، ثم إنّ أيّ تقصير في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا و أدق تحليلا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، بدون طبعة، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عبد العظيم حمدي، السياسات المالية و النقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان ، 2011.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- ماهر كنج شكري ، مروان عوضة، المالية الدولية، بدون طبعة، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2001.

2 - المقالات

- ابتسام عليوش قربوع ، عبد الوهاب دادن، حرب أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الريعي الاقتصاد الجزائري نموذجاً دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 03، 2020، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر.
- ابراهيم بوكرشاوي، ارزي فتحي، تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر وفقاً لقانون النقد و القرض و مختلف التعديلات الطارئة عليه خلال الفترة 1990-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- أحلام فرج الله، دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي و تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعه بالجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2020، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.
- أحمد صديقي، حسين بن العاربية، سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2018، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- أحمد مير، حنان بورعدة، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2017، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر.
- أسماء بللعم، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر.
- إلهام نايلي، الاستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- إلياس حناش، عز الدين بوحبل، البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 04، 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- أمنة بوخاري، رشيد يوسف، برامج الإصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989 و 2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، 2018، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
- أمينة بودريوة، واقع و آليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 07، 2019، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
- جمال بوزكري، تراري مجاوي الحسين، دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف و حجم الواردات في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1980-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 2019، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
- جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 17، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- جميلة صادق، عبد القادر دريال، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- حليلة بومعزة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الفترة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 18، 2017، جامعة المسيلة، الجزائر.
- خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، جامعة تلمسان، الجزائر.
- دلال بن سمينة، عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 02، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- رفيقة صباغ، التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- روبا دوتاغوبتا و آخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، و بأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 38، 2006.
- زكرياء خلف الله، عبد الوحيد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002-2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 02، 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- سارة بوسيس، أحمد ضيف، سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و تأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية 2000-2017، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، 2019، جامعة البويرة، الجزائر.

- سارة جدي، طارق جدي، واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، 2015، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- سعدية حديوش، علي سنوسي، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لنموذج CWN خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
- سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد 02، 2016، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر.
- سهام مانع، محمد حداد، اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد01، 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة 2008-2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- شعيب بنونة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد05، 2011، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- الطاهر شليحي، غربي ياسين سي لاخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية و أسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، 2019، جامعة البليد 2، الجزائر.
- عبد الجليل هداجي، بن سعيد محمد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري ، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد07، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.
- عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي في تركيا و سياسة حذف الأصفار من الليرة، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية، المجلد 08، العدد 02، 2016، جامعة بابل، العراق.
- عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الأصفار من الناييرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 20، 2015، جامعة واسط، العراق.
- عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، الإصلاح النقدي و سياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 7، العدد 30، 2014، جامعة الكوفة.
- عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، 2007، قسنطينة، الجزائر.
- عبد الرزاق مولاي لخضر ، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عبد القادر روشو ، فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد ، العدد 03، 2020، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- عبد الله البحري ، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 04، 2017، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- عبد النعيم دفرور و آخرون، الاقتصاد الجزائري و ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عبد الوهاب شمام، عمار زودة، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية المشكلات و الحلول، مجلة آفاق للعلوم، العدد 02، 2016، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- عبود عبد المجيد ، بلحاج فراحي ، الإصلاح النقدي في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد03، العدد03، 2017، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر.
- عقبة مخنان، أميرة مخنان ، قياس و تقييم محددات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 05 ، 2017، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- عماد غزاري، محمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة تجارب بعض الدول النامية، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 01، العدد 02، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- عيسى براق، أنيسة بركان، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 05، 2018 جامعة البليدة 2، الجزائر.
- فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 02، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر.
- فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 49، 50.
- فريحة مراد، محمد قويدري، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- فريدة بن شنهو، واقع السوق المالي في الجزائر و آفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، 2016، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم و النتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- مازن صباح أحمد و آخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمات أسعار النفط 2014 العراق و الجزائر حالتان دراسيتان ، مجلة الدراسات النقدية و المالية، المؤتمر السنوي الرابع، عدد خاص، 2018، البنك المركزي العراقي، العراق.
- محمد أمين بربري ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد03، العدد 04، 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
- حمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التسيير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التسيير الكمي في الجزائر ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03، العدد 04، 2018، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- موسى بن منصور ، سهام مانع، واقع و آفاق تحول الجزائر إلى الطاقات المتجددة في ظل تحديات النفط، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 01، 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- موسى رحمان، حنان بقات، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد10، 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- ناصر بوجلال، كمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- نجاة كورتل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنوع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 52، 2019، جامعة المسيلة، الجزائر.
- وافي ناجم، عبد الجليل جلايلة، ظاهرة تزايد النفقات العامة و واقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- وردة علواش ، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 16، 2014، جامعة امجد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
- وعيل ميلود، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 200-2015، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- يحي عبد الله قوري، محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2016، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- 3 - الرسائل الجامعية
- إكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و آثارها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- خديجة بلبويوس، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية 1990-2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة و إدارة أعمال دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.
- زكية محلوس ، دور التسويق المصرفي في مواجهة آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية دراسة مجموعة من البنوك العمومية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.
- زهرة سيد اممر ، إنعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.
- سعيد صحراوي ، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
- الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- عائشة بلحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
- عبد الحميد مرغيث، تأثير سلوك سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية للاقتصاد "دراسة حالة الجزائر 1990-2005"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات مالية النقود و البنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.
- عبد الرزاق بن زاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2007، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

- عبد السلام قاصدي ، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999 – 2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة و مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
- علي بطاهر ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
- كريم بودخدخ ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2015.
- ليندة بلقاسم، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2010 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
- محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990 - 2014، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- محمد مرابط ، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات " حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر " ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.
- مراد بن ياني ، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة قياسية" حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.
- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 4 - الملتقيات و المؤتمرات و الندوات
- جميلة الجوزي ، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات بالجزائر ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر- محاولة التقييم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3.
- زين منصوري، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف.
- ليلي ماديو، ضعف دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تنمية الصادرات، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المنعقد يوم 28 نوفمبر 2019.
- 5 - النصوص القانونية و الوثائق الرسمية
- المادة 01، قانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57.

6 - التقارير:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 05، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 23، سبتمبر 2013.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 25، مارس 2014.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.
- النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 28 لسنة 2016.
- النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 32 لسنة 2018.
- النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 34 لسنة 2019.

7 - المواقع الإلكترونية

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموارد الطبيعية، متوفر على الموقع:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/82-menu?date=-6-1&start=80>
- بنك الجزائر:
<http://www.bank-of-algeria.dz>
- وزارة التجارة، المبادلات التجارية، متوفر على الموقع:
<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux>
بتاريخ: 2020/06/14، على الساعة: 18:04
- صندوق النقد الدولي:
<https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr2.aspx?memberKey1=20&date1key=2001-01-31>
- قانون المالية لسنة 2018، متوفر على الموقع:
<http://www.andi.dz>
- يونس بورنان، الجزائر تخفض قيمة الدينار 20% لمواجهة الازمة الاقتصادية، متوفر على الموقع:
<https://al-ain.com/article/algeria-dinar-economy-crisis>
بتاريخ: 2020/07/10، على الساعة: 13:10
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:
www.mdipi.gov.dz
- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي، حصة قطاع السياحة و التوظيف، متوفر على الموقع:
www.mtatf.gov.dz

- البنك الدولي، السياحة، متوفر على الموقع:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?locations=DZ>
بتاريخ: 2020/07/09، على الساعة: 18.39
- 8 - مراجع أخرى
- كريم بودخدخ، محاضرات في المالية الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016.
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية
- Ministère des finances, direction générale des douanes, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, direction des études et de la prospective, 2019.